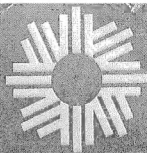


المواجهة



المثقفون والارهاب



مجموعة من كبار الكتاب والمفكرين

الارهاب



المواجهة

مجموعة من كبار الكتاب والمفكرين

المثقفون والأرهاب

الأرقام



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٣

من يملك سلطة الفصل بين الصحيح والباطل ؟

د . حسين احمد امين

من الامة يمكن ان نميز بين المعرفة والرأى . فالمعرفة قد تكون فى وقت من الأوقات غائبة ، (كجهل البشر فى الماضى بقابلية الذرة للانشطار) ، أو قاصرة (كجهلنا اليوم بسبل علاج السرطان أو الايدز) ، أو حتى خاطئة (كظن الأوائل أن الشمس هى التى تدور حول الأرض) . غير أنها دائماً فى سبيل التطور والتقدم والتصحيح حتى تغدو ثابتة مثبتة لا يختلف حولها اثنان . أما الرأى فغالبا ما يتأرجح بين الصحة والفساد ، والتصديق والتكذيب ، وكثيرا ما يكون غير قابل لأن يجتمع عليه الناس ، وعرضة لأن تتحكم فيه الأهواء والمصالح ، وأن يكون موضع الجدل والنزاع ، والخصومة والقمع ، والارهاب والقتل .

صحيح أن الجدل والنزاع والارهاب قد ثار أحيانا ، فى الماضى ، حول بعض المعارف العلمية (كما فى حالة نظرية جاليليو) . غير أنه ليس أمرا نادر الحدوث فى التاريخ فحسب ، بل والأرجح أن يكون قد انقضى اليوم الى غير رجعة ، بحيث بات الخلاف والخصومة الآن مقصورين على الآراء دون المعارف .

والعلوم والمعارف القطعية ليست فى حاجة الى شن حملات صليبية لآبادة غير المصدقين للنتائج التى توصلت اليها . بل هى

على استعداد كامل لتعديل هذه النتائج متى نجم عن تطور سبيل البحث والتجربة ما يقضى بتصحيحها ، ولا تعرف التزاما غير الالتزام تجاه كل ما فى الكون بحب استطلاع محاييد • والعلماء واجدون فى نشاطهم لذة لا يفسدها ابياء البعض أن يشترك فى نشاطهم لذة لا يفسدها ابياء البعض أن يشترك فى نشاطهم ، وليلتهم لا يعكر من صفوها رفض جيرانهم الانضمام اليهم للاستمتاع بها •

وهذا هو السبب فى أنه فى حين نجد من النادر أن يصبر امرؤ على الاستماع الى رأى سياسى أو اقتصادى أو دينى من شخص يخالفه ، أو أن يعرض قضيته عرضا موضوعيا نقسيا هادئا مجردا عن الهوى ، نرى العالم ينظر الى كافة الحقائق • عدا طرائق الاثبات ومناهج التحقيق المنطقية • على أنها قابلة للتمحيص والتصحيح ، ويرى الشك مطلوبا ومرحبا به ، ومشجعا عليه ، بل ويزيد من لذة البحث •

★★★

فنحن اذن حين نتحدث عن حرية الفكر انما نعنى عادة حرية التعبير عن الرأى ، لا حرية البحث عن المعارف العلمية والتصريح بها • وقد غدت حرية التعبير عن الرأى اليوم مقبولة ومسلما بها فى معظم البلدان المتحضرة ، غير أنها حرية لم تكتسب الا فى العصر الحديث ، وبعد اراقة بحور من الدماء ، وكان لايد من مرور قرون طويلة حتى تقتنع الشعوب المتمدينة بأنها فى صالح الانسان لا العكس • بل كان لايد من انقضاء امد طويل قبل أن تخطر فكرة حرية الرأى نفسها فى اذهان الناس • • فتمتة من المجتمعات ما عرف حرية التعبير عن الرأى قبل أن يطرأ بباله أنه يتمتع بها ، (كالاغريق والرومان فى بداية دولتيهما) وقبل أن يعى أن هذه الحرية حق من حقوق الانسان ليس من حق سلطة أن تمسه • والمجتمعات التى كانت فى الماضى • أو لا تزال • تعارض

حرية الفكر ، وتناقض الآراء الجديدة ، انما تعارض هذه وتتناقض تلك للأسباب الثلاثة التالية :

الاول : ان عقل الانسان العادى هو بطبيعته كسول ، وأفكاره يقبلها عادة من البيئة المحيطة به دون مناقشة • فهو يعارض غريزيا كل ما من شأنه ان يخلخل النظام الثابت فى عالمه المألوف • والفكرة الجديدة تحتم ضرورة قيامه باعادة ترتيب أفكاره ، وهو أمر شاق • ومن ثم فان الفكرة الجديدة تبدو له شريرة خبيثة لمجرد أنها مرهقة ، ويفضل عليها اعتناق الآراء والمعتقدات المستندة الى سلطان كنيسة أو كتاب مقدس أو رأى عام ، حتى ان كان من المستحيل البرهنة على صحتها ، لمجرد ايمانه المطلق بسلطة أو بفرد •

وثانيها : ذلك الخوف من أن تؤدى الأفكار الجديدة الى تهديد المجتمع وأسس ، بالنظر الى ما تعنيه من ضرورة أسخال التغيير والتعديل على النظم السائدة فيه • وقد ظل الناس حتى عصرنا هذا يخالون صالح الدولة فى الاستقرار الثابت الجامد ، وفى المحافظة على التقاليد والأنظمة دون أدنى مساس بها •

ولذا صاروا يرون الشخص خطرا متى شرع فى التساؤل عن حكمة المبادئ الشائعة ، أو التشكيك فى التقاليد •

وثالثها : ان الأفكار الجديدة تهدد مصالح شرائح قوية من المجتمع ، كتهديد مبادئ الثورة الفرنسية للطبقة الارستوقراطية ، والماركسية للطبقة البرجوازية ، والعلمانية لرجال الدين ، وهى طبقات ترتبط مصالحها بالنظام القائم ، وبالأفكار التى يستند اليها هذا النظام • ولذا صار من المؤكد أن تلقى هذه الأفكار معارضة قوية من تلك الشرائح • والواقع أن معظم المعتقدات الخاصة بالطبيعة والانسان مما يقوم على أساس علمى ، كان يخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة مصالح طبقة اجتماعية مباشرة دينية ، وبالتالي فقد كانت القوة تحميه دائما من هجمات وانتقادات أفراد

يصرون في عناد على الاحتكام الى العقل . والملاحظ بوجه عام .
وكما سبق أن المحنا . انه ما من شخص يغضب اذا انكر جواره
حقيقة قابلة للمتحيص والاثبات ، غير انه يثور ويغضب متى أنكر
هذا الجار معتقدات لا يمكن بأي حال اثباتها علميا . فان أصر الجار
على أن صلاح الدين الأيوبي لم يكن له وجود ، أو انكر أن الملح يذوب
في الماء ، فانه يثير سخريتنا أو شفتتنا . أما أن شك في وجود الجن
أو في خلود الروح ، فانه يثير غضب الناس وكرهيتهم ونقمتهم ،
وقد يحكم عليه في بعض المجتمعات بالموت بسبب شكه هذا .

وقد شهدت العصور الوسطى بالأخص مسدانا شاسعا من
المعتقدات التي فرضت السلطات على الناس واجب قبولها ، وحذرتهم
من الخوض في الكلام عنها أو تحكيم العقل فيها . غير أن العقل انما
يخون طبيعته أو وظيفته أن هو قبل الصدود التحكيمية أو القيود
المفروضة على حريته . . وتأكيده العقل لحقه المطلق في النظر في
كافة .

الأمر هو ما يعرف بالعقلانية . وما ادانة البعض لهذه
العقلانية الا من آثار الصراع المرير بين العقل والقوى المعنوية ،
لا سيما في مجال الثيولوجيا التي احتدم فيها الصراع بصورة
خاصة .

والحقيقة أن أولئك الذين يهمهم حقا تأكيد سلطان العقل كانوا
دوما اقلية صغيرة من البشر ، ومن المثقفين الذين بوسعهم
استخدام السلاح الوحيد المتاح للعقلانية ، أعنى به الجدل . أما
أعدائهم فقد لجأوا في حربهم ضد هؤلاء الى العنف المادي ، والقهر
المعنوي ، والضغط القانوني ، واثارة الاستنكار الاجتماعي .

وقد لجأوا أحيانا الى استخدام سلاح أعدائهم وهو الجسد
وتحكيم العقل . غير أنهم كانوا دائما في تلك الأحيان يخرجون
من الصراع جرحى منهزمين ، كما هو الحال حين حاربت الكنيسة

أفكار جاليليو فى أوائل القرن السابع عشر ، ثم اعترفت بخطئها
فى أواخر القرن العشرين . والواقع أن أضعف نقطة فى المركز
الاستراتيجى لأعداء العقلانية هى أنهم . وهم بشر . لم يستطيعوا
أن يحولوا بين أنفسهم وبين استخدام الجدل والحجج العقلية ، مما
أدى الى حدوث الانقسامات فى صفوفهم هم ، والى إتاحة فرصة
النصر للعقلانيين .

وقد يعترف البعض بخطأ السلطة فى محاكمة جاليليو ، ولكنه
يرى لها الحق مع ذلك فى أن تتحكم فى مجال العقائد التى تخرج
عن نطاق الخبرات البشرية ، والتى لا يمكن إثباتها أو التأكد من
صحتها ، كما لا يمكن إثبات خطئها . وفى الرد على ذلك نقول :
أنه بوسع أى مخلوق أن يخترع أى عدد من الافتراضات التى لا يمكن
إثبات خطئها ، والتى يمكن لأى شخص إبله ، أو مندفع ، أو سهل
الانخداع ، أن يقبلها ويعتقها . غير أنه ما من أحد يملك أن يدعى أن
كل هذه الافتراضات جديرة بالتصديق ما لم يثبت كذبها . فان كان
بعضها فقط أهلاً لأن يصدق فأى سلطان سوى سلطان العقل له أن
يميز بين ما هو أهل للتصديق وما هو أهل للتكذيب ؟ فان ادعوا
للسلطة هذا الحق ، أجبتنا بأن الكثير من المعتقدات التى أزرتها
السلطة فى الماضى ثبت على مر الأيام بطلانها وهجرت . والخلاصة
أن عبء الإثبات لا يقع على عاتق المكذب بل على عاتق المصدق .
فلو أنه قيل لك أن بالفضاء الخارجى كوكبا يسكنه جنس من الحمير ،
يتحدث بلسان عربى مبين ، ويقضى يومه فى مناقشة آراء ابن سينا
وابن رشد ، لما كان بوسعك أن تثبت كذب ما يقال لك . غير أنك لست
مطالباً بالتصديق لمجرد عجزك عن إثبات بطلان الزعم . ومع ذلك
فإن البعض قد يقبل الفكرة ويصدقها متى كررتها السلطات بما فيه
الكفاية ، وأذاعتها الأذاعة والتلفزيون صباحاً ومساءً ، ونادى بها
قوم من أسطح المنازل ، وغرسها الإباء والمعلمون فى ذهنه منذ
طفولته ، واكدها له بقوة أناس يوقرهم ويحترمهم . ونحن نعلم

عن يقين قوة تأثير التكرار فى ثقة (كما فى الاعلانات) ، وقدرة هذا التكرار على تثبيت الآراء والعقائد فى النقوس .

ولا شك فى أن قمع الآراء الجديدة كثيرا ما تسبب فى الماضى فى عرقلة التقدم أو الحيلولة دونه فى المجتمعات البشرية . وقد كان هذا القمع يستند دائما الى حجة أن الآراء الفاسدة ليست اخف ضررا من الأعمال الاجرامية ، وانه من مسئوليتهم مقاومة تلك . والرد الواضح على ذلك هو بالتساؤل عن الحكم بصدد تقييم الآراء ومن صاحب الحق فى الفصل بين الصحيح والباطل ، والتمييز بين الاجرامى والبطولى ، وبيان ما هو خليق بالمكافحة وما هو خليق بالتشجيع والرعاية . وكثيرا ما حدث فى التاريخ أن ادان حكام رايًا ثم اعتنقه حكام تالون ، كمكافحة حكومة القيصر نيقولا الثانى للشيوعية فى روسيا ، ومكافحة حكومة لينين بعدها للآراء المناهضة للشيوعية ، كل بدعوى أن آراء خصمه آراء فاسدة . غير أن المثال الأقرب على هذا هو تغيير الفرد نفسه لآرائه بمرور الوقت . فالرأى الذى أؤمن اليوم بكل قوة وثقة بأنه صحيح وفوق مستوى الشبهات، قد أغيرته بعد عام أو عامين وأرى خطله وقساده ، ثم قد انتقل من هذا الرأى الثانى فى مستقبل أيامى الى ثالث فراجع ، وفى أية مرحلة اذن من تلك المراحل من العمر يمكننى أن أقول فى ثقة بأنى على حق ؟ وقد سبق لفرويد أن عرف الآراء بأنها « اعتقاد المرء بصحة شيء ما لمجرد رغبته فى أن يكون ذلك الشيء صحيحا » ، وعرف الشاعر روبرت جريفر الأساطير بأنها ديانات الآخرين . فمن ذا الذى بمقدوره أن يصف رأيه بأنه الرأى الحق ، وغيره أنه أساطير . وهو يعلم أنه لو كان قد نشأ نشأة غير نشأته ، وبين قوم غير قومه ، وتلقى تعليما غير ما تلقاه ، لوصف الرأى الذى يعتنقه الآن بأنه من الأساطير ؟ .

كذلك فان الاحتجاج بأن عقيدة الأغلبية العظمى فى مجتمع معين هى الحكم فى مضمار صحة الرأى ، هو الآخر احتجاج مردود

عليه . فقد تخطى الأغلبية في اعتقادها وقد يصيب انسان فرد . ولو أن البشرية بأسرها أجمعت على رأى وخالفها فيه شخص واحد ، لما حق للبشرية أن تخمد صوته ، تماما كما أنه ليس من حق هذا الفرد أن يخمد صوت البشرية ، فاختاد الصوت في حد ذاته وعلى حد تعبير جون ستيوارت ميل ، « يضر بالجنس البشرى ، وبخاصره ومستقبله ، كما يضر بquamعى الرأى أكثر من اضراره بصاحب الرأى . ذلك أنه لو كان رأى ذلك الفرد سليما يحرم الناس بقمعه من فرصة تصحيح خطئهم . ولو كان رأيه باطلا يحرمون من فضل يفوق فضل تصحيح الخطأ ، الا وهو الرؤية الأوضح للحق الناجمة عن صراعه مع الباطل ، وذلك أنه حتى لو كانت عقيدة الأغلبية هي الحق المطلق ، فإن حرمانها من فرصة اثبات نفسها على حساب الباطل يجردا من أسسها العقلانية ، ويوجب الأسباب التى أحالتها من رأى الى معرفة قطعية .



وختاما فان تأكيد حق انسان فى حرية التعبير عن رأيه ، لا يستهدف استمرار اختلاف الآراء بين الناس الى ما لانهاية ، ولا ابقاء الآراء دوما محلا للشك والجدل . وبالعكس ، لقد كان من افضل حرية التعبير عن الرأى على البشرية أن زادت (ولا تزال تزيد) من عدد الآراء والمعارف التى لم تعد موضعاً للشك والخلاف ، أو هى على الأقل ضيققت من حدود الشك واحتمال الخلاف . اذ من ذا بمقدوره اليوم ، غير قلة يدينها الضمير البشرى ، أن يدافع عن نظام الرق أو تجارة العبيد ، أو عن نظرية تفوق جنس على جنس ، أو عن حرمان المرأة من الحقوق ، أو أن ينكر أنه لا اكراه فى الدين ، أو حقوق الأقليات الى آخره ؟ فالواقع أن تقدم البشرية يمكن أن يقاس بعدد وأهمية الحقائق التى لم تعد تثار الشك حولها . وهو أمر ما كان ليحدث لولا أن أتاحت للناس فرصة الطعن فى الآراء السائدة ، والحق فى التعبير عن أفكارهم المخالفة لفكر الغالبية فى

مجتمعهم ولولا انتصار دعوى انه خير امتحان للحقيقة هو قدرة
الفكرة على أن تلقى القبول في ظل التنافس في السوق ، وانه ما من
شخصية أو جماعة قد بلغت من الحكمة مبلغا يبييت من حقها معه
أن تستقل بالحكم على هذا الرأي أو ذاك بالصحة أو البطلان .

قال الراوى :

انقسان ما يمكن انقائه مسئولية الدولة فى نشر التطرف والارهاب وضرورة التغيير

د . احمد صبحى منصور

● كانوا يحكون فى بلاد الفرس القديمة ان اربعة من السحرة اجتمعوا حول عظام حيوان ميت فاتفقوا على اعادته للحياة ونجحوا ، وفوجئوا بأنه أصبح أسدا مفترسا ، ونظر اليهم الأسد بعد ان عاد للحياة ، وقال: هؤلاء اعدائى للحياة ويمكنهم ان يسلبوها منى ، فأسرع بافتراسهم ٠٠ وتلك القصة الرمزية تكاد تنطق على حال الدولة المصرية وعلاقتها بالتطرف والارهاب ، لقد بعث السادات تيار التطرف من مرقدہ ليستخدمه ضد خصومه من اليسار والاقباط، ولكن سرعان ما افترسه التطرف وقتله ، ولم تستوعب الدولة المصرية الدرس ، فاتخذت مع التطرف سياسة التردد والمهادنة . ومسك العصا من المنتصف على اميل ان تسيطر على تيار التطرف وتجعله يجلس على ركبته ، فاستيقظت الدولة من احلامها واذا بها هى التى تجلس على حجر التطرف يتلاعب بها كيف شاء ، وحين أدركت الدولة هذه الحقيقة أسرع بحشد قواتها لتضرب معازل التطرف المسلح وتسير فى المعالجة الامنية الى النهاية ، وأسهرت بالتوازي لتصدر قانون الارهاب وتضع قيودا اخرى على هامش

الحرية الضيق الذى يتنفس الناس من خلاله بصعوبة ، والدولة لا تدرك أنها بذلك تدق آخر مسمار فى نعش وجودها ، لأن المعالجة الأمنية وصدر قانون آخر يطلق يد الدولة البوليسية فى العمل مع اشتداد الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار وكل ذلك مما يجهز المناخ الملائم لانتصار التطرف وانضمام أفواج الساخطين الى رحابه ، وفى النهاية لن يدفع الثمن الا المخلصون لهذا الوطن اما فئران السفينة الذين يتسببون فى غرقها فهم عادة أول من يهرب منها قبل الغرق ٠٠ !

● ان مواجهة التطرف بالعنف لا يجدى لأن الفكر لا يواجهه الا الفكر ، بل على العكس فإن عنف الدولة يساعد على انضمام كثير من المحايدى الى تيار التطرف ، بل ان عنف الدولة لا يلبث أن يذهب بهيبتها - على خلاف ما يتوقع بعضنا - لأن الذى يدخل السجن لأول مرة يحس بالرهبة والخوف ، ثم لا يلبث أن يمتداد الحياة داخله ، فاذا دخله للمرة الثانية أحس بأنه يعود لبيته ، وحين يخرج منه ربما يشتاق اليه خصوصاً فى زمننا الرديء ، ثم أن استعمال الدولة للعنف يدفعها لمزيد وهكذا حتى تصل الى نقطة اللاعودة وبعدها تنهار حتى تجد نفسها فى مواجهة شعب بأكمله ، وحينئذ ينهار النظام كما حدث مع شاه ايران وثورة الخمينى ٠٠

● لقد أصبح واضحاً عجز الدولة أمام أزمة التطرف بعد أن أسهمت فى انتشاره خلال جهاز الاعلام وجهاز الشرطة على وجه الخصوص . أسهم جهاز الاعلام فى تلميع الجناح المدنى للتطرف من خلال البعض الذين سيطروا على أجهزة الاعلام والمساجد الحكومية والأهلية وبنوا بين السطور بذور التطرف على شكل أحاديث كاذبة منسوبة للنبي عليه السلام يتم من خلالها تكفير المسلم واتهامه بالردة وتعريض حياته للخطر ، ثم لا بأس بأن تتعمق الفقرة بين عنصرى الأمة من مسلمين وأقباط ويترسب فى الأذهان أن القبطى مواطن من الدرجة الثانية يجوز استحلال دمه وماله وشرفه ٠٠ !

وفى نفس الوقت أسهمت الشرطة فى إضافة المزيد من الانصار الى الجناح العسكرى للمتطرف ، من خلال تجاوزات فى معاملة المواطنين فى اقسام الشرطة اتاحت للبعض أن يشوه سيرة الأغلبية العظمى من الشرطة ، ثم دخول الشرطة وهى عنوان هيبة الدولة فى صراع مع المتطرفين تخلله كرفر واعتقال وافراج ومطاردات ومساومات ومباحثات وتنازلات ، وادى ذلك الى ضياع هبة الدولة بقدر ما ادى الى تضخم الجناح العسكرى للمتطرف حتى أصبح يغتال من يشاء من المشاهير ويتمكهم فيمن يشاء من القرى والمراكز فى القاهرة والصعيد على السواء .. وضاعت اصواتنا هباء فى وجوب أن تكون الشرطة هى خط الدفاع الاخير لأن العنف لا يجدى فى مواجهة الفكر .

★★★

● ان اجهزة الدولة التى ساعدت على تفاقم المشكلة لا نأمل أن يتم الحل على يديها . ولأن الأمر يعنينا نحن أكثر لأنه حاضرننا ومستقبل اولادنا فاننا ندعو الدولة لترك سياسة الاحتواء ومحاولة السيطرة على تيار التطرف الى انتهاج سياسة جديدة لا تتخاذل فيها ولا تردد ، لأن الخطر يحيق الآن بمصر وحاضرها ومستقبلها ، وليس مجرد نظام حاكم ..

ان كاتب هذه السطور قد لاقى الاضطهاد وعرف الفصل من العمل والتشريد لأنه أراد أن يبرىء الاسلام من تراث التطرف الفكرى وسبق الجميع فى التنبيه على خطورة أن تستعين الدولة بالبعض الذين يدافعون عن فكر التطرف فى مواجهة المتطرفين والآن أصبح واضحا خطورة ذلك الجناح المدنى للمتطرف الذى يصدر الفتاوى بالقتل ثم يتحدث عن سماحة الاسلام بعد أن يفصل يده من دماء القتلى .. ولا أمل فى قيام حركة فكرية دينية فى وجود هؤلاء البعض التى يمنع بها مجرد الاقتراب من مناقشة جذور التطرف الدينية ومخالفتها لمصحيح الاسلام ..

وندخل بذلك على المطلب الاساسى وهو اتساع هامش الديمقراطية ليشمل السماح للاخوان المسلمين وغيرهم بتكوين احزاب دون شروط مسبقة ، وان يكون الحكم فى ذلك ليس لجنسة الاحزاب وانما للشعب المصرى الذى نضج فكريا وحضاريا بحيث يعرف اين تقع مصلحته ، ثم يتم السماح باصدار الصحف لائى مصرى لينشغل الجميع بالحوار فلا يكون هناك متسع للعمل السرى واسالة الدماء ، والذى يختار بعد ذلك العمل السرى يتكفل به القانون العادى ، يعد الغاء القوانين سيئة السمعة ومن بينها قانون الارهاب المقترح .

ومن الطبيعى ان يقتزن ذلك بسرعة الاصلاح الاقتصادى وتقليص سيطرة البيروقراطية على الانتاج والاستثمار والخدمات واعطاء الفاعلية لاجهزة الرقابة فى مطاردة الفساد ، وفى جو من الحرية والديمقراطية يستطيع الشارع المصرى ان يتحمل الآثار الجانبية للاصلاح الاقتصادى ، ويشعر المواطن بمسئوليته الشخصية عن وطنه ومستقبله فيتخلى عن السلبية ، واذا نجحنا فى اجتذاب الأغلبية الصامتة الى التفاعل مع مصلحة البلد فاننا نكون بذلك قد حررنا تيار التطرف من المجال البشرى الذى يسعى للسيطرة عليه ، ونكون ضد ضمنا النجاة بمصر وحاضرها ومستقبلها .

نجوم الشباب فى صناعة التطرف

سهل أن يصبح الشاب أميرا ؛ صعب أن يصبح موطفا ؛

على سالم

فى أداء سريع يتسم بالمنعومة حصلت الدولة على تعديلات القوانين المطلوبة ، التى ترى أنها تساعد على مواجهة الارهاب ، تلك القوانين التى رأها البعض أقل تشددا مما يجب ورأها البعض أكثر صرامة مما ينبغي . وبذلك تكون الإشارة التى أرسلتها الى أعدائها هى : انظروا . لقد حصلت القاعدة الشرعية التى انصب عليها كل اسلحتى ضدكم ، لدى الآن كل ما احتاجه من ذخائر منذ كل العيارات .

الطريف فى الأمر أن الدولة – أى دولة – لديها دائما فى ترسانة قوانينها كل الأسلحة الكافية لمواجهة أعدائها ، غير أن أمناء المخازن أحيانا يهملون إثباتها فى الدفاتر أو يخفونها – لصالح الغير – تحت بضائع أخرى أو يقومون بتكبيتها وبيعها للأخريين بشمن بخس أو على الأقل يفتنون بعدم صلاحيتها لقدمها أو للصدأ المتراكم عليها طوال عدم الاستخدام .

والحياة كما يعرف الجميع ، صراع دائم ومتجدد ، يكسبه دائماً من يجيد فهم قوانين الصراع ، وذلك عندما ينجح فى تحويل هذا الفهم الى « أفعال » واضحة على ساحته . ويوصل المسألة الى الصراع المسلح ، لا مفر من تطبيق قواعده المعروفة ، فى الصراع المسلح أنت لا تقضى على « افراد » العدو أو تعمل على وضعهم فى الأسر أو تجريدهم من السلاح ثم تطلق سراحهم . ولذلك تقضى على معداتهم وعتادهم وخطوط تموينهم من ثم يتركهم اليأس فيتوقفون عن مراصلة القتال ويقبلون بشروط السلام ويعودون الى حقولهم يحملون الفأس ويقودون النورج .

وهناك فى ساحة القتال آلاف المواقع منها ما هو حصين ومنها ما هو حكيم يشرف على ممرات استراتيجية . ومنها ما هو عادى ، مجرد خندق يجلس فيه بعض الجنود البسطاء .

فعلى من سنطلق الرصاص ؟

هل سنطلقه على خنادق الأفراد ، من الجنود التعساء الذين فهمناهم فى التلفزيون والصحافة أنهم جند الله ؟ وهل نتوقعون منهم الا كل استبسال فى القتال والتخفى من أجل القضاء على جند الشيطان الذين هم نحن ؟

هل نتوقع من شخص حصل على لقب « أمير » أن يتخلى ببساطة عن أحلام الوصول الى هذا اللقب الجميل بينما آلاف البشر يناضلون سنين طويلة بينما آلاف البشر يناضلون سنين طويلة للحصول على لقب « وكيل الوزارة » أو حتى مدير عام ؟

أوافق على أن الدولة لديها على الجبهة الأمنية الآن كل الذخائر المطلوبة ، أو على الأقل التى طلبتها هى ، السؤال هو : هل أعدت الدولة كشفاً بالمواقع الاستراتيجية المطلوب ضربها ؟ أم أنها ستحارب حرب خنادق طويلة على طريقة الحرب العالمية الأولى

تذبح فيها نحن ويذبحون هم الى ما شاء الله ؟ أم هي ستضرب الحصون ومراكز الاتصالات وخطوط التموين ومخازن الذخيرة ثم تتقدم بسرعة خاطفة بكل مدرعاتها مخترقة كل الخطوط من اضعف نقطة لعمل كماشة محكمة على الجبهة كلها وبذلك تتمكن من اثناء الصراع في عدة ايام بأقل قدر من الخسائر . ثم تنفرغ بعد ذلك لبناء المستقبل على أساس متين ؟

أتوقع ان الدولة عندما تقوم بأعداد كشوف الأهداف المطلوبة ستفاجأ بمفاجأة طريفة ومحزنة ، من الصعب ضرب هذه الأهداف لسبب بسيط ، جانب كبير من رجالها يقيمون هناك ، هل ستتخلى عنهم ؟ هل ستلقى يقنابلها عليهم ؟ هم هناك في تلك الحصون والمواقع ، يأكلون نفس الطعام من نفس « القروانة » ويتكلمون نفس اللغة ، ويتدربون على حمل نفس السلاح ، ثم الاستيلاء عليهم في غفلة أو في لحظة من الزمن .

ولعل أوضح مثال لذلك ، عندما وقف مسئول كبير في مجلس الشعب يقول ان قانون الاصلاح الزراعي كان حراما . وأن القانون الجديد حلال . ووقف مسئول آخر يقول : لقد سألنا وتأكدنا ان القوانين الفلانية تتفق مع الشريعة . وكان الطرف الآخر يريد - بالفعل - تطبيق الشريعة الاسلامية ، وبذلك تكون مهمتنا سهلة ، ان نشرح لهم ان كل ما نفعله حلال ، وكان المسئولين يصدقون بالفعل ان ما يحدث في مصر الآن من قتل للمسلمين والأقباط ورموز الدولة والمناداة بهدم الآثار والهرم الأكبر ، وواد المرأة في قبر متحرك من القماش الأسود له صلة بالحلال والحرام .

لا مفر من ضرب أقوى حصون الارهاب في مصر ، وهو النفاق ، تلك القلعة الحصينة التي تهدد حاضر مصر ومستقبلها .

لا بأس ، ما أخف الألم الذي نشعر به عندما نمشي على الأشواك .

بعد أن مشت طلقات الرصاص فى أجسام أبناء هذا الوطن الجريد
أنهم يقومون بواجبهم دفاعا عنه *

من هم النجوم فى هذا المجتمع ؟

لكل مجتمع نجومه فى الطب والزراعة والسياسة والبحث
العلمى والأدب والفكر والفن والدين و و و

أفراد من البشر لامعون ومؤثرون وأقوياء يتمنى كل فرد فى
المجتمع أن يكون واحدا منهم * وعندما كنا أطفالا كان السؤال الذى
يوجه لنا دائما هو : من هو مثلك الأعلى ؟ من تريد أن تكون ؟
سعد زغلول ، مصطفى كامل ، النحاس ، طه حسين ، العقاد ، على
باشا مشرفة ؟ عبود باشا ؟

ماذا تريد أن تكون ؟ طبييا ، طيارا ، مدرسا فى الجامعة ؟
ضابطا فى الجيش ؟

من تريد أن تكون الآن ؟ وجهت هذا السؤال للطفل بداخلى
وأوجه للطفل بداخلك * هل تريد أن تكون عاطف صدقي ؟ عمرو
موسى ، عبد الحليم موسى ؟

بصراحة لا أريد أن أكون واحدا من هؤلاء فهم يعملون عملا
شاقا ، يقفون فى المطار ، ونوجه لهم استجوابات فى مجلس الشعب
ويسخر عنهم رسامو الكاريكاتير ، وينتقدهم الكتاب ، وهم فى النهاية
يحاولون الى المعاش *

من تريد أن تكون الآن ؟

فؤاد سراج الدين ، خالد محيى الدين ، إبراهيم شكرى ،
مصطفى كامل مراد ، « أسف » لا تحضرنى الآن أسعاه رؤساء بقية
الأحزاب * لا سبب لدى يدعونى أن أكون واحد منهم لأسباب
عديدة ، على الأقل لأننى لا أعرف ما هو عقلهم بالضبط *

اذن ماذا تريد أن تكون ومن تريد أن تكون ؟

الاجابة : انا واثنت وكل مخلوق فى مصر يتمنى أن يكون شيخلا جليلا .

أريد أن اكون محترما ورعا تقيا نقيا غنيا ثريا قويا لأبعد حد . لا أحد يناقش ما أقول ، لا أحد يقترب مما أقول ، أنا رمز القوة والثراء والايمان الماسك بناصره الدنيا والدين . سأعيش فى اجازة دائمة تنهال على الفلوس من كل المشاريع ومن كل الجهات التى تكره مصر أن تكون دولة حديثة ، قد يعنى لى - مثل أى انسان آخر - أن أقول كلاما غبيا ولكن لا أحد سيفامر بمناقشة ذلك ، سيتهم على الفور أنه ضد الاسلام . صورتى ستظهر فى كل اجهزة الاعلام فى كل مكان وكل يوم ، سيهرع الى الصحفيون لمعرفة رأى - الذى هو رأى الشرع - فى أى حدث فى المجتمع ، فى أى شئ ، حتى لو كان حادث مرور .

وما رأيك فى الارهاب بما رأيك فى قتل رجال الشرطة والاقباط والمسلمين ، ما رأيك فى هؤلاء الذين ينادون بتدمير الآثار والهرم الأكبر ؟ ما رأيك فى هؤلاء الذين ينادون بعبث العلم ؟ ما رأيك

نعم ٠٠ ؟ يا بنى هذه الأسئلة خاصة بالدنيا ، اذهب بها للدينويين . القوة الآن فى هذا المجتمع للنجوم المتحدثين شكلا وظاهريا فى علوم الدين ، بينما اذا اقتربت منهم فوجئت أنهم لا يتحدثون عن الدنيا أو الدين ، لذلك ستجد احدى دور النشر عند صناعة نجم جديد تنشر لعدة أيام ثلث الصفحة الأخيرة فى الجرائد اعلانا عن كتابه الجديد ، هى صناعة مزيفة ، لماذا لا يدفعون اليهم بنجوم جدد ؟

ثلث صفحة لم تحدث لأعظم مفكر مصرى ، لم تحدث لكتاب البحث عن الذات ، أيام الرئىص السادات . لنقترب الآن معا

يقولة النجم الجديد فى التليفزيون مع المذبةقة اللامعة ، تستطيعين ان تفسدى اثر الحسد اذا استطعت الحصول على كمية من الماء استخدمها الحامد ، استحم بها او غسل بها يده .
- هذا امر صعب ..

● بالعكس .. هذا سهل جدا .. وجهى له الدعوة على الغداء ، اقللى محابس البيت كلها ، وبعد ان ينتهى من تناول الطعام ، قولى له انا آسفة ، المياه مقطوعة ، ثم تحضرين له « طشتا » و « ابريقا » به ماء ، وبعد ان يغسل يديه خذى المياه ورشيها على جسده وبذلك يفسد اثر الحسد .. كما يجب على كل منا ان يعطى اى انسان - يشك فى انه محسود منه - المياه التى يطلبها بعد استخدامها .. انا شخصيا افعل ذلك وبسماحة .

تقدم ياسيدى فى طريقك المفروش بالكثيرات وحروف الطباعة والأموال والخرافة ، ضع قدميك أنت وزملائك على حاضر ومستقبل هذا البلد .. تفضل ضع تعليق على عقولنا .. بالطبع تم مسح كل اشرطة هذه البرامج بعد ان فعلت ما فعلت فى عقل الشعب المصرى ولكن أرجو الا يكون قد تم مسح شريط يوم الاثنين الماضى ٢٠ يوليو ، كان الحديث مع نجم متحدث جديد ، سألته المذبةقة اللامعة : هل ملاك الموت ملاك واحد ؟ وكيف يتمكن اذا كان ملاكا واحد من قبض ارواح الكثيرين فى وقت واحد ، أم ان هناك ملائكة كثيرين للموت ؟

وكانت الاجابة هى : هو ملاك واحد ولكن معه فريق كبير معاون من ملائكة الرحمة والعذاب .

وكان السؤال الثانى عن الموت والحشرة والغزوة ، وعن كيفية خروج الروح من الجسد .

هل هذا ما تقصصونه « بجوعة الدين » فى التليفزيون ؟

هل هذا حديث فى الدين ؟ هل الشعب المصرى منشغل الآن بالكيفية التى ستخرج بها روحه عندما يموت ؟ هل هناك شخص واحد على أرض هذا الوادى - باستثناء السيدة المذبةعة - مهتم بمعرفة الإجابة عن مثل هذه الأسئلة •

لو أن صوتا مسموعا فى هذا البلد لقلت ما رأيكم فى أن تخلع هذه السيدة الحجاب أمام الكاميرا ، أن يأتى رجل دين حقيقى فى هذا البرنامج ويقول لها : هذا نفاق ياسيديتى •• ما معنى أن تخفى مفاتن شعرك وتظهرى مفاتن وجهك ؟

وتكون هذه بداية الحملة •

وعلى التلفزيون أن يتكفل بالخسائر الناشئة عن ذلك فى محلات بيع ملابس المحجبات ، فنحن لا نريد لأحد أن يخسر أموالا فى سبيل مصر الحديثة ، خصوصا إذا كان يعمل فى التلفزيون -

مواجهات
الخروج على النص
« الإسلام السياسي »
ثورة مضادة للإسلام
لا صلة بين الإيمان والإرهاب ولا بين الدين والدم
المعارضة المسلحة تخرج على الشريعة والشرعية

• د غالى شكرى

لماذا لا يصلح أو يصلح « الإسلام السياسي » طرفا فى معادلة نهضوية بديلة ؟

كان فكر « الإصلاح الدينى » وما يزال من محمد عبده الى محمد خلف الله مرورا بعلى عبد الرازق وخالد محمد خالد وأمين الخولى عنصرا جوهريا فى بناء « النهضة » التى عاشت واحتضرت فى حوالى قرن ونصف ٠٠ لأنها استطاعت من ناحية أن تكون جسرا بين اسلام الشعب واسلام المؤسسة الشرعى الذى عقد « الكتاب » بين البرجوازية المحلية والغرب ٠

ولكن فكر الإصلاح الدينى حوصر مرتين مشهورتين ٠ الأولى فى ظل النظام الأكثر رجعية والأخرى فى ظل النظام الأكثر تقدما

٥٥ فى الأولى حوصره طه حسين وعلى عبد الرازق وخاله محمد خالد من جانب اسلام المؤسسة (الأزهر) ، وفى الثانية حوصره خالد محمد خالد من جانب المؤسسة ذاتها (المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ١٩٦٢) . وكانت النتيجة ان خلا الجو الثقافى - السياسى من اسلام « الاصلاح الدينى » . ولم يعد هناك سوى اسلام الشعب كأيديولوجية ثاوية فى عمق اعماق مجرى الشعور ، واسلام المؤسسة الطافى فوق السطح . وهو الاسلام الموظف فى خدمة الدولة . لذلك ينحاز له الاسلام الشعبى فى ظل الدولة الناصرية لانه يفتى بان « الاشتراكية » و « الوحدة العربية » و « عدم جواز الصلح مع العدو الصهيونى » كلها قرارات واجراءات واختبارات مستوحاة من الاسلام .

ولذلك ايضا ، فان الاسلام الشعبى يفقد الثقة تماما فى اسلام المؤسسة ، فى حين يفتى فى ظل الثورة المضادة ودولة السادات بان « الانفتاح » و « مصرية مصر » و « الاستثمار او الاستغلال » و « الصلح مع اسرائيل » كلها قرارات واجراءات واختبارات مستوحاة من الاسلام .

هنا لا يجد اسلام الشعب ما يرتكز عليه سوى الاسلام السياسى . لان اسلام الاصلاح الدينى خبا ، ولان اسلام المؤسسة لم يعد جديرا بالثقة ، ولان ما يكتبه اليسار عن الاسلام اشبه ما يكون بالاعتذار ، ولا يبدو مقنعا ، بل اقرب الى الانتهازية الفكرية والسياسية او الرعب من الزحف الجارف . او فى احسن الاحوال كانه يحاكي خيل الرواد حين هربوا اثر انتكاسة ثورة ١٩١٩ الى الكتابات البينية .

شعارات

وهناك اضافات اخرى لا تقل اهمية ، فى مقدمتها الهزيمة المستمرة من ١٩٦٧ الى اليوم ، حيث بدت القومية والاشتراكية

لقطاعات عريضة لا يستهان بها من الشعب كما لو انها مجرد شعارات فقط غير قابلة للتطبيق . وكان ما يشسميه عبد الناصر « بالمطبقة الجديدة » و « حزب الرجعية المنظم » متحفزا دوما للانقضاض على كافة المكاسب البنيوية للمجتمع المصرى (القطاع العام - الاصلاح الزراعى ٠٠ الخ) . وفى المقدمة كذلك حرب لبنان التى اتخذت طابعا طائفيا يخفى باتقان معالم الصراعات الاجتماعية والوطنية والقومية . ولذلك حين استطاعت قوى الثورة المضادة فى مصر ان تستولى على السلطة ، تبلورت على الفور فئتان اجتماعيتان لهما جذور ضاربة فى التاريخ والمجتمع ، ولكنهما الآن تتمتعان بسيادة قانونهما ٠٠ الفئة الأولى هى الشرعية الكميرادورية من البرجوازية الكبيرة ، والفئة الثانية هى الشرعية الدنيا من البرجوازية الصغيرة ، والتى يطلق عليها فى العادة تسمية البروليتاريا الرثة . ان ازدهار هاتين الفئتين من « تجار الشنطة » الكبار والصغار ، يصوغ الاطار الاجتماعى للاسلام المعاصر فى مصر الآن .

وهكذا لن يعود الاسلام الاخوانى منذ عام ١٩٦٧ ، واساسا مع بداية السبعينات ، هو الممثل الشرعى الوحيد للاسلام السياسى . الحذر (استيراد الأفكار الباكستانية والهندية والافغانية وغيرها - التحالف مع الدكتاتوريات والاضطراب الاجتماعى - الارهاب) هو الذى سيوحد من الآن فصاعدا بين « الجماعات » توحيدا هشاً ، اذ سرعان ما تتفرق تحت ضغط المتغيرات الاجتماعية المتلاحقة ومتغيرات حركة السلطة . وسيصبح الاخوان المسلمون انفسهم متهمين لدى الجماعات الأخرى بالمروق والتميع .

ولكن الاستقامة المنطقية للجماعات وفكرهم ، لن تؤدى بهم فى الأغلب الى التوحد مع اسلام الشعب الجاهل لاستقبالهم ، ولا الى التوحد مع اسلام السلطة العاجز عن استقبالهم ، ولا الى الاشتراك فى السلطة التى تنظر اليهم كملحقات لاسلامها عند الضرورة وكمقبات يجب ازاحتها عند الضرورة ايضا .

ولكن ما لا شك فيه ان المآزق كان وما يزال أكثر تعقيدا .
وتنوعا . فالغرب والسلطة المحلية يدركان ان المعادلة القديمة
مستحيلة القيام على صعيد الفكر طالما أنهم قتلوها على صعيد
الاقتصاد والمجتمع والسياسة . وبالتالي « فالإيمان » الذى يجاور
« العلم » فى شعار دولة السادات لم يكن طرفا فى معادلة جديدة
بديلة ، وانما كان غطاء ذهبيا للغرب الذى استبدله لفظيا بكلمة
« العلم » ، هذا الغطاء يشبه المصيدة المزودة لاصطياد الاسلام
الشعبى من جهة ، والاسلام السياسى من جهة أخرى - كلاهما لتأييد
الثورة المضادة ، واحدهما - الاسلام السياسى - لضرب معارضيهما .

النص الكامل

والاسلام السياسى من جانبه لم يكن طرفا فى معادلة قديمة .
ولا يبحث عن دور فى معادلة جديدة ، لأنه يرى نفسه النص المكتفى
بذاته ، ويرى فى الآخرين الذين يتسمعون بأهذاب الاسلام شرائنم
من الغرياء والطفليين (يتساوى فى ذلك الأزهر والماركسيون
السابقون والقوميون الثائبون) .

الثورة المضادة اذن هى الغرب منفردا . ومراكز الضغط على
دائرة القرار ليست أكثر من الوعاء البشرى والقانونى والمصلحى
لهذا الغرب وهو الوعاء الذى لم يستع يوما من زخرفة جدرانه
برسوم الناصرية ، ويوما آخر بالاشتراكية الديموقراطية ، ويوما
ثالثا بالوطنية المصرية ، وهكذا . انه لا يبحث عن معادلة مستحيلة ،
ولكنه يبحث عن مقومات شبه فكرية تبرز « خطواته اللاعقلانية »
ولا أقول التكتيكية لأن هذا يعنى ان هناك استراتيجية . بينما
الاستراتيجية يملكها مصدر واحد هو الغرب . وهى استراتيجية
قديمة جديدة مستمرة منذ الحروب الصليبية الى الحروب
الصهيونية تستهدف السيطرة على مصر بعزلها عن المحيط القومى ،
وانهاكها للسيطرة على مفتاح الشرق الأوسط وأفريقيا .

وهي الاستراتيجية التي لا تنتهي بعزل مصر عن انتماها القومي ، بل تحقق هذا الانسلاخ على الأرض بقيام نظام شرق أوسطى يضم « إسرائيل » ، وليست مصر في هذه الحال إلا العمود الفقري الذي ينكسر فتشمل بقية الأطراف ، وليست صدفة هنا أن حرب لبنان توافقت مع مراحل استسلام النظام المصري لقوى الثورة المضادة ، التي لم تكن قط ثورة مصرية مضادة ، بل ثورة مضادة للأمة العربية في مصر ولبنان أولا (ولأسباب جيوبوليتيكية) وبقية الإقطار العربية ثانيا وما حولها في آسيا وأفريقيا وأجزاء من أوروبا المتوسطية ثالثا .

ولا « تبرير » مصرية لقبول « إسرائيل » عضوا فاعلا بل مهمينا في أسرة الشرق الأوسط إلا باستقامة الفكرة المصرية والغاء « الوطن العربي » وهويته القومية . لذلك تصبح الشوفينية العرقية أو التنظيمية هي الإطار المرجعي لركائز الثورة المضادة في بلادنا ، لا تعود الفكرة الوطنية المصرية القائلة « بوحدة الهلال مع الصليب » في مواجهة الاحتلال والطغيان ، بل تسمى للفكرة المصرية المعادية القومية العربية .

وَمِنَّا يلتقي الاسلامي الأممي مع الوطني الليبرالي مع المسيحي القبطي حول دولة « العلم والايمان » ولكن المشكلة تبدأ حين يمتد « ايمان » هذه الدولة حتى ليشمل العدو الصهيوني بصفته « عدوا له » ، هنا تصبح القدس لا فلسطين - رمزا للمواجهة بين الاسلام الأممي والمسيحية القبطية من جهة ، وبين دولة العلم والايمان من جهة أخرى .

فتح الملفات

وفي الوقت نفسه ، فإن هذا « الصلح » مع العدو « الصهيوني » يفتح الباب واسعا لمواجهة أخرى بين الاسلام السياسي والوطني

« المسيحي » ، لا عبرة هنا بأية محاكاة عقلية حول عداء اليهود للمسيحية منذ بدليتها - ولا عبرة أيضاً بأية محاكاة وطنية حول مصرية المسيحي الذي يحتفظ للآن باسم « القبطي » وهي اللفظة القديمة التي تعني المصري ، لا عبرة لذلك كله ، لأن صلح « الدولة » مع دين غاصب يسمح بفتح الملفات المغلقة في الأعماق مع دين آخر ، طالما أن النص الديني هو الذي يحكم الوثيقة .

ولقد رجيت دولة العلم والإيمان في البداية وساهمت الي ما يقرب النهاية في تسوية هذه الوثيقة التي يمكن أن تحجب النظر الشعبي الواسع عن جريمة الصلح وما سبقها وما تلاها من جرائم . . ولم يفرغ من الإحداث الطائفية سوى الاتجاّات الليبرالية والناصرية اليسارية . . ومن المفارقات التي تحتاج الي تأمل عميق أن الشعب نفسه لم يعبأ في البداية ولعدة شهور بغضب الأسلام السياسي من زيارة القديس المختلة . . ولكنه في الوقت نفسه لم يسمح لأيديولوجية الفتنة الطائفية أن تستثيري . . فعندما هاجم السادات القيادة اليابوية علنا وقال ما لا يحتاج أي مصري الي تأكيده من « أنني رئيس مسلم لدولة اسلامية » ثم بطلول على فريق أصيل من مواطني مصر قائلًا « والأقباط سسكان في مصر » تخيل أكثر المرافقين نكاء أن حربا أهلية على الطراز اللبناني قد أعطيت الضوء الأخضر .

ولكن الذي حدث كان مذهلا ، فقد توقفت الفتنة الطائفية على الفور ، وطيلة العام الأخير كانت أغلب النصوص تعود الي ذاتها لتري انها « لا تطابق استراتيجية الثورة المضادة » .

وبدت الأمور عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ (عام القطيع) كسبا لور أن مصر كلها في جانب ، والثورة المضادة في جانب آخر ، باستثناء اطارها الاجتماعي الثابت والمتحرك معا (البريجة العليا الكبرادورية من البرجوازية الكبيرة وقاعدتها من البشائر الدنيا من البرجوازية الصغيرة) .

وهو الإطار الذى حاول من قمة السلطة وأجهزتها ومؤسساتها أن يدمر الإطار الاجتماعى السابق على السبعينات ، بالتشريع والاجراء والقرار ، وقد نجحت محاولته الى حد كبير ، وساهم فى تسريعه وتكثيفه زمن النفط العربى ٠٠ فلم تعد المسألة أن هناك شريحة عليا مستفيدة ومتربعة على عرش الحكم ، وأن هناك شرائح دنيا مستفيدة من موائد السادة ٠ وإنما أضحت هناك هياكل اقتصادية كاملة وبنى اجتماعية وموازية ، مضطرة للتعامل مع هذا الواقع الجديد ، ومن هنا فالازدهار الطفيلى لقطاع المقاولات والتشييد وقطاع الاستيراد والتصدير وقطاع السلع الاستهلاكية والخدمات قد أثر بشكل حاد على مختلف قطاعات الانتاج وانماط ووسائل عملها ، بحيث هناك « مجمع كامل » له أسسه البنيوية المتفاعلة تلقائيا مع بعضها البعض ٠ وأنه ايضا ظواهر فى العلاقات والقيم والعادات والتقاليد أنه مجتمع السقوط ٠

الفراغ

وهو المجتمع الذى لم يكن منصوحا عليه فى معادلة قديمة أو جديدة ٠ أما أصحاب النصوص القديمة وجدوا أنفسهم فجأة فى الفراغ بلا ركيزة من السلطة أو من الشعب ، وقد كان هو الموقف نفسه الذى رأت فيه دولة الثورة المضادة نفسها فى استقطاب حاد يفصل النظام عن مجمل الرموز اللامعة للنصوص التى ساندته هذه الفترة أو تلك ، والتى عارضته اقصر الوقت أو طول الوقت ، هكذا يصبح الثالث من سبتمبر - ايلول ١٩٨١ تاريخا ممتازا على هذا الوضع الذى آلت اليه الأمور بعد عشر سنوات فقط من بدء مسيرة الثورة المضادة ٠٠ ففى ذلك اليوم وقع السادات وثيقة انتحاره ، وكان الوهم أنه يوقع وثيقة انتصاره ٠ فى ذلك اليوم قام باعتقال الاسلام السياسى والكتيبة القبطية والنص الليبرالى والناصرى والماركسى والقومى العربى ، دفعة واحدة ، ومعنى ذلك ، اكرر ، أن مصر كلها أصبحت رسميا فى المعتقل ٠

ومن الطبيعي أن يكون الاسلام السياسي القريب من وجسدان الشعب ولكن المعزول عن أى مشروع للمستقبل ، هو المرشح تاريخيا لاعداد نجم الثورة المضادة دون أن يؤدى ذلك الى اعدام النظام ، وسيبقى خالد الاسلامبولي فى المخيلة الشعبية المصرية بطلا اسطوريا كآدم الشرقاوى وسليمان الحلبي وياسين ، لأن اختياره يبقى الرمز والاشارة التى تتجاوز البنية الدلخلية لمنطق الاسلام السياسى ، وهو الرمز الذى سيريح كافة النصوص الباحثة عن بديل .

غير أن هذا الوهم ينقشع تدريجيا امام علامات لاتخطئ : اعدام الاسلامبولي ، الاصرار على ابعاد الانبا شنوده ، نجاح الغزو الصهيونى للبنان ، تجريم كتابات هيكل ويوسف ادريس (كتب يوسف ادريس فى ربيع ١٩٨٢ سلسلة مقالات عنوانها « البحث عن السادات » هى تعليق مطول على مذكرات وزير الخارجية الاسبق محمد ابراهيم كامل . وقد حاكم المجلس الأعلى للصحافة يوسف ادريس فى الجلسة ذاتها التى حاكم فيها هيكل وادانه فى الوثيقة ذاتها) اضافة قانون الطوارئ وقانون نقابة المحامين وقانون منع نشر الوثائق قبل عشرين عاما ، وقانون المطبوعات ، الى قائمة التشريعات المضادة للديموقراطية فى عهد السادات ، استمرار التطبيع مع العدو الصهيونى بقدوم ثابتة ، استمرار التبعية للغرب لدرجة تسليم الاقتصاد المصرى نهائيا الى عجلة الاحتكارات الغربية ، اعتراض الأزهر على كتابات لسويس عوض وتوفيق الحكيم وزكى نجيب محمود .

ولم يكن هؤلاء جميعا ، بالاضافة الى سبيد صالح وعصمت السادات ورشاد عثمان وتوفيق عبد الحى ، بالخوارج الجدد . كانوا - كل حسب ميدانه - خارجين على « قانون » لايتصورون أنه « القانون » ، وعلى « نص » لا يتخيلون أنه « النص » .

كان النص السياسى للاسلام الامعى لايتخيل أن كلمات السادات

التالية هي القانون • - الإسلام دين ودولة صحيح أى نعم ، ولكن لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة • فهي كلمات تحمل جزئومة فسيديها الخيطي يوضح تام اقرب اليه البنداجة •

القنص

وكان النص الكنى القبطي لا يتخيل ان « الصبح » المسيحى المصرى الى القوي من اختصاصات رئيس الجمهورية ، فهي مسألة دينية لا يجوز التدخل في تفصيلها من قبل الحاكم حتى ولو كان مسيحيا ، وبالتالي فمنع المسمى المصرى من الحج الى العاصمة الفلسطينية المحتلة هو حق ديني للبابا مهما تعارض مع سياسة « التطبيع » للدولة التى لا يتدخل فى شؤونها •

وكان النص الاقتصادى فى « ثريعات » الانفتاح » وفى حدود الاطار الاجتماعى لقولة التنمية الاقتصادية للأجنىب يسمح لصمت السادات وتوفيق عبد الحى ورشاد عثمان وغيرهم من بناء هندا الاطار ان « يدعوا » فى التطبيق ، ويقنعوا فى التاويل كما يشاؤون ، مهما سمي ذلك « بالفساد » - فهذه الكلمة فى النهاية مصطلح اخلاقى ، بينما ما يمارسونه هو الاقتصاد والسياسة فى حدود القانون الذى اصنوه بانفسهم واعوانهم وموظفيهم فى اجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع ، فلماذا يكونون ولخدمهم « كباش الفداء » لنظام مستمر على نفس النهج ، وكانهم من نتاج « البضمة » المفيرة لبصمة السادات مع بقاء دولة الشقيق على حالها واكثر •

وكان النص الاجتماعى هو الذي وفر مسرجا اقرب الى الكبارية ، فآذا « اندمج » سعيد صالح فى دوره ، فانه أكثر امانة مع النص الاجتماعى منه مع النص المسرحى ، ولكن الرقيب يضطر الى محاكمة سعيد صالح تماما كاضطرار المدعى العام الاشتراكي لمحكمة القضاة رغم ان هذا الفساد هو الأكثر اخلاصا ودقة

وفهما لروح وحرفية النص الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي
للثورة المضادة *

وكان النص الادريسي والهيكل رصاصية ليبرالية في قلب
السادات توازي سياسيا رصاصية الاسلامبولي ، ومثله لا يستهدف
أيهما قتل * . النظام في أسسه العميقة ، بل تعديله الى ما يشبه
الناصرية أو ما يشبه الليبرالية * . ومن هذه الزاوية فهما يلتقيان في
منتصف الطريق مع توفيق الحكيم وليس عوض اللذين يتوهمان
أحياء محمد عبده أو عبد الرزاق أو طه حسين *

الخروج على القانون

وبالرغم من أن « الخارج » مفرد خارجين أو خوارج ، إلا أن
الخارج على القانون أضحى مصطلحا شائعا عن درجة أقل جذريا
يكثير من قولنا « الخوارج » فالتعبير الأول يعني شذوذا جزئيا في
نقطة أو نقطتين ، أما الثانية فأضحت تعنى الخروج الشامل على
مجمل النظام القائم *

لذلك فصراع النصوص الراهن والعالى الضجيج في مصر
الآن ، يعني أولا أن المواجهة الجديدة والأولى بينهما وبين الثورة
المضادة قد أوشكت ، ويعني ثانيا أن أصحاب هذه النصوص بشكل
عام هم خارجون على نص غير موجود لـ«خوارج على نص قائم»

وإن الخلاص الوحيد الممكن هو الخروج كليا على النص *
وليس البحث عن باب النجدة أو عن مقص يتناول النص بالتعديل ،
والخروج كليا على النص لن يكون فكريا أو اعلاميا بل وطنيا وشعبيا
وقوميا في ايداع المعادلة البديلة لمختلف النصوص *

وهي المعادلة التي تصوغ « المجتمع المدني الحديث »

الارهاب ليس معارضة سياسية

د . غالى شكري

كانت الشرارة المعاكسة للنهضة قد تكونت اجتماعيا وثقافيا من الهامش الطبقي العريض بين درجات السلم البرجوازي لحظة نهاية المعادلة البرجوازية للنهضة القاتلة بالتوفيق بين الاسلام والغرب . جاء حسن البنا ليحل المعادلة فقال بالاسلام فحسب ، الاسلام النقي من محاولات الاصلاح الديني دون اجتهاد .

ولا شك ان التخلي عن احد طرفي المعادلة لم يكن حلا للمعادلة الصعبة ، ولكن اقضاء الغرب لقي استجابة واسعة في صفوف الجيل .

لماذا ! لان البرجوازية بدأت تفقد ارضها الفكرية الليبرالية ، ولان التكوينات العمالية الهشة لم تكن شيدت عمارتها الفكرية . ومن هنا كان اعتماد حسن البنا على الفلاحين والموظفين والقادمين من الفلاحة والوظيفة الى الجيش والجامعة .

ويجب ان نلاحظ ان صعود وهبوط ثورة ١٩١٩ المصرية كان موازيا لصعود وهبوط ثورة العشرين في العراق و ثورة ١٩٢٥ في الشام وغير ذلك من انتفاضات الثورة العربية ، ومن ثم فرغم الولادة المصرية للاخوان المسلمين الا انها كانت في حقيقة الامر ولادة عربية

سرعان ما أخذت طريقهما فى الثلاثينات والأربعينات خارج وأدى النيل .

ويجب أن نلاحظ أيضا أن نشأة حركة الإخوان وتطورها مع افلاس الليبرالية المصرية الرسمية عام ١٩٣٦ قد فرض نفسه على مفكرى البرجوازية الذين توجهوا فورا الى الاسلام (هيكل - الحكيم - العقاد - طه حسين ٠٠ الخ) ، ولكن العقلاى لمدى هؤلاء ما كان يستطيع الصمود اما دعوة الاسلام للصافى الذى يتجاوز الدوائر الضيقة للمثقفين ليخاطب ملايين الاميين وانصاف المتعلمين فى المساجد والاجتماعات العامة والخلايا السرية .

ويجب أن نلاحظ ثالثا أن صعود الإخوان المسلمين بين الثلاثينات والأربعينات قد صاحب صعود النازية الالمانية والفاشية الابطالية قبل الحرب العالمية الثانية ، وكان من الطبيعى لحسن البنا أن ينتصر تنظيميا على المسوخ المصرية للفاشية كحزب « مصر الفتاة » ، لأن الإخوان ليست تنظيما اقليميا من ناحية ولا غربيا من ناحية أخرى ، فهى تستمد فكرها من الشرق ، من أين ؟ من أبى الأعلى المؤدودى الباكستانى ، ومن أبى الحسن الندوى الهندى على وجه التحديد ، أى من تجربة انفصال قومى بعيدة عن العرب .

ويجب أن نلاحظ رابعا أن النشأة والتطور كليهما كانا تأييدا للحكم الملكى والانكليز تارة والامان تارة أخرى ، وجميع الحكومات الديكتاتورية فى معظم الأحوال ، وكانت المعارضة الثابتة للجماعة ضد حزب الوفد والمنظمات اليسارية .

كانت المبادئ عن « حكم الله » وكانت الوسيلة هى الهداية أو السدس ، ولم تكد تنتهى الأربعينات حتى كان حسن البنا نفسه قد اغتيل عام ١٩٤٩ وتراكم العنف حتى احترقت القاهرة فى ٢٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٢ .

وعندما اقبلت ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ لقيت استجابة حارة من الشارع الشعبى فى مصر ، اقبلت بعد هزيمة الليبرالية المصرية من ناحية ، والافلاس الاخوانى من ناحية اخرى ، اذ ان مرشضى الجماعة سقطوا سقوطا ذريعا فى اكثر الانتخابات النيابية حرة عام ١٩٥٠ ، ولذلك اتجهوا الى بعض الكنائس ، فى الوقت الذى كانت مصر فيه تستعد لحريها الفدائية الجيدة على ضفاف القنال .

اقبلت الثورة الناصرية وهى على وعى ضبابى غائم بأن معاملة النهضة انتهت ، وان الحل الاخوانى ليس حلا ، لذلك رأت فى القومية العربية مدخلا الى قيام معاملة نهضوية جديدة والتحول الاجتماعى التدريجى والسلمى نحو تنمية اقتصادية منضبطة ، وبالرغم من ان الاخوان لم يكونوا بعيدى عن النسيج السياسى والفكرى لثورة يوليو ، الا انهم تصدوا للتجربة بالسلح مرتين مشهودتين ، الاولى عام ١٩٥٤ ، والثانية عام ١٩٦٥ ، وقد تصدت لهم الناصرية بالقمع ايضا سواء بشنق الاقطاب او بسجن وتعذيب غالبية القواعد .

فى عام ١٩٦١ بوحن الانفصال المصرى السوري على أن الناصرية لم تجب على سؤال الديمقراطية السياسية ، فانسحبت (اقصد الناصرية) الى الجواب الاقتصادى الاجتماعى بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ فى الاطار الاقليمى ، وكانت النتيجة هى أن هذا الجواب الصحيح فقد صحته عدة مرات ، الاولى لأن دقت ساعة العمل الثورى عنت لدى عبد الناصر ضرب الفئسات العليا من البرجوازية ، وتسليم حاصل المضروب - القطاع العام - لليبروقراطية عسكرية وتكنوقراط اهل الثقة ، فكانوا هم دون غيرهم نواة التحالف مع القطاع الخاص وولادة ما سماه عبد الناصر نفسه بالطبقة الجديدة عام ١٩٦٥ ، ولكن الزمن قد فات ، فقد كان عام نهاية خطة التنمية الاولى وانعدام القدرة على بدء خطة تنمية جديدة ، والمرة

الثانية هي تحويل الاتحاد القومى الى اتحاد اشتراكى يجمع الأفراد ويمنع الطبقات والشرائح الاجتماعية من التنظيم المستقل ، مما سمح بمراكز القوى الطبقة والتي كانت هي ذاتها قوى القهر والقمع .

والمرة الثالثة ، لأن استبدال القطرية بالروية القومية - ولو مؤقتا - كان يسحب أهم رصيد وأخطر اضافة للناصرية لانقاذ والتحرير القومى هو الديمقراطية ، وان لا تنمية لأوسع الجماهير النهضة ، فلم يتولد قط فى هذه الروية ان الجسر الوحيد بين التنمية الا بالوحدة القومية مهما تعرضت للانتكاس .

والمرة الرابعة لأن القومية العربية وهي هوية العرب جميعا لا تتجسد فى الدولة البرجوازية المنقوعة أصلا فى الاقليمية ، هزيمة ١٩٦٧ لهذه الأسباب مجتمعة كانت المناخ الأول فى الاطار العربى الاسلامى الذى هي التطور الجديد للأخوان المسلمين وغيرهم من الجماعات الاسلامية . فقد خاب الرجاء الاجتماعى فى الاشتراكية التى لم تطبق وكأنها المسؤول عن الهزيمة ، وخاب الرجاء السياسى فى القومية العربية التى ضربت وكأنها المسؤول عن الهزيمة ، وكما برزت الليبرالية من جديد وكأنها الجواب على أزمة الديمقراطية الناصرية ، برز التدين السياسى وكأنه الجواب على الفساد والاشتراكية والانفصال القومى .

والاتجاه الدينى حاضرا فى مختلف التيارات السياسية ، ولكننى قصدت ذلك الاتجاه الدينى - السياسى القائل بالأتوقراطية والاثيوقراطية معا ، أى الحق الالهى فى الحكم ، وتحويل المجتمع الى كهنوت عسكرى ، وهما المقولتان الأساسيتان فى الفكر المستورد من المودودى والندوى (من المفارقات الشائعة أن الاشتراكية فكر مستورد بالرغم من ان الصراع الاجتماعى بين الطبقات أو الشرائح أو الفئات البشرية ليس مستوردا ، واكتشاف قوانينه لا يعنى صنعه ،

بينما الحقيقة أن الفكر المتطرف بالعنف هو الفكر المستورد ولا علاقة له بأصول الفكر العربي) .

ساعد الظهور الجديد للجماعات الارهابية المتطرفة أن الناصرية لم تحل جوهر مسألة العلاقة بين الاسلام والغرب ، وأن تيار الاصلاح الديني قد انقطع بمصادرة الاسلام وأصول الحكم أيام الملك فؤاد وعزل خالد محمد خالد أيام عبد الناصر .

ساعدها كذلك أن مواجهتها بالقمع وحده حولها الى رموز للشهادة في سبيل الله ، وساعدها أخيرا أن الدولة الناصرية ذاتها سقطت ، وأن الثورة المضادة - بقيادة السادات - قد تسلمت زمام الحكم .

كلها عوامل مساعدة ولكن الأصل هو هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، التي كانت هزيمة عربية لا مصرية أو سورية ، ومن ثم كان الجواب المتطرف بالعنف - امتدادا سكونيا لهزائم العشرينات والثلاثينات - جوابا عربيا ، فالأخوان المسلمون ومترادفاتهم ظاهرة عربية شاملة ، وأن انطلقت من مصر ، ليست ظاهرة معارضة الديكتاتورية أو الاستعمار ، وأن عارضت الوفد واليسار قديما ، فقد عارضت الناصرية واليسار وبقية المترادفات حديثا .

العنف مظهر ضعف ودليل عجز

عبد الغفار عودة

مع موجة العنف والارهاب فى مواجهة الأقلام تقفز الى ذهنى
على الفور مقولة فولتير الشهيرة :

« على الرغم من اننى اختلف معك فى رأى ٠٠ الا اننى على
استعداد لان أدفع عمري ثمنا لتدافع عن رأيك ٠٠ »

هذا هو أدب الحوار ٠٠ وتلك أصوله ٠٠ ولكننا فى الفترة
الأخيرة ٠٠ فى مواقع مختلفة وعلى مستويات متعددة - للأسف
الشديد - قد تجاهلنا هذا المنطق وضررنا عرض الحائط بتلك
التقاليد .

فعندما يتعرض واحد منا لقضية ويبدى رأيا ٠٠ يكون رد
الطرف الآخر ٠٠ اتهاما ٠٠ وسبا وقذفًا ٠٠ وتجريما وإهانة ٠٠
وربما عنفا وأرهابا يديلا عن الكلمة ٠٠ وننسى القضية الأصلية
المثارة !! وعندما يمارس شخص منا شجاعته الأدبية فى مواجهة
خطأ فادح ٠٠ أو بحثا عن شرعية غائبة ٠٠ أو احقاقا لحق يوشك
على الضياع ٠٠ يصبح من وجهة النظر الأخرى ٠٠ مشاغبا ٠٠
مثيرا للمشاكل ٠٠ حاقدا ٠٠ معطلا لمسيرة ٠٠ فاشلا ٠٠
بل ويستحق القتل .

والوصول الى هذه الدرجة يعنى اننا وصلنا الى مستوى من
العجز لم نعد معه قادرين على رد افتراءات المفترين والمنافقين وأوهام
الكاذبين •

وليت الأمر يقف عند هذا الحد •• بل ان هذه الاتهامات تخيف
الآخرين فيفضلون الصمت فى مواجهة الخطأ أو مشاركة الطرف
المهاجم •• وغالبا ما يكون الأقوى •• خوفا من اتهام مماثل ينوشهم
•• أو حرصا على مكاسب شخصية أو دعما لعلاقات خاصة متناسين
ان الساكت على الحق شيطان أخرس ••

يا سادة الأسلوب هو الرجل نفسه •

فكيف تريدون من الآخرين ان يحترموا رأيكم •• وأنتم
لا تحترمون رأيهم ••

يا سادة •• لكل نهر شاطئان ••

وهناك دائما •• مساحة للاختلاف والاتفاق فى أى حوار ••
حول أى موضوع •• أو قضية ••

وليس من الصالح العام ان نحيل الاختلاف الموضوعى ••
الى خلاف شخصى •• والى عنف وإرهاب •• حتى لا تضيع قضايانا
•• ونتفرغ للتراشق والتجريح ••

يا سادة ••

انتبهوا •• حتى لا نرصد بعد فوات الآوان -

« لمن الله قوما ضاع الحق بينهم »

علاج مشكلات الشباب يقضى على التطرف

المستشار : زكى شنودة

يخالج المصريين شعور لا يفتأ يزداد وضوحا بأن ثمة غيمة سوداء شديدة السواد تقترب ثم تقترب من سماء بلادهم ، وإن ريحا تشتد حيناً ، وتبطئ حيناً آخر تدفع تلك القيمة فى جو أرضهم الطبية ، لتعطرهم فى وقت قريب أو بعيد بوابل من النار والدمار . أو لعلمهم يشعرون بأن الجو من حولهم لا يفتأ يتعبأ بما يشبه الغازات الثقيلة التى توشك أن يندلع منها فى أى لحظة لهيب رهيب ، فإن المشاكل تتراكم دون أن تتوقف هنيئة ، وتشتد دون أن تخف منها مشكلة واحدة ، حتى لقد أصبحت حلقاتها تتشابك فى سلسلة واحدة حديدية ضخمة تحيط برقابنا جميعا وتطبق على أنفاسنا حتى لتوشك أن يؤدى بنا الى الاختناق الكامل .

فالأزمة الاقتصادية أصبحت كالمرض الذى لاشفاء منه ، وإنما يزداد وطأة يوما بعد يوم ، وأسعار الضروريات التى لا حياة بدونها ترتفع وترتفع كما توالى حرارة المريض ارتفاعها حتى درجة الخطر الذى يطل من ورائه شبح الموت .

وهذه هى قيمة الجنيه الذى ظل يتضائل ويتضاءل حتى أصبح لا يساوى أكثر من عشرة ملييمات ، فى حين ظلت الأجور فى أيدي

الغالبية العظمى من الشعب ثابتة فى مكانها وقد أصابها الشلل فهى لاتخطو الى الامام وإن خطت خطوة كل بضع سننات ، سبقتها الأسعار فى السباق مئات الخطوات ، بل آلاف الخطوات ، وهكذا ظل الميزان بين الأسعار والأجور ، مختلا دائما ، فالأسعار فى أعلى عليين والأجور فى أسفل سافلين ، والناس حيارى مساكين يائسون يائسون ، مساجين فى سجن الفقر اللعين ، لا يملكون منه فرارا ، ولا يطبقون البقاء فيه ولو الى حين .

ولو احتل الناس شد الاحزمة على البطون ، والرضاء باقل القليل من الغذاء ، وبأيسر اليسير من الرداء ، فانهم لا يحتملون الحياة فى غير مسكن يأويهم ، وقد ارتفع ايجار المساكن بصورة بلغت حد الأساطير ، كما بلغ ثمن شرائها حدا يجعل العقل يطير ، حتى أصبح من المستحيل على أى شاب ولو حمل أرفع الشهادات والمؤهلات أن يجد مسكنا يقيم فيه مع زوجة له ، ومن ثم أصبح من المستحيل عليه أن يتزوج وأن تكون له أسرة فى يوم من الأيام ..

والتعليم الذى هو دعامة المجتمع وضمان سلامة الاخلاق تدهور ثم تدهور منذ زمان بعيد حتى أصبح خطرا يهدد المجتمع ويساعد على مزيد من فساد الاخلاق ، بل انه أدى الى فراغ رهيب فى عقلية الشباب ، جعلهم يرتمون فى احضان اليأس القاتل والأحباط الشنيع ، مما أدى بهم بدورهم لأن يملأوا ذلك الفراغ بالأفكار الهستيرية التى تدفع بهم أن لم يكن الى الجنون أو الانتحار ، فانها تدفع بهم الى اعتناق المبادئ المتطرفة الى أقصى اليمين أو الى أقصى اليسار ، وفى الحاليتين تحرصهم على استخدام القوة والاعتداء ، فيما فشلوا فى تحقيقه بالعلم والعقل والمنطق .

هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والأخلاقية ليست وحدها هى بيت الداء أو موطن الخطورة: فيما نحن فيه من أزمة عارمة ومتفاقمة ، وإنما يزيد خطورتها ويفاقم عاقبتها عامل

آخر لعله هو ابشعها واشنعها وهو تلك المؤامرات الخفية التي يحكيها اعداء مصر في الظلام ليحطموا هذا الوطن ويشنتوه ويفتتوه ويجعلوه يركع على ركبتيه في استكافة ومذلة أمام الطامعين والطامحين والمستعمرين والمتآمرين من كل جنس وكل لون ، فهم لا يفتأون يؤججون لهيب الخلافات الطائفية والمذهبية بين الشباب مستخدمين امكر وانكر طرق الاغراء وتفريغ العقول من كل علم نافع وكل دين صحيح ليمالوا فراغ تلك العقول بعد ذلك بكل هراء وكل فكرة نكراء ، ثم ليدفعوا بها بعد ذلك الى كل جريمة اثيمة وكل عداء وكل اعتداء ، ولو أدى ذلك الى القتل والقتال ، وإلى الفساد والاغتيال ، ثم ان أولئك الاعداء اللدء لمصر من القوى الدولية ذات الأغراض الدميعة الذميعة ، يستعينون على مقاصدهم الاجرامية تلك بان يفرقوا بلادنا بالمواد المخدرة التي لا تقنا تتدفق علينا وتجتاحنا اجتياح الأولية الفتاكة .

فاذا ادركنا حقيقة ما نحن فيه ، وترصلنا الى جذور الاحداث التي نعيشها ونعانيتها واريدنا ان تنقشع عنا تلك الغيمة السوداء أو تلك الغمة التي تدنو منا وتهددنا أصبح من أوجب الواجبات علينا نحو شبابنا الذين هم ضحية كل تلك المشكلات التي أوضحنها ان نبادر قبل ان نلوم أولئك الشباب على ما يفعلون من أعمال عنيفة أو متطرفة ، ان نبادر حكومة وشعبا الى علاج تلك المشكلات التي يعانينا أولئك الشباب علاجاً جذرياً ، وذلك بأن نهيئ لهم تعليماً سليماً وتربياً صالحاً ، ثم نهيئ لهم بعد ذلك مجالاً كريماً للعمل والكسب الحلال يبتعدون به عن حالة اليأس والاحباط التي يكابدونها والتي تؤدي بهم الى الضياع أو الى اتباع طريق الشر والانذفاع الى أعمال الطيش والانحلال أو العنف والاغتيال . فلو امتلأت عقولهم بالعلم بدلا من الجهل ، وبالخير بدلا من الشر ، ووجدوا العمل الذي يوفر لهم كسبا حلالا يمكنهم به ان ينفقوا على أنفسهم بدلا من ان يظفروا عالة على اهلهم ، ويمكنهم به ان يجدوا المسكن الذي يتيح

لكل منهم الزواج وتكوين أسرة يشغلون بالمسئولية عنها وقتهم ،
وينشغلون بها عن الأفكار الرعناء التي تراودهم بسبب فراغهم
ويأسهم وشعور الاحباط الذي يسيطر عليهم ، يستطيعون عندئذ ان
يتحولوا الى عناصر نافعة لأنفسهم ولوطنهم ، بدلا ان يكونوا عناصر
مدم وتخریب وتهديد لمستقبلهم ومستقبل بلادهم .

في مواجهة العنف ..

لم يعد الصمت جائزا

د . عبد المنعم المشاط

الفكر .. ضد الارهاب والكلمة .. ضد الرصاص

اصبح التطرف والارهاب خطرا متزايدا يستحق بل يوجب
المواجهة الوطنية الشاملة لأن استمراره يهدد حاضر هذا الوطن
ومستقبله ، وفي هذه المواجهة فان جميع القوى الوطنية على اختلاف
وتعدد مواقعها ، مطالبة بالاهتمام أولا بالقضية ، وبالمشاركة
الفعالة ثانيا .

وفي هذه المواجهة فان الكلمة عرضا للرأى وحوارا مع الرأى
الآخر ، لها دورها الكبير والأساسى ، ولهذا ، تفتتح الجمهورية
ابواب العرض والنقاش والحوار حول هذه القضية دون قيد على
فكرة أو حبر على رأى ، ايماننا بأن الحوار هو الطريق الذى
يفتح الباب للقضاء على التطرف ولمواجهة الارهاب .

وعلى هذا الاساس فان كل صاحب رأى ، مدعو الى المشاركة
فى هذا الحوار الذى لا غنى عنه حتى نواجه الارهاب بالفكر ونواجه
الرصاص بالكلمة .

لا شك ان مصر تحتاج اليوم واكثر من أى وقت مضى الى

مشاركة فعالة من جانب مفكرها وعلمائها وكافة أبنائها بقصد احتواء ظاهرة العنف الجديدة على المجتمع المصرى والغربية عنه . بيد أن تلك المشاركة الفعالة تتطلب شروطا لا غنى عنها. فبالعلم أمانة واخلاصا ويتطلب ارتقاء بلغة الحوار ويشترط كذلك أن يدرك الكاتب أن ما يكتبه يقرأه الناس ويفهمونه كل على هواه وكل حسب درجة تعليمه وكل حسب انتماءاته أو تحيزات الفكرية والعقائدية ، من ثم يجب أن يكون ما يكتبه المشارك واضحا بسيطا راقيا وأميناً ، ومن ناحية أخرى ينبغي أن يكون هناك هدف من وراء المساهمة بالمكتابة والهدف يجب أن يكون مصر ومصلحتها القومية العليا وأبغض المكتابة هي تلك التى تستهدف حزبا أو جماعة أو فئة أو مرحلة أو فترة زمنية دون أن يكون هدفها المجتمع ككل والمواطن كافة ، من هذا المنطق كان لابد من الاستجابة لدعوة الجمهورية بالمكتابة حول ما يدور فى مصر اليوم من أحداث عنف وعنق مضاد وهى أحداث يجب احتواؤها وعلاجها وحلها قبل أن تتحول الى سمة تلصق بمصر حاضرا ومستقبلا .

● اول ما نلاحظه على عدد من الكتاب والكتابات هو تدنى لغة الحوار وعنفها وافرز تلك كله تصنيفات وخلق فئات ، وقسم الناس الى مجموعات ، وعنف الحوار يتضح من الاتهامات التى تطلق دون توفيق وفى بعض الأحيان صار الحوار استفزازيا ليس لجماعة ما فقط ولكن للمواطن العادى الذى يتابع ويراقب ، والعنف والاستفزاز فى لغة الحوار لابد أن يولد عنفا واستفزازا مضادا .

● ان لغة الحوار عموما اما تأخذ طابعا دفاعيا حادا عن الدولة وعن مؤسساتها وهو فى النهاية طابع ضعيف ممسوخ يصل الى حد التبرير الذى يستثير المواطن العادى ناهيك عن المستهدف أو يأخذ طابعا اعتذاريا ضيقا فلا يصل الى قلب وعقل المواطن الى حد زعزعة ثقته فيما يقرأ وفيما يتابع .

. ونظرا لذلك كله صارت هناك شريحة كبرى غير مهمة وغير ملتزمة يمينا أو يسارا عقائديا أو فكريا هذه الفئة هي أخطر الفئات فى النظم السياسية عامة وفى عالمنا الثالث بصورة خاصة وفى مصر بصورة أخص . فالملتزم سياسيا ، وفكريا أو عقائديا سواء كان مؤيدا أو معارضا لا خوف منه وتكمن المشكلة كلها فى غير الملتزم وغير المتهم وهؤلاء يطلق عليهم فئة اللامبالاة ، هذه الشريحة هى التى تسعى كل القوى الداخلية والخارجية الى استقطابها وتجنيدھا وتوظيفھا لخدمة أهداف قد تكون غير شرعية

ان أزمة العنف وهى أزمة فعلا تدور حول هذه الشريحة وهى شريحة لم تستطع الدولة بكل أجهزتها ان تصل اليها لا بالحوار الدائر ، ولا بالسياسات التى تقوم بها أجهزة الدولة ، والمطلوب هو وقف انحراف تلك الشريحة الواسعة الى دائرة العنف حتى لا تتسع الدائرة بصورة تهدد مستقبل المجتمع وسمعته وأخطر اشكال العنف هو الذى تتورط فيه الدولة وتتحذر اليه مؤسسات الضبط العام فيها واذا كانت الدولة خلال نصف القرن الماضى قد بذلت جهودا ضخمة من أجل القضاء على ظاهرة التآمر فى صعيد مصر فليس من المعقول ان تصير طرفا هى ذاتها فى قضية تآمر مع جماعات بعينها مهما كان فكر وفلسفة تلك الجماعات لأن العنف الدولة لا يستعدى فقط المشتركين فى العنف ولكنه يستعدى ويستثير افرادا آخرين من فئة اللامبالاة التى نذكرناھا وتتحول الأحداث المتفرقة الفردية الى نمط عام ذى طابع جماعى .

ولا يمكن أن ينكر أحد أن وراء أحداث العنف التى نراها اسبابا اقتصادية واجتماعية وسياسية وقد تكون داخلية وخارجية وبالتالي فان احتواءها وعلاجها لا يمكن أن يتم بالعنف لأن العنف الذى نراه هو الجانب الظاهرى للرئى من ظاهرة معقدة للغاية وهى ظاهرة علاقة الفرد بالدولة ومسئولية مواجهة تلك الظاهرة

لا يمكن أن تكون مسئولية وزارة الداخلية وأجهزة الأمن والافشلنا
فى ادراك وفهم ما يدور حولنا . ان مسئولية وزارة الداخلية حفظ
الأمن والنظام ومنع الجريمة اما مواجهة العنف فهى مسئولية
الدولة أولا والمجتمع ثانيا فهى اذن مسئولية مشتركة بين المؤسسات
الرسمية والأجهزة الشعبية وهذه مسألة لا تحتاج الى اثبات ولكنها
من المعطيات بل المسلمات السياسية الأولية .

وفى هذا الشأن لابد أن نتحدث عن بعض المؤسسات التى
يقع عليها عبء كبير أما فى احتواء ظاهرة العنف أو فى تفجيرها
وأولها المؤسسات الاعلامية وللأمانة والحق فإن ما تشهده مصر
من حرية صحفية واعلامية هو فريد جدا فى بلدان العالم الثالث
بيد أن ما نراه على شاشة التليفزيون وفى السينما وفى المسرح
لا يمكن أن ينسجم مع ما نراه من ضرورة احتواء العنف كما أن
الاعلانات الاستقرازية سواء عن سلع يعينها أو عن أفلام ومسرحيات
وأعمال فنية لا يخدم المصلحة القومية العليا ، والذي يحيرنا فعلا
أن التليفزيون مملوك للدولة وليس قطاعا يسعى للربح وحده
وبالتالى يجب أن ينتقى ما يعرض عليه .

وأخطر المؤسسات التى يكاد يخبو دروها هى الأحزاب
السياسية ولقد شهدنا قضايا بالحاكم من أجل انشاء أحزاب
سياسية دون أن نرى للأحزاب القائمة دورا ما فى مواجهة ظاهرة
العنف وإذا كان التعدد الحزبى لم يؤد الى الوصول الى المواطن
العادى فما فائدة الأحزاب اذن فالأحزاب موجودة ولكنها غير
متواجدة هى موجودة فى شكل مقار وأجهزة وأعضاء ولكنها غير
متواجدة فى شكل انصار وأعضاء أو فى شكل حوار أو فى حل
القضايا المحلية . فى الماضى كان العرف يساعد القانون وكان
الوجهاء يتوسطون وكانت المساعى الحميدة تطوق القضايا حتى
المعقدة منها واليوم لا تستطيع الأحزاب السياسية أو ربما لا ترغب
فى أن تتواجد فكرا وعملا ودورا الا تستحق ظاهرة غياب الأحزاب

وممثلها عن الساحة السياسية من الناحية الفعلية دراسة وحوارا
أمنيا . ونأتى الى التعليم والتعقيدات التى أحاطت به المناخ الذى
يدور فيه والمادة العلمية التى يتعرض لها المتعلم ، وقد ذكر لى
مسئول تربوى احترامه أن وراء كل ارباب تعليمنا قاشلا وهذا
حقيقى هل هناك هدف قومى للتعليم فى مصر غير تخريج مئات
الآلاف من الخرجين ، ما الفلسفة التى تحكم التعليم فى مصر ؟
ما الاستراتيجية التى تتبعها وزارة التعليم ؟ ما أسس أعداد
التلميذ لكى يكون مواطنا صالحا مواليا لمتنميا الى مصر ؟ لقد
تركت وزارة التعليم كل ذلك وتفرغت طوال عام كامل للقضايا فى
فى المحاكم رفعها الطلاب وأولياء أمورهم ضدهم ولم تكسب الوزارة
أغلب تلك القضايا .

لقد تعلمنا فى اطار ما يطلق عليه اليوم المناهج التقليدية
واستطاعت المؤسسة التعليمية بالتعاون مع المنظمة السياسية أن
تبنى قينا الولاء والانتماء ناهيك عن الفهم والادراك من الناحية
الفنية واليوم لا تستطيع مؤسسات التعليم الأساسى أو الجامعى أن
تقوم بذلك رغم الانتقاع السياسى الواضح والهيام الذى يعيشه
المجتمع المصرى اليوم .

لا نريد أن نتوسع أكثر من ذلك غير أننا يجب أن ندرك أنه
إذا كان المحيط العام بدءا بالأسرة والشارع والاعلام والمدرسة
يشكل عنصرا للمبالاه أو عدم الاهتمام فمسئولية المجتمع كله
خاصة مؤسساته السياسية أن تصل الى قلب وعقل المواطن قبل أن
تصل قوى أخرى خطيرة ومغرضة اليه وتجنده وتستثيره ضمه
مصلحة الوطن أن منطق العنف والعنف المضاد يوسع من دائرة
العنف ويعقد من تلك الظاهرة ويضعنا فى حلقة مفرغة لا نستطيع
كسرها أو الخروج منها كما أن لغة الحوار يجب أن ترتقى مستهدفة
المصلحة العليا وعلى كل ممارس أو كاتب أو طرف أو مراقب أن
يعلم أن هناك من يتوقون الى أى حدث بالخارج وتضخيمه

للاضرار بسعة الوطن والتأثير عليه • هل من صدفة أن تقع أخطر أحداث العنف والعنف المضاد على أبواب موسم السياحة الصيفي والذي ينتظره المجتمع والدولة سنويا • ان سمعة ومستقبل مصر تتطلبان التزاما أخلاقيا من كل الأطراف ، ولينتقل الحوار من الصحف والتلفزيون والمجلات والاذاعة الى الشارع الى الناس الى القرى والمدن ، هل يمكن أن يساهم أعضاء الهيئات التشريعية في هذا الحوار ، هل يمكن أن نلتف جميعا وراء هدف واحد وهو كاف جدا لتحقيق الاجماع القومي أنه مصر سمعة ومستقبلا هل يمكن أن تكون أمانا في عرض فكرنا هل يمكن أن ننقل من منهج العضلات الى منطق العقل والفكر هل يمكن أن نساهم جميعا في خلق المواطن المتزئم المتأمل ان ذلك كله يحتاج أولا وقبل كل شيء الى توظيف أفضل لنعمة الله علينا وهي العقل •

الحوار هو الحل

د. عيد المعطى شعراوى
أستاذ بجامعة القاهرة

أجمع الكل على رفض الارهاب وادانة العنف بكل صوره وأساليبه ، وأخيرا بدا وكان الحكومة قد عثرت على عصا سحرية فقد بعض بلود على عجل ، وقدمتها على الفور الى مجلس الشعب ، وصفق لها فى التواغلبية أعضاءه ، بعض العاملين فى مجال الاعلام من صحافة واذاعة وتليفزيون ، وهكذا تخيل البعض أن مشكلة الارهاب قد زالت ، لكن أخطر ما فى الأمر هو الاعتقاد بأن أى ظاهرة أو أى سلوك أو أى تصرف أو أى تعامل أو أى منهج أو حتى أى فكرة تدور فى رأس أى مواطن مصرى يمكن القضاء عليها أو تغييرها بقانون ، وأخطر ما فى الأمر أيضا أن ينسى البعض أو يتناسى أن أى سلوك سواء كان عاديا أو غير عادى إنما هو بالضرورة لاحق لسلوك سابق • وهو ما يعرف بنظرية الفعل ، ورد الفعل ، إذ أن ما يحدث الآن ليس أفعالا بل ردود أفعال •

وأخطر من هذا وذاك هو الدوران حول المشكلة والهروب من مواجهتها حتى تستفحل وتتشعب وعند ذكر الارهاب يجب الاعتراف أولا أن التقليل من شأن هذه الموجة أو من خطورتها يدخل تحت

باب الجهل أو الاستهتار أو النفاق لذا يجب على جميع فئات المجتمع المصرى أن تتكاتف وأن تستجمع كل إمكانياتها من أجل التصدى لهذه الموجة العاتية . فليس هناك مصرى واحد يرضى عن الارهاب أو يدافع عنه . وأن كل ما قيل أو كتب حتى الآن وكل ما قد يكتب أو يقال فى أى عصر أو زمان لم ولن يستطيع أن يجد مبررا واحدا للدفاع عن الارهاب أو استخدام العنف بين شعب من الشعوب .

فالعنف مرفوض من جميع الشعوب والطوائف والأفراد . لكنه مع ذلك حقيقة واقعة كائنة فى أكثر من مكان وزمان لست مع من يدعون أن ما يحدث الآن فى مصر شيء عادى ، فلو صدقنا ذلك الادعاء لأصبحنا مثل النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال . لست مع من يعلن أن الارهاب ليس من طبيعة الشعب المصرى ، فالشعب المصرى - شأنه فى ذلك شأن أى شعب آخر - قد تتغير طبيعته بقدر الظروف التى قد يمر بها ، لست مع من يشيع أن أفرادا غير وطنيين يشعلون نار الفتنة ليصطادوا فى الماء العكر ، فالخيانة لم تكن ولن تكون يوما ما من الطباع المصرية ، لست مع من يروجون أن أيادى أجنبية تعيث بأصابعها بين ذرات تراب مصر الطاهر فتثير عاصفة ترابية ، فما دامت مصر صفا واحدا فسوف تقف سدا منيعا أمام أى تدخل أجنبى وسوف لا تجد أى يد دخيلة ثغرة تدخل عن طريقها . ولست مع من يقول أن قانون الطوارئ وما يتبعه من قوانين لاحقة لمكافحة الارهاب قادرة على انقاذ مصر من كبوتها ، فالقوانين وحدها - مهما كانت جسامتها - غير قادرة على وقف موجة العنف والارهاب .

إن نظرة سريعة الى ماضى مصر المحروسة قد يلقى بعض الضوء على أسباب ظاهرة العنف ، لكنه فى نفس الوقت ربما يكشف عن حقائق قد يكره البعض سماعها . فالحقيقة غالبا ما يكون مذاقها مرا فى حلقى المفرضين والمزورين .

شعب مصر شعب طيب أصيل مسالم صبور لكنه ذكي جدا .
الذكاء اذا صاحبه الطيبة والأصالة والمسألة والصبر أصبح نعمة
على صاحبه في بعض الأحيان . فالشعب المصرى عادة يستقبل
حاكمه بالترحيب ، يعامله بطيبة بالغة ، يثق فيه ويسلم له القيادة ،
يدافع عن ويتفانى في خدمته ، لكنه في نفس الوقت ذكى لماح يراقب
خطوات حاكمه عن بعد ، يرصد تحركاته في صمت ، يزن الأمور
في هدوء ، يصبر على ظلمه اذا ظلم . لكن الذكاء والصبر والظلم
لا يتفق كل منهما مع الآخر في مجتمع واحد . فالذكاء يكشف
الاعيب الظالم ، والصبر يضلل الظالم ، فيفسر الظالم صبر المظلوم .
على أنه غباء أو ضعف أو استسلام فيتمادى الظالم في ظلمه
شيئا فشيئا وتزداد ثقته في قوته وجبروته بينما يفقد المظلوم صبره
شيئا فشيئا ويلم شتات ضعفه ، هنا تنطلق النكتة المعبرة والتي هي
حكمة من سمات مقاومة الشعب المصرى للظالم . فالنكتة السياسية
ليست تنقيسا - كما يرى البعض - عن الام المظلوم ، بل هي انذار
هادئ للظالم ، وفي بعض الأحيان قد لا يستوعب الظالم النكتة ،
بل قد لا يدرك أن النكتة ليست سوى تعبير رمزى عن العد التنازلى
لاستخدام العنف بعد ان يكون الصبر قد نفذ .

منذ عهد الفراعنة استقبل الشعب المصرى الهكسوس ، احتمل
ظلمهم صابرا ، لكنه سرعان ما ثار ثورة رجل واحد والقى خارج
الحدود . استقبل شعب مصر الحاكم الفارسى ثم الحاكم البطلمى ثم
الحاكم الرومانى ، لكنه طردهم واحدا بعد الآخر . استقبل الشعب
المصرى الحاكم المملوكى ثم الحاكم التمكى ، لكنه تخلص منهما
كما تخلص من كل الحكام الظالمين السابقين . استقبل الشعب
المصرى الحاكم الفرنسى ثم الحاكم الانجليزى لكنه سرعان ما تخلص
ابضا منهما . هكذا تخلص الشعب المصرى من حكامه الظالمين اما
عن طريق الكفاح المسلح او عن طريق المقاومة الشعبية او عن
طريق الاغتيالات السياسية . وفي اعتقادى أن الكفاح المسلح ضد

الحاكم الظالم والمقاومة الشعبية والاعتقالات السياسية ليست الا انواعا مختلفة من العنف . ولعلنا لم ننس ما قام به شباب مصر من اعمال عنف ضد المستعمر البريطانى اثناء النصف الاول من القرن الحالى والاعتقالات السياسية التى قام بها افراد جماعات منها على سبيل المثال حادث مقتل اللورد موين . وقبيل قيام ثورة يوليو هبت على مصر موجة عاتية من الاعتقالات السياسية راح ضحيتها مجموعة كبيرة من الشخصيات السياسية المصرية مثل اغتيال احمد ماهر والنقراشى وحسن البنا . وهكذا نجد ان الشعب المصرى شعب مسالم بطبعه يرفض الارهاب ولا يعيل الى استخدام العنف لكنه قد يدفع اليه دفعا تحت ظروف ضاغطة . فعندما يشعر المصرى بالظلم ، يحاول ان يدفعه عن نفسه بالحوار الهادئ ، وعندما يفشل الحوار الهادئ يتحول الى السخرية من ظالمه وعندما لا تنفع السخرية يتحول الى العنف . فادا قضى على ظالمه يمود على الفور الى الطيبة والى وداعته واصالته ويهفو الى السلام . هذا هو ما حدث منذ اربعين عاما ، فقبيل ثورة يوليو كان شعب مصر قد سنم من المؤامرات والاعتقالات وعمليات التعذيب والاختلاسات والرشاوى والتنافس الرخيص على كراسى الحكم . كان قد سنم من الاعتقالات والارهاب واستخدام العنف . لذلك فقد رحب بثورة يوليو ترحيبا منقطع النظير . وجد فيها عودة الى السلام الاجتماعى والمساواة والرخاء الاقتصادى ، وجد فيها حاكما خرج من بين صفوفه يحارب من أجله ويحمل الراية نيابة عنه ، يعيد اليه حقوقه المسلوقة ويربحه من عذاب الكفاح المسلح . وجد فيها مستقبلا مزدهرا تبرز فيه بزور الديمقراطية التى افترقها لسنوات طويلة . وجد فيها كذا وكذا وكذا الى آخر تلك الشعارات التى نادى بها الثائرون حينذاك . لكن سرعان ما خاب امله واستأثر الثوار بالحكم والسلطة والنفوذ ، ازداد عدد السجون والمعتقلات وازدحمت على اتساعها بالمعتقلين جمع نفر قليل من المقربين ثروات

طائلة ، انشأوا مؤسسات تجارية عالمية ، اقتنوا المزارع الضخمة
فى الداخل والخارج . وعندما أحسوا أن الشعب المصرى بذكائه
بدأ يطالب بالحوار بدأوا يلوحون له بقرب عهد الديمقراطية .
وهذا الشعب قليلا ظنا أنه قد ينعم بديمقراطية مقلبة . لكنه سرعان
ما اكتشف بذكائه أنها كانت ديمقراطية زائفة . بحوار سوفسطائى
عقيم . طالب بالمساواة الاجتماعية لكنه قول بمساواة شكلية
ظاهرها عدل . قلب الأمور أكثر من مرة وعلى كل الوجوه ، لكنه
فى كل مرة كان يرى قلة تعيش فى بذخ وكثرة لا تجد الخبز ، قلة
تسكن الأبراج الشاهقة والقصور وكثرة لا تجد غرفة واحدة مأوى.
لها . قلة تشغل عشرات المناصب وكثرة لا تجد وظيفة . هنا بدأ
شعب مصر المسالم الأصيل الطيب الصبور الذكى يطالب بالحوار
ثم بدأ يطلق النكتة ، فظن المسئولون أنه قد نسي قضيته واحتار
طريقا غير جاد . بعدئذ تحول الى العنف ، وهنا فقط يمكن القول أن
ايد غير أمينة قد تلففته فأنكت فيه نار العنف وأرضعته فوضى.
الارهاب وتسلبت الى نفسه السقيمة تسانده ماديا ومعنويا . ولولا
الظلم الاجتماعى الذى وقع تحته ما نجحت أية مؤثرات خارجية
فى التأثير عليه .

اننى متفائل جدا . فإذا عرف السبب بطل العجب فموجة
العنف بين شعبنا اليوم هو رد فعل للظلم والاستبداد الذى تعرض
له الأجيال السابقة ، انها نتيجة للظلم الاجتماعى بشتى صوره
ان أسهل طريق للقضاء على موجة العنف والارهاب هو طريق
الحوار الهادئ بشرط أن تسبقه عدالة اجتماعية . واعتقد أن
بشائر ذلك التغيير قد بدأت . مطلوب إذن من بعض مسئولينا أن
يحدوا من مظاهر البذخ . مطلوب منهم اغلاق حساباتهم الشخصية
فى البنوك الأجنبية ، مطلوب منهم احترام عقلية الشعب المصرى
وتقدير ذكائه . ان كان الشعب المصرى ذكى جدا . وعلى المسئولين
ان يدركوا هذه الحقيقة قبل فوات الأوان ادراكا كاملا . فالشعب

المصري ليس سانجا ولا غبيا • وإن من الغباء أن يمتقد المرء أنه يتعامل مع طرف غبي •

أقول هذا بمناسبة موجة العنف وأقوله أيضا بمناسبة إعادة بناء الحزب الوطنى ، وأقوله أيضا بمناسبة مرور أربعين عاما على ثورة يوليو ، وقد يقول قائل أن الحل غاية فى السهولة لكن من الذى يستطيع أن يعلق « الجمل فى رقبة القط ؟ »

التطرف ٠٠ وسبل مواجهته دروس عامة من تجربة مصر

أحمد حمروش

طلقات الرصاص التي يطلقها أعضاء الجمعيات المتطرفة أصبحت خبرا متكررا ومثيرا في مصر خلال أحداث تمتد من العاصمة الى الأقاليم تهدد الأمن والاستقرار وتبعث التوتر والقلق .

والاومام أو التطرف ليس أمرا جديدا في مصر ٠٠ ولكن الجديد هو تسارع معدل الأحداث وتطور الأساليب والأسلحة المستخفمة مما يدفع شعب مصر الذي يتميز بوحدة الوطنية التي سبقت سائر شعوب العالم منذ آلاف السنين الى البحث عن حقيقة المواقف التي تدفع بالمجتمع الى هذا المنزلق الخطير . وإلى أفضل السبل للخروج من هذا المأزق الدموي الذي يهدد الحياة والمستقبل .

ورغم أن الحديث عن الماضي وحده لا ينفع في مواجهة الخطر الذي تتعرض له ٠٠ الا أنه لاغنى عن الرجوع الى صفحات التاريخ لمعرفة الحقيقة بكل وضوح .

بدأ التطرف في مصر يأخذ مظهرا وطنيا منذ بدأ يفسوخ في عيش الحزب الوطني الذي تجاوزته الأحداث بعد ثورة ١٩١٩ وغياب زعيمة مصطفى كامل وخليفته محمد فريد واتجاه بعض أعضائه

لمحاولة مقاومة الاحتلال البريطاني بالعمل الفردي وليس الجماهيري خاصة بعد أن وصلت مفاوضات سعد زغلول ورامزي مكندولاه الى طريق مسدود ٠٠ فى وقت كان الحزب الوطنى يتبنى فيه شعار (لا مفاوضة الا بعد الجلاء) ٠

وفى طريق التطرف المعبر عن نفاد صبر وقصر نظر تمت محاولات اغتيال سعد باشا زغلول فى يوليو ١٩٢٤ ، اسماعيل صدقى باشا فى ١٩٣٠ و ١٩٣٢ ومصطفى النحاس باشا عام ١٩٣٧ ، واغتيال أمين باشا عثمان عام ١٩٤٦ ٠

وعقب اقامة حكومة الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وبعد الحرب المالية الثانية ٠٠ انبثقت فترة من المد الثورى طالب فيها الشعب بالجلاء والتحرر الوطنى والعدالة الاجتماعية ووصلت الى حد اضراب معظم الطوائف بما فيهم ضباط البوليس فى أكتوبر ١٩٤٧ وابريل ١٩٤٨ ٠٠ وكان غريبا ان يظهر الارهاب والتطرف بشكل مثير بدلا من التفاعل الصحى مع الحركة الشعبية ٠

ظهر الارهاب والتطرف فى اتجاهين مصدرهما واحد ٠٠ (الحرس الجديدى) التنظيم الذى شكلته السراى ، وجماعة (الاخوان المسلمين) التى شجعها اسماعيل صدقى باشا ٠

وهكذا كانت السراى خلف تنظيمات الارهاب الجديد سواء بطريقة مباشرة ٠٠ أو غير مباشرة ٠

وظهر اتجاه (الحرس الجديدى) فى محاولات الاغتيال التى قام بها بعض أعضائه ٠

أما الاخوان المسلمون فقد بدأت عملياتهم العنيفة باغتيال أحمد باشا ماهر فى البهو الفرعوى لمجلس النواب يوم ٢٤ فبراير

١٩٤٥ ، ثم توالى عمليات الارهاب الى محاولة اغتيال جمال
عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٥٤ بالاسكندرية .

وعندما تمت مواجهة الارهاب بشدة تجاوزت الحدود
أحيانا انحسرت عمليات ومحاولات الاغتيال الى أن تولى الحكم أنور
السادات وبدأ فى تشجيع بعض الجماعات المتطرفة كوسيلة لدعم
سلطته فى مواجهة المعارضة ، وانطلق الارهاب مرة أخرى فى
السبعينات . وظهرت تنظيمات جديدة حاولت أن تأخذ صبغة دينية
مثل التكفير والهجرة ، والناجون من النار ، والجهاد الاسلامى وغيرها .

وتطور أسلوب العمليات الارهابية وأصبح بعضها يحمل
تهديدا حقيقيا للسلطة مثل محاولة الاستيلاء على الكلية الفنية
العسكرية . . ومواجهة قوات الأمن فى معارك مسلحة يسقط فيها
القتلى من الجانبين . . وتفجير الخلافات الطائفية كما حدث فى
الزاوية الحمراء . . وتصفية بعض الشخصيات التى يكون لها رأى
متعارض مع رأى هذه الجمعيات الارهابية حتى ولو كانت من علماء
الدين مثل الشيخ محمد حسين الذهبى وزير الأوقاف .

وأخيرا . . ارتد السهم الذى استخذه أنور السادات الى نحوه
عندما اغتيل فى حادث المنصة يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ على يد بعض
المتطرفين الذين تسربوا الى صفوف الجيش . . والذين شكلوا
بتسريهم تهديدا وخطرا على استقرار المجتمع وأمن المواطن .

وبدأت فى مصر مرحلة جديدة مع الثمانينات تحقق فيها قدر
من الديمقراطية أتاح للصحافة حرية كاملة مطلقة وللأحزاب فرصة
العمل ، دون قيود ، وأعطى لجميع القوى السياسية مساحة واسعة
للتنافس السلمى . . ولكن التطرف لم ينجده لنفسه مكانا فى هذا
المجال فواصل العلوان والإغتيال دون تقدير لسلامة الوطن .

وتصاعد معدل الحوادث الى درجة تبعث القلق . . وتمت

مخازن لاغتيال وزراء الداخلية السابقين .. النبوي اسماعيل وحسن أبو باشا كما تم اغتيال الدكتور رفعت المحجوب وكان المقصود هو محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية .

ويتضح من هذه الرؤية الكاشفة للحقائق ان هناك عدة معالم يخبئ أن نقف عندها :

١ - يثبت التطرف في التنظيمات التي يتنود فيها نفاق الصبر وقصر النظر في كسب ثقة الشعب بوسائل ديمقراطية .

٢ - يحاول الارهاب دائما اخفاء أعماله الاجرامية بشباب وطنية أو دينية .

٣ - لا تحسن التنظيمات الارهابية تقدير خطورة ردود الفعل الحكومية التي تلحق الى اتخاذ اجراءات قد تتنافى مع حقوق الإنسان وتصيب هذه التنظيمات باضرار وخسائر شديدة .

٤ - ينحصر الارهاب والتطرف عند مواجهته مواجهة حاسمة من كافة الطوائف والفئات الشعبية التي تتعرض للخطر الى جانب أجهزة الدولة .

٥ - عجز الارهاب مهما بلغت ضراوته عن هز قواعد النظام ..
ودليل ذلك فشله في احداث أي تغيير بطلقات الرصاص أو انفجار القنابل .

ونأتي الآن الى التساؤل عما يجب عمله ازاء هذه الحالة التي تبعث على التوتر والقلق بعد تضاعف معدل الاحداث وانتشارها وتطور أساليبها وتضاعف احتمالات الخطر المتبعثة منها .

وفي ايجاز يمكن بلورة وجهة النظر لما يحلث في مصر الآن بنا يلي :

١ - الارهاب ليس مباراة بين المتطرفين ورجال الأمن نتجس فيها لطرف أو آخر .. ولكنها معركة بين جميع المواطنين وخاصة الأحزاب والهيئات الشعبية المرحصة على الاستقرار والأمن والديمقراطية وبين التنظيمات التي تفرخ الارهاب وتمتق مبادئ العنف والعنوان .

٢ - التعليم والصحافة وأجهزة الاعلام لها دور رئيسى فى توجيه المجتمع ضد الارهاب وهو ما يجب أن تقوم به بجدية وأسلوب حضارى يضىء الحقائق ولا يرتجف أو يتراجع أمام الدعاوى الباطلة .

٣ - اخفاء الضائقة الاقتصادية التى يعانى منها الكثيرون مثل محاولة اخفاء الشمس فى الصباح .. وهى أرضية صالحة يستغلها المتطرفون الذين لا يملكون وسيلة للاقناع سوى الاثارة .. ولذا فواجب الحكومة أن تواصل دعم الانتاج ومطاردة الانحراف وتقريب الفوارق الاجتماعية .. مع تطوير القوانين وأسلوب العدالة حتى لا تتراكم القضايا لسنوات دون حكم .

٤ - التأكيد على أهمية الحوار بين قيادات هذه التنظيمات الذين ينظرون للعنف ويحصلون من أنفسهم قضاة وجلادين فى نفس الوقت وبين المستنيرين والعقلاء من علماء الدين والمجتمع على أن يكون الحوار مستمرا ومتصلا .

٥ - تعميق وتطوير الديمقراطية التى تشعر المواطنين بحقوقهم فى قيادة المجتمع عن طريق المشاركة حتى ينتفى تماما شعور البعض بأن بعض الأحزاب قد وجدت لتبقى فى الحكم الى الأبد ..

هذه هى وجهة نظر لما يحدث فى مصر .. ونحن ندرك أننا نواجه مرحلة من أخطر مراحل تاريخنا المعاصر .. نرجو ألا نزلق فيها الى مزبد من العنف والتطرف .. وأن تحتفظ فيها بأصالة وحدتنا الوطنية التى تعزز بها .

(*) رئيس اللجنة المصرية للتضامن الأفريقى الأسوى .

مع الذين الخالص

تغيير المنكر باليد وظيفة من ؟

د. محمد سيد طنطاوى

مفتى الديار المصرية

لا يختلف عاقلان فى ان فضيلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، على رأس الفضائل التى حُضت عليها الشرائع السماوية بصفة عامة ، وشريعة الاسلام بصفة خاصة . والتدبر للقرآن الكريم يراه قد سلك فى وجوب اعتناقها ، والمحافظة عليها ، والجهر بها ، أساليب شتى .

فتارة يأمر القرآن اتباعه أمرا صريحا بوجوب القيام بها ، كما نرى فى قوله - تعالى : « ولتكن أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون » (سورة آل عمران : الآية ١٠٤) .

والمراد بالأمة هنا : الطائفة من الناس التى تصلح لمباشرة الدعوة الى الخير ، والامر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

والمراد بالخير : ما فيه صلاح للناس سواء آكان هذا الصلاح دينيا أم دنيويا . والمراد بالمعروف : ما حسنه الشرع ، وتعارف العقلاء على حسنه ، كالصدق ، والعفاف ، وأداء الواجب بإخلاص واحسان ..

والمراد بالمتنكر : ما يكون ضد ذلك ، كالكذب ، والفحش ،
والخيانة ، وأعمال الشعور بالمسؤولية نحو النفس أو الغير .
والمعنى : ولتكن منكم - أيها المؤمنون - طاقة قوية الإيمان ،
تبذل أقصى طاقتها وجهدها في الدعوة الى الخير الذي يصلح من شأن
الناس ، وفي نهيبهم عن المتنكر الذي ياباه شرع الله ، وتنفر منه
الطباع الحسنة ، وأولئك هم المفلحون الفائزون .

والتأمل في هذه الآية الكريمة يراها قد اشتملت على مطلبين :

أحدهما : موجه الى الأمة كلها يطالبها بأن تعد طاقة من
أبنائها لهذه المهمة السامية ، وهي دعوة الناس الى الخير ، وأمرهم
بالمعروف ونهيهم عن المتنكر ، وإن تزود هذه الطاقة الصالحة لهذه
المهمة بكل ما يمكنها من أداء مهمتها .

وثانيهما : موجه الى تلك الطاقة الصالحة لهذه المهمة ، بأن
تخلص فيها ، وتؤديها على الوجه الأكمل ، الذي يرضى الله تعالى .

وثارة يجمل خيرية هذه الأمة مقبلة بأمرها بالمعروف ونهيها
عن المتنكر ، وإيمانها بالله - تعالى - فيقول - سبحانه : « كنتم خير
أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المتنكر ، وتؤمنون
بالله » (سورة آل عمران : الآية ١١٠) .

والخطاب في هذه الآية الكريمة يقوله - تعالى - « كنتم » :
للمؤمنين الذين عاصروا النبي - صلى الله عليه وسلم - ولأن آتى
بمعهم الى يوم القيامة .

ولذا قال الامام ابن كثير في تفسيره ج ١ ص ٣٩١ : « والصحيح
أن هذه الآية عامة في جميع الأمة ، كل قرن يحسبه ، وخير قرونهم
الذين بعث فيهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم الذين
يلونهم » .

واللفظ « كنتم » هنا : الرجوع انه من كان التامة التي بمعنى
وجسه ، فيكون المعنى : وجدتم يامعشر المسلمين العاملين بتهاليم
الاسلام وأدابه لالعاملين بتهاليم الاسلام وأدابه وسننه خير أمة أخرجت
للناس ، لانكم تأمرون بالمعروف ، وتنهون عن المنكر ، وتؤمنون بالله
تعالى - وبوحدانيته وقدرته ، إيماناً خالصاً .. فانت ترى ان الخيرية
للأمم الاسلامية ، منوطة بتحقيق أصليين أساسيين :

أولهما : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأنهما سياج الدين ،
ولا يمكن أن يتحقق بنيان أمة على الخير والفضائل الا بالقيام بهما .
وثانيهما : الإيمان الكامل بالله - تعالى - وبجميع ما أمر
بالإيمان به .

فاذا لم يتحقق هذان الأمران في أمة ، سلبت عنها هذه الخيرية ،
ولا يمكن أن يتحقق بنيان أمة على الخير والفضائل الا بالقيام بهما .
لا توصف بالخيرية قط ..

وكانه - سبحانه - قبله آخر « الإيمان بالله » عن « الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر » ، ليكون كالباعث عليهما ، لأنه لا يصبر
على تكاليقهما ومتاعبهما الا مؤمن يتغنى بقوله وعمله وجه الله -
تعالى :

ونارة نرى القرآن الكريم ، يعقده مقارنة بين أخلاق المنافقين ،
وأخلاق المؤمنين الصادقين ، فيجعل على رأس الفروق بين الفريقين ،
ان المنافقين يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ، بينما المؤمنون على
العكس من ذلك فيقول : « المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض ،
يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ، ويقبضون أيديهم - أي : عن
فعل الخير - نسوا الله فنسيهم - أي : تركوا طاعة الله - تعالى -
فتركهم وحرمهم من رحمته - ان المنافقين هم الفاسقون ، ثم يقول :
سبحانه - بعد ذلك : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ،

يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ويقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة ، ويطيعون الله ورسوله ، أولئك سيرحمهم الله ، ان الله عزيز حكيم » (سورة التوبة : الآيات من ٦٧ - ٧١) وقال - سبحانه - في شأن المؤمنين والمؤمنات : « بعضهم أولياء بعض » بينما قال في شأن المنافقين والمنافقات : « بعضهم من بعض » : للاشعار بأن المؤمنين في تناصرهم وتراحهم ، مدفوعون بدافع العقيدة السليمة ، التي ألغت بين قلوبهم ...

أما المنافقون ، فلا توجد بينهم هذه الروابط السامية ، وانما الذي يوجه بينهم ، هو التقليد الأعمى ، واتباع الهوى ، والسير وراء الباطل والمطامع الشخصية ، فهم كما قال - سبحانه - « ومنهم من يلمزك في الصدقات فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون » (التوبة : ٥٨) .

وفي موطن رابع يملح القرآن الكريم المؤمنين الذين نصرهم الله - تعالى - على أعدائهم ، ومكثهم في الأرض ، فيجعل من صفاتهم ومناقبهم حرصهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيقول : « الذين ان مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ، ونهوا عن المنكر ، ولله عاقبة الأمور » (سورة الحج : الآية ٤١) .

الارهاب والتطرف ٠٠ وجوهر الحل الاسلامى

د • محمد شوقى الفنجري

يجب أن نفرق بمصطلح الشرعيين بين « التدين المطلوب » ، وبين « التطرف المقبول كراهة » ، وبين « الارهاب المرفوض تحريما » . والمرحلة الحرجة الخطيرة هي في انتقال المرء لسبب أو لآخر • من « التطرف الفكرى » الى « الارهاب والعنف » • فالتطرف فى الفكر لا يواجه الا بالفكر والمعلومية الصحيحة • أما اذا تحول التطرف الفكرى الى التحدى والتصادم ، فانه يخرج من حدود الفكر الى نطاق الجريمة مما يستلزم حتما تغييرا فى مدخل المعاملة وأسلوبه •

يجب أن ندرك التطرف أو الارهاب ليس من طبيعة الانسان أو الشعوب عامة ، وليس بصفة خاصة من طبيعة الفرد أو الشعب المصرى الذى عرف على مر العصور والأجيال بالبدعة والمسألة ومواجهة الأمور بالرفق والتي هي أحسن وعليه فان ظاهرة التطرف أو الارهاب فى مصر أو غيرها ، هي ظاهرة « شاذة » أو « مرضية » لها أسبابها المختلفة • وهى غالبا ما تكون كرد فعل للأوضاع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأخلاقية المتردية • والا فأجبونا لماذا لا نرى ولا نسمع الا نادرا عن التطرف والارهاب فى احياء الزمالك أو جاردن سيتى أو مصر الجديدة أو الدقى أو مدينة نصر ، بينما نرى ونسمع دائما عن التطرف والارهاب فى الزاوية الحمراء وامبابة

وكحك الى آخر هذه الأحياء الفقيرة التي مازال سكانها يعيشون حياة القرون الوسطى . وذات الحال في مختلف المحافظات ١٩ .

واعجب أيضا لهؤلاء الذين ينادون بالخلافة ، متناسين أنها ليست بأصل إسلامي وإنما مجرد اجتهاد وتطبيق ارتضاه المسلمون الأوائل وقد لا يناسب ظروفنا اليوم . وهم اذ يرفعون شعار الشورى، يردد بعضهم بأنها غير ملزمة لولى الأمر ، فيقرعها من مضمونها ويشجع على الاستبداد محتجا بقوله تعالى (وأن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله) ، غافلين أن تلك الآية إنما تنصب على الكثرة الجاهلة من عوام الشعب وليس خيار الأمة وعلمائها . ثم نرى بعضهم ينكر الديمقراطية بزعم أنها افتتات على حكم الله ، حتى اذا اوضحت أن ذلك ينطبق أيضا على الشورى اذ حكم الله لا يطبق الا من خلال أهل الحل والعقد ، راح يحتج بأن الديمقراطية في الغرب أجازت الشذوذ الجنسي غافلا عن أن الأخذ بالديمقراطية وحكم الشعب بمقتضى الاسلام لا يكون الا فى حدود الشرع والقيم الاسلامية . ومشكلة أغلب هذه التيارات كما أظهر بحق فضيلة الشيخ محمد الغزالي أن قادتها من « أهل الرواية » وليسوا من « أهل الدراية » وأنه يعوزهم دائما حسن قراءة « النصوص الشرعية » ويعوزهم أكثر حسن قراءة « الواقع العملى » .

ان أوليات الصحوه الاسلامية يجب أن تركز على أحياء القيم الاسلامية وعلى رأسها قيمة العمل ، فانه ما من آية قرآنية تتكلم عن الايمان الا وتقرنه بالعمل الصالح . وتتواتر الأحاديث النبوية على اعلا، قيم كفاية الانتاج وعدالة التوزيع وضمان حد الكفاية لكل فرد ، اذ كما عبر بحق مالك ابن نبي : (كيف أصلى وأنا جائع ١٩) . وأن مقياس المسلم الصالح ليس مجرد الصلاة والصيام والاكتثار من الذكر والتساييح ، وإنما فى الايمان الذى صلده العمل ، ومن هذا المنطلق تميز مفهوم العبادة فى الاسلام بتجاوزه الفرائض والشعائر ،

ليصبح شاملا لكل فعل منتج وكل سلوك ايجابي يلتزم به المسلم
ازاء مجتمعه ، وصدق الله العظيم « لا خير في كثير من نجواهم الا من
أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس » ، وصدق الرسول
عليه السلام بقوله (أحب الناس الى الله أنفصهم للناس) ولم يقل
أكثرهم صلاة أو صياما أو تسبيحا .

أن رفض الاسلام لفكرة السلطة أو الحكومة الدينية مؤكّد ويراد
بالحكومة الدينية أن يتولاها رجال الدين أى ما يسمى بالمصطلح الغربى
بالتيقراطية ، أى حكم رجال الدين سواء كانوا كهنة أو مشايخ أو
آيات الله ، فى حين أن الاسلام لا يعرف رجال الدين ، اذ كل المسلمين
رجال دين وانما يعرف رجال العلم . فالعبرة فى تولي السلطة فى
الاسلام ليست بهوية من يتولاها ، وانما بكفايته وخبرته واختيار
الناس له ورضائهم به ، وأن حكم باسم الاسلام والتزم بشريعته .
فالحكم فى الاسلام كما أظهر الشيخ محمد عبده بجلاء ، لا يمكن
الا أن يكون مدينا والدولة المدنية ليست هى الدولة العلمانية بالمفهوم
الغربى الذى يستبعد الدين ، اذ الدولة الاسلامية منذ فجر تاريخها
على مر العصور والأجيال ، كانت دولة مدنية تحكم باسم الاسلام .
وفى مصر منذ عهد الاستقلال ، ودساتيرها تنص بأن دين الدولة
الرسمى هو الاسلام وأن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى
لقوانينها .

واذا كانت مهمة ولى الأمر فى الاسلام ، هى بتعيين فقهاء السلف
(تحقيق مصالح العباد فى المعاش والمعاد) ، وبتعبير الامام الماوردى
فى كتابه الأحكام السلطانية هى (حراسة الدين وسياسة الدنيا) ،
الأمر الذى دعا بعض فقهاء الشيعة الى المناداة (بولاية الفقيه) ،
وأدى ببعض فقهاء السنة الى اشتراط أن يكون ولى الأمر مجتهدا ،
الا أن هذا الاتجاه الاجتهادى ينبغى أن يفهم فى اطار الملاحظات
التاريخية التى طرح فيها ، وعندما كان للقيادة دورها الاكبر فى أمور

التشريع والفتوى وقبل أن يبرز - شأن اليوم - دور المؤسسات الدستورية التي عهد اليها بتلك الوظيفة .

وأن الخطاب الالهى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس موجها الى الحاكم فحسب أو مقصورا عليه ، وإنما هو موجه الى كافة المسلمين كل في حدود طاقته ومسئوليته ، اذ كما ورد في الحديث النبوي « كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته » ، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو في الاسلام حق وواجب على كل فرد حاكما أو محكوما ، اسهاما في التغيير الى الأفضل وصناعة التقدم المنشود ، كل في حدود قدرته واستطاعته ، شريطة أن يباشر ذلك بالرفق والتي هي أحسن . ورحم الله الخليفة عمر بن عبد العزيز وقد أثار عنه قوله : « لو أن كل امرئ لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر حتى يلزم بذلك نفسه ، لما كان هناك أمر بالمعروف ولانهى عن المنكر ، ولقل الواعظون والساعون لله بالنصيحة » .

كذلك ينكر الاسلام كلية فكرة قدسية الحاكم أو الحكم بالتفويض الالهى الذى يربط البعض بينها وبين الدعوة الى الحل الاسلامى ظلما وعدوانا ، فلقد ظلت السلطة في فكر المسلمين وممارساتهم طوال خمسة عشر قرنا ذات طابع مدنى ، ولم يدع أحد سوى السفاح أبو جعفر المنصور أنه « ظل الله في أرضه » وهذا شذوذ ينكر ولا يذكر ، وما هو الرسول عليه الصلاة والسلام بكل قدره وجلاله يقول لمن حوله « من جلدت له ظهرا ، فهذا ظهري فليستقد منه » وهذا خليفته أبو بكر يعلن على الملأ يوم تسلمه القيادة « قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنتم فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني » ، ومن بعده يقول الخليفة عمر بن الخطاب « من رأى منكم فى اعوجاجا فليقمه » ، وها هو على بن أبى طالب وهو على رأس الدولة يلجأ الى القاضى شريح لينصفه من يهودى نازعه ظلما على درع له ، بل وصل الحال فى عهد معاوية أن دخل

عليه أحدهم وهو عهد معاوية أن دخل عليه أحدهم وهو مجلس الخلافة فحياه قائلا « السلام عليك نفر من الجالسين أصر على مقولته متسائلا (ألم يستأجرك الله لرعاية هذه الأمة ؟) ، وهو ذاته الذي هب لوجه معاوية عندما حبس بعض الهبات المالية عن المسلمين وقال له أمام الجميع « كيف تمنع العطاء وأنه ليس من كدك ولا كد أبيك أو أمك ! » .

فكيف يزعم البعض أن الاسلام يسمح بالسلطة الدينية والتفويض الالهى ، والمسلمون يخاطبون حكامهم بهذه اللهجة ، وكيف يتأتى ذلك فى مجتمع يعتبر بيعة الناس للحاكم أو انتخابه بأى أسلوب هو شرط لشرعيته ، ويعتبر فقهاء الاسلام تولى الحاكم لسلطاته بمثابة عقد يصفونه بأنه نوع من الاجارة أو الوكالة ، بحيث يجوز دائما فسخ العقد اذا ما أخل الحاكم بشروطه ، ويعتبر باغيا اذا أبى الامتنال لراى الأمر فى عزله .

ان قوانين واجراءات السلطة ليست هى الحل الاول ، لمواجهة التطرف والارهاب كما يذهب البعض أو يستسهلون ، ولكنها الحل الأخير ، فالمسألة ليست قوانين وأبنية ومؤسسات ، ولكنها بالدرجة الأولى قيم اسلامية ينبغى أن تسود ويعلو مقدارها ، وعلى رأسها الشورى والعدل فى المجال السياسى ، وكفاية الانتاج وعدالة التوزيع فى المجال الاقتصادى ، والصدق وحسن المعاملة فى المجال الاجتماعى . وتلك مهمة يجب أن يتضافر المجتمع كله ، حاكما ومحكوما ، على اقرارها وترسيخها ، وبقدر سيادة هذه القيم ، تكون حصانة المجتمع ومصدر قوته الأساسية ، وبالتالي قدرته على احتواء سلبياته والتغلب على آفاته وانحرافاتة .

ولاهمية قيمة العدل فى أى حل أو تطبيق اسلامى ، فنقل عن شيخ الاسلام ابن تيمية قوله « ان الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت

كافرة ، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة » ، وقوله « إن الدنيا تدوم مع العدل والكفر ، ولا تدوم مع الظلم والاسلام » ، ويفسر ذلك بقوله « إن العدل نظام كل شيء » ، فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق ، ومتى لم تقم بعدل لم تقم وأن كان لصاحبها من الايمان ما يجزى به في الآخرة » : وهذا ما جعل السلف من قبل ينحازون الى الكافر العادل دون المسلم الجائر بقولهم « إن المسلم الجائر اسلامه له وجوره علينا ، في حين أن الكافر العادل كفره عليه وعدله لنا » . وهذا ما جعل الشيخ محمد عبده من المتأخرين يقول عقب زيارته لأوروبا « أنه وجد فيها اسلاما دون مسلمين » ، وقوله « إن الاسلام محبوب بأهله » . وصدق شيخنا فضيلة محمد الغزالي في قوله : « إن المسلمين اليوم عبء على الاسلام » ، وقوله « إن مناهضة الغرب للاسلام تقع أوزاره على متدينين بقضوا الدين الى خلقه بسوء كلامهم أو بسوء صنيعهم » .

انه لن يصعنا من التطرف والارهاب مظللتان أساسيتان هما :
الشورى الفعلية أو مصلح اليوم الديمقراطية الكاملة ، والمشروع القومى . فبالشورى أو الديمقراطية تطرح كل الأفكار والتيارات بضاعتها فى النور ، ويحدد كل اتجاه مكانه فى المسيرة فلا يتنكر ولا يتخفى . وبالمشروع القومى يتحقق اللقاء حول الأهداف الكبيرة التى تعبى حولها الجماهير والشباب فى المقدمة ، فتستنهض الهمم وتنفجر الطاقات وتتلشى المعارك الصغيرة التى تطفو على السطح بين الحين والحين .

وإذا كان التطرف فى الاسلام مكروها بقوله الرسول صلى الله عليه وسلم « إياكم والغلو ، فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى » ، وقوله عليه السلام « إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق » .

وإذا كان العنف فى الإسلام محرماً ويشكل جريمة ، وأن الالتزام بسلطة الدولة ونظامها وقانونها ومؤسساتها ورموزها أمر ليس مطروحاً للمناقشة ولا يقبل المنازعة فيه بأى حال .

وإذا كان قد تبين لنا أن مختلف صور التطرف أو العنف فى أى مجتمع ، هى ثمرة مناخ فاسد ووردود فعل لأوضاع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو أخلاقية متردية .

وإذا كان قد تبين لنا أن مختلف صور التطرف أو العنف فى وأعسر من أن يعالج فى أسطر مماثلة ، ولكننا فى المحصلة نستطيع أن نؤكد أن ثمة فراغاً فكرياً ونفسياً يعانيه شباب اليوم ، وأنه يدمى قلوبنا حين نراه يتسكع بين المسجد والمقهى والمهى ، لا يجد راحة ولا أمناً ، ويضخم هذا الضياع الزيادة المطرودة فى نسبة بطالة الشباب ذوى المؤهلات العالية والمتوسطة ، مع شيوع شعور الإحباط بافتقار الشباب المتعلم الأمل فى شق طريقه وأن يكون له بيت وزوجة وحياة لائقة يحقق من خلالها ذاته . وهذا الفراغ والضياع خاصة لدى المثقفين العاطلين ، هو البيئة الطبيعية لنمو التطرف ثم التحول الى العنف والتحدى غير المشروع ، يخذى ذلك شريحة كبيرة فى المجتمع لأنسال من أين جاءت ثرواتها ، ولكننا نقول انها تجاوزت حد الغنى والثراء الفاحش الى مرحلة الترف والبطر ، بحيث أصبح لها سلوك استفزازى ظاهر على النطاقين الخاص والعام فى الوقت الذى تغلى أو تغلظ فيه الكثرة المسحوقة دون متنفس أو أمل فى الخلاص .

ولا تطالب الدولة بالمستحيل الذى التزمت به قولاً ولم تقدر عليه فعلاً ، من حيث إيجاد عمل للجميع ، ولكننا نطالبها ، وكما نطالب سائر المؤسسات من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات خيرية وأجهزة أعلام وأجهزة شباب ، باستثمار طاقات الشباب المعلقة

بانارة اهتمامه وجذبه الى العمل العام بصورة تلبى رغبته فى العطاء
وتمصمه من الزلل فى هذا الاتجاه أو ذاك .

انه باسم الاسلام ومن خلال مبائنه فى الجهاد ، والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر والحرص على ابتغاء وجه الله ورضاه والتسابق
للفوز بجنته التى هى غاية المرتجى ، يمكن بغير تكلفة تذكر ، توجيه
الشباب العاقل المتعلم بل أيضا المحالين الى المعاش ذوى الخبرة
ويعانون الفراغ ، الى مشروع قومى يخطط له ويسأل عنه الوزير
المختص . ومن قبيل ذلك مشروع قومى لمكافحة الأمية وتتولاها وزارة
التربية والتعليم ، ومشروع قومى للتشجير وغزو الصحارى وتتولاها
وزارة الزراعة ، ومشروع قومى للمحافظة على البيئة وتتولاها وزير
الدولة لشئون البيئة ، ومشروع قومى لتطهير مجرى النيل وتخليصه
من ورد النيل الموق وتتولاها وزارة الرى والأشغال ، ومشروع قومى
لعلاج المرضى الفقراء مجانا وتتولاها وزارة الصحة ، ومشروع قومى
لرعاية يتامى أو خريجى السجون وتتولاها وزارة الشئون الاجتماعية
... الخ . ولكن - بكل أسف - ان ما يشغل الوزير المختص هو
الأعمال المكتبية وتسيير أعمال وزارته بأسلوب تقليدى ، بالإضافة
ان شبكة الطرق فى ألمانيا أقيمت تطوعا بسواعد الشباب عندما شق
هتلر طريقه الى الحكم . وفى سيبيريا سد للمياه شيده الشباب
باعتباره رمزا لما يستطيع أن يفعله الشباب تطوعا . وأن كافة دول
العالم المتقدم تقيم معسكرات عمل للشباب الجامعى يقدمون من خلالها
خدماتهم تطوعا لمختلف المرافق ، فيفيدون مجتمعهم ويستفيدون
خبرة . فالمشكلة ليست مشكلة تمويل ينقصنا ، وانما مشكلة
افتقارنا الى التنظيم والتخطيط ، وبعبارة أدق غياب ارادة التغيير
وعزيمة التخلص من التخلف والضياع الذى نكابه ونتجرع مرارته
شرا وعلقما . لقد بلغت اللهم فاشهد ..

نهارك أبيض

على سالم

وأعضاء الجناح المدني في التنظيمات الارهابية معتدلون على ما يبدو ، ولكنك اذا كشفت الغطاء عن أى شخص فيهم فستجد بداخله واحدا من الجناح العسكري يحمل قنبلة ٠٠ هم معتدلون في تطرف ومتطرفون في اعتدال ٠٠ يمدون أيديهم ويقبضون فلوس البشر وأرواحهم بأكبر قدر من التطرف ثم يصدرون بياناتهم بأكبر قدر من الاعتدال .

استمع لآى عضو فى الجناح المدني للتنظيمات الارهابية ، ستجده يقول جملة بصوت مرتفع ثم يعقبها بعدة كلمات يقولها همسا لكى لا يسمعا أحد . حضرت ندوة تكلم فيها عضو بارز منهم ، قال بصوت عال ، لا أوافق على أن الرشاشات تصلح وسيلة للحوار . ثم بدأ يتمتم بكلمات أخرى ، قرأت شفتيه ، كان يقول : ولكنى أوافق على أنها تصلح وسيلة للقتل .

قرر صديقى أن يخوض معركة ضد الجماعات الارهابية فتظاهر بأنه منهم ، ألقى بالتليفزيون من النافذة ، منع دخول الكتب البيت ، نادى بما ينادون به ، امتنع عن الذهاب الى وظيفته فى وزارة البحث العلمى ، وذات يوم فوجئت به يحمل الرشاش ويقتلنى قبل أن أموت غمزلى باحدى عينيه فعرفت ان ذلك جزء من خطة التمويه .

الاحياء الاسلامى المعاصر وضرورة المواجهة

د . جمال الدين محمود
عضو مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر

لاشك أن الاهتمام العالمى بالاسلام - على الصعيد السياسى والاعلامى - يكشف عن الأثر الذى أحدثته حركة الاحياء الاسلامى المعاصر - والتي تعد فى بعض البلاد الاسلامية فى المشرق أو المغرب العربى قضية معقدة وشائكة من بعض الجوانب - لأن الطابع السياسى هو الغالب على حركة الاحياء الاسلامى المعاصر ، كما أن استخدام العنف ضد السلطات أو ضد الآخرين يدخل فى منهج أو وسائل العمل فيها مما يجعل الصدام مع السلطة حتميا فى كثير من الأحيان .

ومن ناحية أخرى فقد تنوعت وتعددت مفردات حركة الاحياء الاسلامى بحسب اتجاهاتها ووسائلها وأشكالها المشروعة وغير المشروعة ، وساهمت أجهزة الاعلام الغربية والعربية أيضا فى نشر مصطلحات لم يتحدد معناها بدقة وتعتبر السلطات عن التفرقة بينها . هناك السلفية ، والتشدد والاصولية ، وجماعات العنف والارهاب والتيارات الاسلامية فى النقابات والهيئات وفى الأحزاب السياسية

ايضا وكل هذه المفردات تعمل - فى الظاهر على الأقل - داخل نطاق الاحياء الاسلامى المعاصر أو بما يسمى بالصحة الإسلامية .

والحقيقة المؤكدة أن حركة الاحياء الاسلامى المعاصر تكتسب مزيدا من التأييد على مستوى الشعوب الاسلامية ، والحقيقة الثانية ان الوقوف ضدها جملة أو محاولة القضاء عليها يبدو مستحيلا .
فهى حركة تكاد تكون دروية فى التاريخ الاسلامى . وتفرزها وتظهرها ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة . وهى حركة مرحلية بطبيعتها . حتى ولو امتدت لعشرات السنين . ولكن الخطر الذى نواجهه ليس فى الاحياء الاسلامى ذاته ، وانما فى تزايد وتنامى ظاهرة العنف واستخدام القوة ضد السلطات أو ضد الآخرين لأسباب وبواعث اجتماعية لها مظهرها الدينى بين الجماهير . وتزايد ظاهرة العنف الاجرامى فى السنوات الأخيرة يكشف قطعا عن القصور أو حتى الفشل فى التصدى لهذه الظاهرة من جانب المؤسسات التى تتولى التوجيه الدينى والاجتماعى ، فهذه المؤسسات مطالبة بتوفير الوقاية من ظاهرة العنف ، ومنع نموها فى المجتمع وهى تملك وسائل عديدة للقيام بهذه المهمة بنجاح . حتى ولو كانت تحتاج الى مفاهيم وأفكار جديدة . لتحقيق رسالتها . أما المواجهة الأمنية فى اطار القانون فهى بطبيعتها محل اقتناع من الجماهير ، لأن القضاء على العنف واستخدام القوة فى المجتمع هو هدف فى ذاته وهو أول واجبات الدولة للحضاط على أمنها وعلى حرية أفراد المجتمع ، وفى نطاق هذا الهدف لاقية للبواعث أو الظواهر الظاهرة أو الخفية لآى عدوان أو عنف يوجسه الى الدولة حريات المواطنين وحقوقهم ، فالشريعة تحمى حقوق الأفراد فى الحياة . وفى حرية الاعتقاد وتحرم التعدى على النفس والمال مطلقا بسبب الاختلاف الدينى أو الطائفى أو العرقى . وهى حقائق واضحة وراسخة من وجهة النظر الإسلامية وتبدو معالجة ظاهرة العنف وما يثيره من

فتنة طائفية فى مصر على أساس أنها مجرد سوء فهم أو جهل بقواعد الاسلام ، يحتاج الى النصيح والارشاد والتوجيه الدينى من العلماء المسلمين أو رجال الدين المسيحي نوعا من السداجة وتبسيط الأمور فضلا عن تعارضه مع معطيات المجتمع المصرى فى العصر الحديث .

لقد نشأت حركة الاحياء الاسلامى المعاصر منذ نحو قرن تقريبا وكانت فى بدايتها ذات طابع ثقافى ودينى وساهمت فى توعية الشعوب الاسلامية فى المشرق والمغرب العربى بحقوقها وشاركت فى تحريرها من الاستعمار ، ولم تظهر هذه الحركة عدا للوطنية أو للاديان بل تميزت فى مصر بالذات بازدهار الوحدة الوطنية على الرغم من وجود القوى الاستعمارية فكانت مصر مثلا فريدا فى الاخاء القومى والدينى والانفتاح على العسروبة وعلى غير المسلمين وفى ذروة الكفاح المصرى ضد الاستعمار ظهرت الوحدة الوطنية فى مصر بصورة كانت محل اعجاب وتقدير على المستوى الدولى ، ويكفى أن زعيما عالميا مثل « غاندى » كان يتطلع الى هذا المثل المصرى فى التسامح الدينى والاخاء الوطنى لتحقيقه فى الهند .

ولذلك تبدو الفتنة الطائفية فى مصر أمرا غريبا على المجتمع المصرى وتقاليدته السياسية والاجتماعية والدينية ولايكفى فى مواجهة الأحداث المتفرقة التى تصدم مشاعر المصريين لقساات واجتماعات رجال الدين أو الحديث عن التسامح الدينى حتى يمكن امتصاص مشاعر الحزن والغضب ومنع تصاعد الأحداث . لأن تكرار هذه الحوادث وتتابها يستهدف تعديل أو تغيير التقاليد الاجتماعية والدينية فى مصر ويستهدف أيضا ربط ظاهرة العنف الدينى والطائفى بحركة الاحياء الاسلامى فى مجموعها ، والوصول بذلك الى اضعاف السلطة الشرعية ووضعها فى مأزق . فهى لاتستطيع

التهاون في شأن الوحدة الوطنية ولا تملك الوقوف ضد الاحياء
الاسلامى دينيا وثقافيا واجتماعيا .

والمراجعة ضرورة عاجلة : ان احداث الفتنة الطائفية بعد
تتابعها وزيادة حجم العنف فى بعض أحداثها تحتاج الى رؤية
أشمل وإلى بحث أعمق عن أسبابها داخل المجتمع المصرى وما يمكن
أن يكون سببا خارجيا يرجع الى اضطراب منطقة الشرق الأوسط
سياسيا وغموض المستقبل السياسى لبعض النظم فى المنطقة .
وإعادة النظر فى هذه الأحداث بفكر جديد ليست مسئولى الدولة
وحدها . بل يجب أن تشارك فيها أيضاً حركة الاحياء الاسلامى
بجميع مفرداتها وتياراتها المشروعة والتي تعمل داخل المؤسسات
السياسية أو الشعبية أو الثقافية والدينية . ان المراجعة ضرورية
للأهداف والغايات والوسائل وأساليب العمل - فالفتنة الطائفية
فى مصر بالذات - بوزنها السكانى والحضارى والاسلامى :
تعتبر من أشد الأخطار على حركة الاحياء الاسلامى ذاتها ، الطائفية
كفيلة بهدم جانب من الحضارة الاسلامية يعتز به المسلمون وهو
قدزيتها على التعايش فى ظل الاخوة الانسانية وقيم الأديان الكتابية .
كما ان الطائفية تهدد خصوصية مصر الاسلامية وقدرتها على التأثير
الثقافى الاسلامى خارج حدودها ، ولا يمكن لمصر ان تفقد صفة
اسلامية وهي مميزة أو أسيرة لفكر متزمت أو متغلق أو يؤمن بالعنف
أو بالانزلال ونفى الآخرين ، ولذلك فإن البحث عن أسباب الفتنة
الطائفية داخل حركة الاحياء الاسلامى وحدها يبدو غير منطقي ،
فهذه الحركة هى أول المتضررين من التمزق الوطنى . وهو كفيل

بالقضاء عليها واستنفار الرأى العلم كله فى مصر من المسلمين والأقباط للمشاركة فى ذلك ان المراجعة ضرورية داخل حركة الاحياء الاسلامى أو الصحوة الاسلامية • وهى مسئولية مختلف مفرداتها ورموزها وتنظيماتها السياسية والثقافية والدينية ، والأحداث المحزنة التى يمر بها العالم الاسلامى تدعو الى التمجيل بالمراجعة وتصحيح المسار •

جنازة المليون ؟

عيد الستار الطويلة

عدت من رحلة صحفية في الخارج وأنا أشعر بالضيق الشديد لأن الحكومة وأحزاب المعارضة .. ما عدا الحزب الموالي للتطرف والارهاب .. فوتوا الفرصة الذهبية لضرب الارهابيين في الصميم .. بعد ان تزكت أرض مصر بدماء الشهيد الكاتب والمفكر د .. فرج فودة الذي كان يمثل أقوى قوة ضاربة ضد التطرف والارهاب بين المثقفين في مصر ..

ولقد كانت الفرصة مواتية لقلب الحياة جحيما ضد التطرف والارهاب .. فانه اذا أتى اليوم الذي يشعر فيه أولئك المهووسون العبيثيون ان كل مواطن في مصر يريد أن يرحمهم بحجر حتى يكفوا عن محاولاتهم المتوترة لجبر الأمة كلها الى الهاوية اذا حدث ذلك فسيلزمون الشقوق والجحور أو يشرق الوعي في أذهانهم ويدعون الى الدين بالاسلوب الذي دعت اليه الأديان جميعا .. وتلزمنا به في ظروف عالم اليوم بديهيات الحضارة والتقدم .. فلا أحد في العالم كله يجزؤ على رفض الدعسوة بل حتى الدعاية للأديان .. ولا أحد ينكر قط اقتباس أو الأخذ بما جاء فيها من تعاليم تواكب مصالح الانسان ومشاكله المعقدة في العصر الحديث المليء بالتناقضات .. فما يسود العالم اليوم هو مبدأ اطلاق حرية الاعتقاد ..

والدين الاسلامي والمسلمون لهم خصصت راسخة ومعترف
بها في أوروبا وأمريكا على تقدم وتحضر مسيرة الانسان ويمكن حتى
ادراك ذلك حتى في الدولة اللا دينية السابقة « الاتحاد السوفيتي »
حيث احتلت أسماء معظم علماء المسلمين ومفكرهم العباقرة الساحات
والمكتبات الكبرى بطريقة لا توجد حتى في أى بلد اسلامي مائة في
المائة .

ولكن كيف يمكن الزام الارهابيين الشقوق والجحور ؟

ان يبدنا - حكومة وشعبا وأحزابا - سلاح بسيط جدا ٠٠
ميسور استخدامه ٠٠ فقد كتب عنه الأستاذ ابراهيم نافع رئيس
تحرير الأهرام مقالا واضحا ، بعد ارتكاب جريمة فودة مباشرة ،
وربما كان في ذلك المقال ما خفف الضيق ، بل الحنق لدى أغلب
المتقنين ٠٠ اذ دعا ٠ في بساطة في مقالة ٠ الى مشاركة الشعب
في مواجهة التطرف والارهاب ٠٠

ولم يقل الكاتب الكبير كلما عاما ٠٠ وانما حدد بالتفصيل
دور الأحزاب والنقابات والهيئات والجماعات ، لتكون سندا للأسلحة
التقليدية لمكافحة الجريمة ٠

لقد كانت جنازة د ٠ فودة مهزلة بكل المقاييس ٠٠ اذ كيف
يمكن ان نسمح في مناسبة هائلة كهذه ان يمشى ألفان أو ثلاثة
آلاف من المواطنين المتحمسين تتصدرهم مجموعة من الكتاب
والصحفيين والفنانيين والمسؤولين ٠٠ وهتف البعض ٠ بعض
الهتافات ٠ لادانة الجريمة والارهاب ثم تلقت الأسرة العزاء ٠٠
وكتب البعض المرائي التقليدية في هذه المناسبات ٠٠ وانفض
السامر ٠٠ والارهابيون قد حققوا أهدافهم ٠٠ ولو كانوا سيضحون
بحياة أو حرية واحد أو اثنين ٠٠

وينفذ كل حديث عن الجريمة .. وينسى الناس الموضوع .. متى يقرر الارهابيون حتى ينفخون في الصور من جديد لتستيقظ خلية عنقودية أخرى تقتل هذا الكاتب أو ذاك .. ويدور الحديث عنه حسب وزنه وشهرته وتكرر المأساة .. ذلك لأن الذي يتحكم في عمليات التخويف والترويع والقتل هي عصابة الارهاب التي تحدد متى وكيف ولمن توجه الضربة أو الضربات ..

ان أساليب القمع للارهاب لا تكفي ، ولن تكفي بحكم الخبرة التاريخية لكل الأمم والعشوب والدليل واضح جدا .. من حكاية صغيرة. هي حكاية اتهام صفوت عبد الغنى بأنه نظم وأدار قتل فرج فودة فهو محاصر حصارا عنيفا ، ومع ذلك يقول وزير الداخلية شخصيا انه استطاع أن يوصل تعليماته لخلية ارهابية في الزاوية الحمراء بواسطة أحد المحامين الذين يدافعون عنه ..

وللأسف انه لا يوجد وزير في مصر • على تعاقب الحكومات فيها • قد مارس العمل السري والا لكان المسئولون أدركوا ان من يعملون تحت الأرض قادرون على اختراع وسائل مختلفة لمواجهة كل ظروف التضيق والحصار •

والمشكلة أن التطرف الدينى قد تسرب الى مراكز ومؤسسات في الدولة .. حتى باتت ضحيحة تلك المقولة التي ذكرها كاتب السيناريو اللامع وحيد حامد ان المثقفين يضربون من جهاز الدولة المتطرف الكامن في الجهاز الحالى •

ثم ان تعقد الظروف الاجتماعية والاقتصادية يدفع باحتياطي مستثمر يمد جيش التطرف والظلام والارهاب بالمزيد فى كل يوم • لهذا ما عادت الاجراءات البوليسية وحدها تكفى • لقانون الارهاب ولا تعديل قانون الطوارئ كما يدعو الى ذلك وزير الداخلية •

انما السلاح الحاسم البتار هو دفع الجماهير المصرية الى المشاركة في المعركة ضد الارهاب .

وهذه الجماهير مستعدة . . ولكن الدولة هي التي « تجنبها »
أى تدفع بها الى الورا بعيدا عن المعركة أصلا .

وهو فهم قاصر امتدادا لمفهوم ساد الطبقات الحاكمة فى مصر
وفى العالم الثالث احقابا من الزمان لقد كان المستثمرون يهمنون
دائما فى اذن الحاكم .

لا تعتمد على الجماهير فى سياستك لأنها ستشاركك بعد ذلك
فى الحكم وصنع القرار وسيهد ذلك الطريق لوثوب اليسار الى
السلطة |

ولكن هذه نظرية عفى عليها الزمن . . فلم يعدد أولا هناك
خطر يسارى من أى نوع فى بلد فى العالم بعد فشل اليسار نظرية
وتطبيقا فى كل مكان .

وأصبح اليوم فى اطار النظام العالمى الجديد للجماهير دور
كبير حتى فى مجال المساومات والتوازنات الدولية بعد ، اذ يتجه
العالم الى لفظ أسلوب الحرب وأصبحت الجماهير هي سند الحاكم
وقاعدته اذا كان ذلك الحاكم لا يقف موقفا معاديا للشعب أصلا
مثل بعض الحكام الأفارقة . .

ولا أحد يستطيع انكار حقيقة ان السر فى ثبات نظام
حسنى مبارك رغم كل الضغوط والتعقيدات المحلية والدولية هو
مساندة الشعب له وقد رفض الشعب دائما كل اغراءات البديل
الدينى لا مبرر اذن للخوف من الشعب وتحركاته واذا ظل النظام
على طريقته الحالية فى مواجهة الارهاب . . فان كل كتابه ومثقفيه
سيستقون واحدا وراء الآخر أما مباشرة او بطريقة غير مباشرة بمعنى

ان الخوف على حياتهم سيخرسهم ٠٠ أو سيدفعهم الى الهجرة خارج البلاد وستسلم الجماهير لليأس وترفع رأيه التسليم فى النهايه متأثرة بالتضليل والديماغوجية بعد اذ يبدو عجز النظام الفادح عن حماية رجاله من ناحية أخرى وهو جانب أخطر ان التيار المتطرف والارهابى يلجأ الى أسلوب جديد فى تحدى النظام عن طريق الضرب فى مقتل فعلا ٠٠ وهى سفك دماء أبناء الوطن الأبرياء لمجرد انهم أقباطا محاولا بذلك لابتث فتنة دينية فقط فلن يفتتن الأقباط فى تأخيرهم الوطنى مع المسلمين لأنهم يعرفون ان هذه الجرائم كلها ظاهرة العنف الاجرامى فى السنوات الأخيرة يكشف قطعا عن مواجهة ضد الشعب المصرى كله وأغلبه مسلمون ومعظم ضحايا الارهاب منهم لكن ما يهدف اليه الارهابيون من اغتيال الأقباط هو تحطيم هيبة الدولة واثبات ان عصابات الارهاب أقوى وأقدر على اثارة العالم الغربى ضد النظام المصرى بحيث نسمح يوما عن محاولات لبعث شعار حماية الاقليات ٠٠ فيحاول المتطرفون اثارة النبصرة الدينية ضد ما يسمونه أحيانا بالزحف أو الخطر الصليبي وهكذا يفرقون الوطن فى دوامات ٠

اذن ما العمل

كان ما يجب عمله عندما اغتيل الشهيد فرج فودة ٠٠ ان تؤجل الحكومة دفنه ويوضع فى ثلاجة عدة أيام حتى تستعد الحكومة والأحزاب لاقامة جنازة لافى القاهرة وحدها بل فى كل عاصمة ومدينة فى مصر ٠

لا من أجل فرج فودة بل من أجل وقف التطرف والارهاب ٠

فى القاهرة كان يجب تنظيم جنازة من مليون أو مليونين يتقدمها مندوب الرئيس ورئيس الوزراء ورؤساء كل الأحزاب والجماعات والهيئات رافعة شعارات مخدودة ضد التطرف والارهاب ٠

فى كل مدينة تنظم جنازة كهذه يتقدمها المحافظ ورؤساء
الأحزاب فيها . . .

ان التيار الاسلامى معتدلا كان أو متطرفا يزعم ان الشعب معه
• وضد الحكومة •

وكانت هذه المظاهرة ضد الارهاب مناسبة لاثبات وهمية ذلك
• الاعتقاد •

ان الشعب المصرى بعيد عن المعركة ضد الارهابيين . . . (*)
. ولذلك كانت هذه السلبية التى شاهدها عنما استطاع
الارهابيون ان يهربوا فى شوارع بنى سويف فى رائعة النهار
وعندما أغلقت كل الأبواب فى وجه سائق د • فودة الباسل ما عدا
بيت ذلك السفير الشجاع • ا

ويشعر رجال الشرطة انهم منعزلون عن الشعب فعلا وهم
يكافحون الارهاب ويتعرضون للمخاطر ولكن الحكومة هى المسئولة
عن هذه العزلة وليس أحب الى جماهير مصر من ان تمشى فى الشارع
رائعة لافتة مكتوبا عليها نحن مع وزير الداخلية فى مكافحة الارهاب
لكن من يسمح لها على أى حال ان الارهابيين مازالوا يمارسون
ارهابهم وسيستمررون وبالتالي فالفرص الذهبية لبدء هذه السياسة
مازالت موجودة وعندنا ذكرى الأربعين لاغتيال الشهيد فرج فودة •

وعلى الأحزاب والهيئات ان تتحرك فى هذا الاتجاه ومن الغريب
ان حزب التجمع تخلو جريدته من الدعوة الواضحة المحددة لحشد
الشعب وتحريكه ضد الارهاب وارهابيين هذا التحريك الذى هو
الطريق الوحيد لتلافى الكارثة •

(*) غير واضحة فى الأصل •

ونحن نعرف ان ما نقوله ليس افكارا خارقة نحتاج الى اكتشاف
ومكتشفين فهي من بديهيات السياسة ولكننا نعلم ان قوى عديدة
تعارض تطبيقها وتضغط وستضغط لعزل الجماهير عن المعركة ضد
التطرف والارهابيين •

ونقول لكم بصراحة ان هذه القوى هي الاحتياطي للتطرف
والارهاب داخل الحكم نفسه !

انفجارات الريف ومسئولية الحكومة !

د . عبد العظيم أنيس

من سوء الحظ أن نجد - ضمن الحوار الدائر اليوم حول أحداث أسبوط الأخيرة - اتجاهين أحدهما يحاول أن ينكر صلة هذه الأحداث بالحالة الاجتماعية الاقتصادية في مصر عموما والصعيد خصوصا ، والآخر يحاول أن يقلل من أهمية العامل الاقتصادي الاجتماعي عند فهم تلك الأحداث والبحث في العلاج . والمثال على الاتجاه الأول نجده عند أمين فهمي (الأهرام ١٩٦٢/٦/٢٩) الذي يقول : « وكما أن الطائفية ليست هي السبب في أعمال العنف البغيض التي نسمع عنها ، فإن الحالة الاقتصادية ليست هي الأخرى كما يظن الكثيرون منبعا لأعمال العنف . والمثال على الاتجاه الثاني نجده عند د . عاطف العراقي (الأهرام ١٩٩٢/٦/٢٨) الذي يقول : « من الأخطاء الشائعة التي تتردد على السنة المتحدثين وكتاب المقالات محاولة ارجاع التطرف وضرب الوحدة الوطنية الى أسباب اقتصادية . ولا نقصد من ذلك استبعاد الجوانب الاقتصادية التي تتمثل في علم توافر فرص عمل أمام الشباب ، بل كل ما نود التأكيد عليه هو وجود أسباب أقوى وأعمق من مجرد الاستناد الى الجوانب الاقتصادية » . وهنا يشير الكاتب الى العوامل الثقافية والإعلامية والتعليمية التي تحتاج الى معالجة صحيحة لتستقيم أوضاعنا .

ولا يختلف أحد مع العوامل التي يبرزها الكاتب وضرورة
المسارعة الى تدارك تلك العوامل بخطة تنويرية صحيحة في مجال
التليفزيون والراديو والصحافة ومناهج التعليم . . الخ . لكن
الخلاص يبدأ عندما تعطى لهذه الاعتبارات الأولوية في برنامج
الإصلاح على الاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية .

والا فكيف نفسر اندلاع تلك الأحداث المؤسفة في أفقر أجزاء
ريف مصر ومدنها ؟! كيف نفسر وقوعها في الصعيد وليس الدلتا ؟
وكيف نفسر وقوعها في ديروط « أفقر مراكز أسيوط الاثنى عشر
وأقلها دخلا » كما يقول مندوب الأهرام في صنيو في تحقيقه المنشور
في ١٩٩٢/٦/٢٨ . وكيف نفسر الانفجارات المشابهة في حى
« الزاوية الحمراء » بالقاهرة وفي حى امبابة بالجيزة ، وهما من
أفقر أحياء محافظتى القاهرة والجيزة ؟

بالطبع هناك ظروف محلية أخرى التجمت مع الوضع الاجتماعى
الاقتصادى البائس فأتت الى هذه الانفجارات ، لكننا نخطئ تماما
وإذا لم ندرك أن هذا الوضع البائس هو الوقود الحقيقى للانفجارات
المتتالية في ريف مصر ومدنها . وليست القضية هى مجرد البطالة
- على أهميتها - وإنما هى مجمل الوضع الاجتماعى الاقتصادى
بما فى ذلك البطالة والغلاء الفاحش وتدهور الخدمات الأساسية
أو انعدامها مثل خدمات التعليم والصحة ومياه الشرب والرى
والمجارى . . . الخ .

يقول الحاج زهير الفولى عضو مجلس الشعب السابق عن
ديروط « مجلة اليسار - عدد أول يونيو » : « من جنوب القاهرة
حتى الأقصر لا توجد صناعة أو سياحة والأرض لا تكفى والهجرة
أصبحت صعبة ، والشباب العاطل لا يجد أمامه سوى المساجد التى
يسنطط عليها المتطرفون حيث يعدونهم بعالم أكثر عدلا وجنات تجرى
من تحتها الأنهار شريطة أن يبدأوا فوراً جهادهم ضد الدولة
الكافرة . »

ويقول مدير القوى العاملة بأسبوط لمنسوب الأهرام « الأهرام ١٩٩٢/٦/٢٨ » : « هناك ثلاثة آلاف سنويا من المؤهلات العليا منذ عام ١٩٨٣ لا يجدون عملا بالإضافة الى ألفين من خريجي المؤهلات المتوسطة ، الأمر الذي يسهل معه تجنيد هؤلاء العاطلين في صفوف الجماعات الدينية » . ومعنى هذا الكلام أن هناك في أسبوط منذ عام ١٩٨٣ فقط نحو ٥٠ ألف شاب من حملة المؤهلات العليا أو المتوسطة عاطلين عن العمل لا يلتفت أحد لمساعدتهم . ويشكو أهل قرى ديروط من تدهور حالة رغيف العيش وبيعته في طوابير طويلة بسبعة قروش لا خمسة كما هو في مصر كلها ، ويقول أحد أعضاء المجلس المحلي في صنبو ملخصا الحالة : « الصعيد تقنل بالفقر وكله عايز يهيج » .

في مثل هذه الأوضاع بالغة السوء تبدو الجماعات الاسلامية المحلية وكأنها البديل عن اعمال الدولة لأبناء قرى الصعيد ، خصوصا ان قادة تلك الجماعات يرفعون راية الاسلام ويوفرون من الخدمات المحلية للناس ما يخفف عنهم بؤسهم وعوزهم . فأمير الجماعة في صنبو « عرفة درويش » الذي قتلته الشرطة في أحداث الجمعة ١٩٩٢/٦/٢٥ قام بسور المصلح الاجتماعي في القرية وحل مشاكل المحتاجين باعانات اجتماعية ولحوم في عيد الأضحى « انظر تحقيق الأهرام في ١٩٩٢/٦ » .

كما قال شاب، آخر أن المسيحيين كانوا يلجأون الى عرفة درويش في حل خلافاتهم رغم علمهم أنه مدرّس لغة عربية ومن خريجي الأزهر وأنه أمير الجماعة في صنبو .

ان هذه الصورة تجعل البعض يميل الى الاعتقاد بأن ما جرى في قرى ديروط هو شكل من أشكال الاحتجاج الاجتماعي ضد السلطة ، وإن كان قد أسى توجيهه ضد أعلام وهميين هم الاقباط وهو احتجاج يتمتع بتأييد فقراء هذه القرى بدليل أنهم رفضوا التعاون مع أجهزة الشرطة في الادلاء بأي معلومات عن القيادات .

لماذا نهتم أن نؤكد أولوية الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في فهم أحداث أسيوط وغيرها من الأحداث المشابهة ؟ هل هو مجرد اهتمام أكاديمي ؟

بالطبع لا ، وانما نفعل هذا لسبب واحد هو أنه عند البحث عن مسئولية هذا الذي جرى فإن الحكومة تتحمل بعض المسئولية في هذا تماما مثل الجماعات الاسلامية المتطرفة في أسيوط ومسئولية الحكومة ، هي انها تركت الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية تتدهور الى هذا الحد ، تركت البطالة تتسع الى هذا الحد والغلاء يستفحل الى هذا الحد ، وسمحت للتعليم والصحة أن يتدهورا الى هذا الحد ، وتخلت باسم « الإصلاح الاقتصادي » عن فقراء هذا الشعب لمصالح انفتاحية وكبار ملاك الأراضي هذا هو الوضع الحقيقي الذي علينا أن نفهمه . ومن المؤكد أن الحكومة قادرة على القضاء على خلايا التطرف الديني في ديروط ونتوقع انها سوف تنجح في ذلك . ولكن ما لم يعالج جذر المشكلة فإن الدولة سوف تفاجأ بانفجارات في قرى أخرى بمحافظة أخرى في صعيد مصر أو مدينتها . ومن السهل أن تتورط الدولة في التأكيد على الجانب الأمني فتضيف الى قانون الطوارئ قوانين جديدة ضد الارهاب . ومن الضروري أن ننتبه الى السموم التي ييشها البعض في التليفزيون والصحف وأن ننتبه الى السموم الموجودة ضد الوحدة الوطنية في مناهج التعليم في الدين والتاريخ خصوصا . ولكن العلاج الحقيقي هو الذي يوفر لمصر قاعدة من الاستقرار السياسي انما يتمثل في العمل من أجل العدالة الاجتماعية وهو من صميم عمل الحكومة ، وهو أيضا ما اهتمت هذه الحكومة والحكومات التي سبقتها باسم الإصلاح الاقتصادي وباعتماد روستة صندوق النقد الدولي . وما هي الأمم المتحدة تؤكد في آخر تقاريرها مسئولية

الدولة في توفير « البنية التحتية والعمل على الاستقرار المالى والنقدى
وتوفير الصحة والتعليم وتوزيع الدخل القومى بالعدل وحماية
البيئة » .

ان من سوء الحظ أن تقع أحداث ديروط وبعدها بأيام يوافق
مجلس الشعب على قانون جديد للعلاقة بين المالك والمستأجر ، وكان
هذا المجلس لم يدرك شيئاً من مغزى أحداث أسبوط .

لغة التطرف والإرهاب بين « تكنولوجيا العداء » و « المبدأ الديني القسري »

د. حسن وجيه
كلية اللغات والترجمة
جامعة الأزهر

إذا كان ملف لغة الحوار الاجتماعي والسياسي بحاجة الى أن تفتحه من وقت لآخر لتأمل ونتدارس ما يستجد من أحداث في إطاره . فإن أحداث ما سمي « بالفتنة الطائفية » أو « الإرهاب » خاصة بعد اغتيال د . فرج فودة ، لابد وأن تتم دراستها من خلال هذا الجزء من الملف الذي ينبغي أن يتعرض المحلل من خلاله الى تحليل لغة الحوار المتنازلي الذي يعقبه لغة اللا حوار أو لغة الرصاص . . . وهذه النوعية من الحوارات يسميها خبراء علم اللغويات الاجتماعي السياسي Bog Fight Discoursp والتعبير بالانجليزية مأخوذ من مصطلحات القتال الجوي حين يحاول الطيارون من خلال تحركاتهم ومناوراتهم المتعددة أن يصلوا الى « ركوب ذيل الطائرة المعادية » حتى تكون في مرمى نيرانهم .

أخشى أن الأحداث الأخيرة المتلاحقة في مصر تقول أننا قد بدأنا في مشاهدة فصول قاتمة من هذا النوع من الحوار المشابه

لروتين القتال الجوي ٠٠٠ من هنا تنضم الى الصوت القائل ان الأمر جد خطير ومؤسف ويستوجب المهمة والسرعة والعزم والصبر الشديد في مواجهته ، حيث أنه لا ينبغي أن يكون هذا النوع من التفاعل المقيت قائماً على أرض مصرنا الحبيبة . أرض التسامح . وملجأ الأمان على مر التاريخ . ومن خلال هذا الجزء من ملف لغة الحوار . أود أن ألقى الضوء على أمرين يمثلان امتداداً للحوار الذي بدأه الجديد من الأساتذة الأفاضل على هذه الصفحة ، وهما مرتبطان أولاً بتركيبة العقلية العدائية مصدرها هذا النوع من الحوار الذي سرعان ما يتحول الى اللاحوار وثانياً « المبدأ الديمقراطي » وهنا نطرح كيفية التعامل بحسب مع مصادر التطرف والارهاب في الوقت الذي نحافظ فيه على « سوق طبيعية ومتنوعة للأفكار دون احتكار أو هيمنة » .

أولاً - « تكنولوجيا العداء » :

المقصود بالتكنولوجيا هنا هي كل تلك الوسائل المتاحة لتجسيد الصورة المنفرة للآخر على كونه « العدو » من قبل العقلية العدائية ٠٠٠ والسؤال الذي ينبغي وأن نجيب عليه - في ظل الأحداث الراهنة - هو كيف تمكنت هذه العقلية العدائية من خلق هذا الفيضان الهائل من الشر لدى البعض الى الحد الذي هان عليه أن يطلق الرصاص ويستخدم الجنازير في تفاعله مع الآخرين بتسرع وسطحية ؟! اننى أود أن أستشهد في هذا السياق بمقولة لأفيلسوف المعروف سام كين الذى يقول في كتابه الهام بعنوان « صورة الأعداء بين الدعاية والحقيقة » أن الأمر يتجسد في صراع ثلاثة أنواع أصيلة أو صفات رئيسية فى الانسان حيث ان الانسان يتصف أولاً : بكونه مخلوقاً عاقلاً - يحاول تعقل الأمور وفهم الدوافع (Homo sa-piens) ويتصف ثانياً بأنه كائن يستطيع صناعة الوسائل التى تساعد على تحقيق ما يفكر فيه (Homo Faber) . وثالثاً يتصف الانسان بخاصية العداء أو عقلية

الكرامية التي قد تتملكه في لحظة أو لحظات ما تجعل قلبه قاسيا لدرجة أن يقترب أبشع الأفعال (Homo hosilis) ٠٠٠ وهذه الخاصية أو الصفة الثالثة هي التي تمثل المشكلة الحقيقية ٠٠٠ ويقول سام كين في كتابه أيضا : « أن المشكلة بالطبع هي صفة التعقل ولا في صفة التكنولوجيا (أي صناعة الوسائل) وإنما الكارثة تكمن في تلك اللحظات التي يقسو فيه القلب الأدمى . وهذه هي الصفة المزعجة التي توارثها الانسان جيلا بعد جيل ، فاننا في كثير من الأحيان نخلق الأسباب الكافية التي تجعلنا نكره الآخر من بنى البشر الى الحد الذي يدفعنا الى تجريسه من انسانيته بالكامل في لحظة درامية ما ، وهنا نحاول بشتى الطرق أن نجد كافة المبررات المنطقية أو تلك التي تبدو منطقية في معظم الأحوال والتي تجعلنا الرأى الصائب الذي يبرر تلك الكرامية التي أصبحت تملأ وجداننا . ومن ثم نبسدا في التحرك بدفع الشيطان فتؤكد على أن الآخر المستهدف هو « العدو » الذي يصبح أمر التخلص منه خدمة للانسانية .

مما سبق يمكننا القول بان المشكلة التي تواجهها الآن في مصر لها طبيعة عالمية ، بالإضافة الى الخصوصية الثقافية المتمثلة في هيمنة خطاب الاستبداد والتسلط والتعليم التلقيني وفقدان التألف العلمي مع تقنيات إقامة الحجج وتفنيدها ٠٠ من هنا ومن منطلق معالجة وجهى المشكلة أطلب مرة أخرى بشيء محدد للغاية وهو أن يتم تدريس مادة تسمى لغة التخاطب على كافة المستويات التعليمية اذا كنا بصدد عرض أحد الحلول العلمية والعملية على المدى الطويل كذلك أقترح أن يواكب هذا اعداد برامج اعلامية ناجحة وذكية تتعامل مع نقل رسالة هذه المادة الى الجماهير في وسائل الاعلام لتساهم في حل على المدى القصير لهذه المشكلة المستعصية ، التي تتسبب وسوف تتسبب في كوارث كثيرة اذا لم تتحرك فوراً ٠٠ فمثل هذه البرامج التعليمية والاعلامية من شأنها

أن تساهم في صياغة جديدة للغة الحوار في عمليات التفاوض الاجتماعي والسياسي ويكون من شأنها زرع ما يسمى علماء اللغويات الاجتماعية « بالشك الصحي *Hegthg-Donbt* أى ذلك الشك الذى تزعمه عن الآخر فى محاولة يادة للوصول الى الحقيقة ... أى ذلك الشك الذى يجعلنا نسلك كل الطرق الممكنة ، قبل أن نتهم الآخر أو نكرهه على نحو يتسم بالاطلاقية والتصنيف المتعسف والمتسرع .

وإذا كان من الواجب التعامل مع عقلية العلماء بتركيبها ووسائلها على المستوى الداخلى ، فإن على مصر وفى إطار دورها التمييز على الساحة الدولية أن تتعامل مع « عقلية العلماء » خارج الحدود ... ففى ظل مفهوم « القرية العالمية » حيث أصبح الجنيح فى حال تائر وتأثير متبادل نجد أن أمر التطرف والارهاب الداخلى مرتبط بطريقة أو بأخرى بتطرف وارهاب خارجى .. والمتمثل فى حركة من أسموا أنفسهم بالمسيحية الصهيونية والتي تنادى بهمهم الأقصى ومحاربة المسلمين ، جهارا نهارا .. كذلك على الأزهر الشريف وحيثا كنا فى الخارج أن تبذل جهدا مكثفا لتبديد الريبة والشك التى ينظر بها الغرب الى الاسلام وكذلك لتوضيح الصورة الحقيقية للاسلام ، فلقد وصل الأمر بوسائل الاعلام الغربية الى ترديد كلمة ارهابى - وعربى ومسلم وهذا ليس فى صالح قضايانا الداخلية والخارجية على السواء .. ولقد لاحظ هذا الأمر العديد من المحللين الموضوعيين أمثال ادورد سعييد كما فى كتابه الهام بعنوان « كيف تصف وسائل الاعلام الغربية الاسلام » وكتاب جاك شاهين بعنوان « العربى على شاشات التلفزيون » وكتاب صموئيل سليمان بعنوان « صورة العرب فى عقول الأمريكيين » .

ثانيا - المبدأ الديمقراطي :

المقصود بمبدأ الجوهر الديمقراطي ، أن تقام فى المجتمع سوق مفتوحة لكافة الأفكار المختلفة ، ويكون على وسائل الاعلام

الدور الرئيسى فى إقامة هذه السوق فى الوقت الذى تعمل فيه على تمكين الشعب من التمييز بين الحقيقة والزيف وإعطاء المعلومات الصادقة ، وبالتالي تحقق عملية تنافس الأفكار بنزاهة وعدل ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى اختيار أفضل البدائل المتاحة وانهاج أنسب السياسات الخاصة بموضوع ما .

إذا كان ما ذكرته من تعريف للمبدأ الديمقراطى هو بمثابة تعريف منالى لهذا المبدأ ، فأننى أود أن أقول ، بأن ما نراه فى مصر من سوق للأفكار من خلال وسائل الاعلام والصحف المختلفة يمثل سوقا للأفكار المتعددة التى لم تشهد منطقتنا مثيلا لها على مدى السنين الماضية . ولا بد لأى منصف أن يشهد بما يحدث لأن هذه السوق قد خلقت جامعا ديمقراطيا لا بأس به على الإطلاق وينبغى حمايته والعمل على تعميقه والوقوف فى وجه أى ممارسات يكون من شأنها تحجيم هذا الهامش من هنا أود أن ألقى الضوء على بعض السلبيات التى أعقبت حادثة اغتيال د . فرج فودة والمتمثلة فى ملامح الحوار الذى سرعان ما يتحول الى مرحلة التناحر واللاحوار . . . وأقصد هنا تلك المقترحات بمصادرة الكتب والتصنيف المتسرع والمتعسف الذى يتجسد فى حوار أنصار التيارات المختلفة لبعضهم البعض بهدف احتكار الساحة . . . فعلى سبيل المثال لا الحصر يقول د . رفعت السعيد « ان المناخ المتطرف صنعه القتل الحقيقيون . . . التليفزيون الذى لم يزل يمنح الفرصة لليوم كى ينطق بخراب الوطن . . . وصحف قومية تعطى الكتاب الدائمى فيها الحق فى امتداح المتطرفين وتمجيد ما يفعلون وتدعو للاعتداد بأرائهم !! » (الأهالى ١٠/٦/١٩٩٢) . . . ان أى محلل منصف لا يتفق مع مقولة د . السعيد ويتساءل على الفور أى يوم ذلك الذى ينطق بخراب الوطن ويمجد أفعال المتطرفين ويمجده التلفزيون والصحف القومية ؟! . . . هل هناك أذن من - يخلط بين الفكرة الدينية وبين المتطرف !! .

وعلى النقيض لما ذهب اليه د . السعيد نجد ان أحد القادة من التيار - الاصولي يتهمون التلفزيون ووسائل الاعلام بأن ممارسات هذه الأجهزة تتسم بالقصور الشديد ، وإن ما حدث يقع مسئوليته على الاعلام الحكومي !! . وإذا كان في هذه المقولة ما يمثل نقداً لوسائل الاعلام في الوقت الذي ندد فيه هذا الطرف بأسلوب الارهاب والاعتقال نجد ان أحد الصحفيين في الصحافة القومية قد قام بتصنيف هذه المقولة على انها « صوت يشجع على الارهاب » ، وإذا كان هذا الجزء من تفاعلات النخبة ويتسم بهذا القدر من الاطلاقية والأسلوب التقريرى تارة والتبسيط الزائد للأمور والتصنيف المتعسف تارة أخرى ، فما بالنا بحجم المشكلة على مستوى العامة ! . ان هذه الظواهر الحوارية التي تعرضنا لها هي بذرة التحول الى الالحوار من قبل أطراف الحوار على اختلافاتهم ، . ان هذا الوضع يوضح مدى حاجتنا الى التأكيد على النداء الذي نطرحه ، وهو ان تقوم لجنة من خبراء التعليم المتخصصين ومن الاعلاميين بادخال مادة تسمى بمادة لغة التخاطب في العملية التعليمية ، وأن يكون لها وجهها الاعلامى في نفس الوقت فهذا الأمر من شأنه تقويم جذور المشكلة وتدشين صياغة جديدة للغة الحوار الموضوعى الذى يكون من شأنه التعامل الجذرى مع « العقلية العدائية » وكشف وسائل « تكنولوجيا العداة » حتى لا يكون البعض ضحية لها من ناحية ، وحماية وتنمية الاجساس بالمبدأ الديمقراطى على أصول سليمة تتناسب وواقعنا الثقافى من الناحية الأخرى والله ولى التوفيق .

الهروب من الذاكرة

د. غالى شكى،

أخطر ما يصيب أمة أن تفقد ذاكرتها ، وكان يقال من بعض ملوك مصر القدماء أنهم يحون أمجاد أسلافهم المحفورة على المسلات أو الجدران ، ويكتفون بتسجيل أمجادهم حتى يأتى من يحوها ، وهكذا .^{١٠} وقيل الكلام نفسه عن ثورة يوليو وموقفها من تاريخ الحركة الوطنية السابقة عليها ، ولكن ذاكرة الأمة ليست التاريخ السياسى للحكام ، وإنما هى التاريخ الجماعى للشعب ، تاريخ الأرض والناس والقيم ، تاريخ الزراعة والصناعة والثقافة ، تاريخ العلاقات الاجتماعية والضوابط والمعايير ، تاريخ الفنون والآداب والعلوم ، تاريخ اللغة والأفكار والأخلاق والجمال .

وقد أصيب العالم بالذعر فى الحرب العالمية الثانية حين سقطت معظم العواصم الأوروبية الكبرى بين أيدي القوات النازية ، وخاصة العاصمة الفرنسية باريس ، خوفاً بل رعباً على منجزات التاريخ الحضارى فى المتاحف والمعارض والمسارح والقصور القديمة والشوارع ذاتها المليئة بالتماثيل والآثار الباقية على الزمان ، ولم يكن مصدر الرعب سوى الخوف على الذاكرة من الضياع ، اللوحات والمنحوتات والمخطوطات والعمارات من قبيل التجميل والزخرفة والزينة ، وإنما هى الصائغ العبرى لجواهر

التاريخ بخيره وشره فليست الجواهر سوى المعادن الثمينة على اختلافها سواء اكانت تاجا لامبراطور طاغية أو فاسا بيد فلاح بسيط ، قصرا لاحدى غانيات العصر أو مخطوطا لقصيدة شاعر مجهول .

ليست الذاكرة اذن كتابا أو عدة مجلدات فى التاريخ يقرأها الخاصة من اهل العلم ، وانما هى خطاب الزمن الممتد فى الاغاني الريفية العتيقة وأفلام السينما الحديثة ، فى الموسيقى الشعبية والعادات والتقاليد والمعتقدات وقواعد السلوك وكل ما تدركه الحواس بدءا من الميراث البصرى الى ميراث الالان الى ميراث العقل والوجدان ، لذلك تعددت ادوات صنع الذاكرة فى البلدان المتقدمة ، فهى لا تقتصر على المتحف والارشيف والمكتبات الوطنية يرتادها المتخصصون فى البحث العلمى أو السياح ، وانما هى تتجاوز ذلك كله الى برامج التعليم فى مراحل الاساسية الالزامية والمنتديات العامة والخاصة وبرامج الاعلام المختلفة والمؤسسات حتى الطرقات ووسائل النقل ومحطات المترو والسكك الحديدية أسماء هذه المحطات والشوارع والقرى والمدن ، واللوحات الجدارية والموسيقى والمكتبات الصغيرة أو السريعة كما يسمونها ومسارح الاحياء والحدائق العامة تملأ « فراغ » المسافر ، المقيم والعابر ، والشروح الصوتية فى المعارض ، كلها تشحن الذاكرة وتجدد شبابها ، تشترك فى ذلك الدولة والاهالى والشركات والاحزاب السياسية والنقابات والاتصادات والروابط لا تتدخل الايديولوجيا فى بناء الذاكرة الفرنسية أو الانجليزية أو الالمانية أو الايطالية أو الأمريكية لا أحد يستنكر تاريخه بكل ما فيه من بطولات ونذالات ومن فضائل ورذائل ، ولا أحد يحتكر معانى أو رموز التاريخ أو يزعم ملكيته « لحقائق » التاريخ وقائع التاريخ مشتركة ، اما التأويل والتفسير فحق مطلق للجميع .

والى وقت قريب كانت مصر ، بالرغم من كل ما يقال عن

ملوكها ، واحدة من أهم الأقطار التى تعنى ببناء ذاكرتها . فهى البلد الذى حافظ على كنوزه الحضارية التى تمثل التاريخ للشعب المصرى على مدى العصور ، بقيت لنا مصر الفرعونية ومصر اليونانية الرومانية ومصر القبطية ومصر العربية الإسلامية فى « كل » واحد متفاعل مع بعض بعضا ربما لا تملك التكنولوجيا الحديثة والادارة الحديثة التى تساعدنا فى حفظ الذاكرة فضلا عن بنائها ، ولكننا حرصنا دوما وفى ظل أصعب الظروف كالاحتلال والحروب والفقر - على حماية الذاكرة الوطنية من خلال فقدان .

ولكن الذاكرة ، كما أحب أن أكرر ، ليست التاريخ المكتوب . أو « المحفوظ » فى الاضابير والملفات فقط ولا هو « التراكم » السردى للحوادث ، فهناك مصفاة داخلية فى العقل الجمعى لا تبقى على غير التاريخ الحى باعتباره حياة مستمرة وليس « آثارا » من الماضى تكفيها المتاحف والمكتبات خلف أسوار زجاجية .

وهناك شواهد مهمة بالرغم من بساطتها على أن هذا « التاريخ الحى » الذى ندعوه بالذاكرة الوطنية يتعرض منذ وقت للتبدد من الخيال العام ، ولا أقول من رأى العام ، ففى برنامج تليفزيونى لم يتمكن المواطنون بدرجاتهم الاجتماعية والثقافية المختلفة (طلاب وعمال وموظفون وتجار ومزارعون) من التعرف على بعض الرموز والوقائع فى بيئتهم التى يعيشون فيها ، كأحمد عرابى وأدهم الشرقاوى وماساة دنشواى وسعد زغلول ، وفى استفتاء مطول تجربة جريدة « الأمالى » بين عينات مختلفة من الجيل الذى ولد منذ ربع قرن - بمناسبة ذكرى هزيمة يونيو ١٩٦٧ - لم يتعرف الشباب على أبسط الوقائع والأشخاص ، ويدت الاجوبة أحيانا كما لو أن هذا الجيل قد ولد فى كوكب المريخ ، حالة من الغيبوبة الكاملة ، وفى امتحان شفوى عقدته إحدى المؤسسات ، وتقدم اليه مئات من الجامعيين لم يفرق بعضهم بين محمد على مؤسس مصر الحديثة وأحد التجار فى شارع الموسيقى ، ولا بين قصر المنتزة فى

الاسكندرية وكازينو قصر النيل ، ولا بين سيد درويش الفنان العظيم
والصحفى القديم عبد العزيز جاويش ، ولا بين مصطفى مشرفة عالم
الذرة ويونس شلبى الممثل المعروف •

وليسست هذه الا امثلة مما آلت اليه الذاكرة الوطنية من
ضعف ، تحولت خلاله ثقوب المصفاة التى تمزقات واسعة سقطت
منها « الجواهر » التى صنعت المعدن الثمين للشعب المصرى •

ولا تقتصر الذاكرة بالطبع على « المعرفة » وانما تتجاوز ذلك
الى السلوك ومنظومة القيم ، وكل ما يندرج فى باب « الوعى » لذلك
فان هناك خطرا متزايدا على ذاكرة الامة لان محوا تدريجيا قد طرأ
عليها من جهة ، ولأن سطورا أخرى لا بد انها تملأ « الفراغ » •

هذه السطور من شأن بعضها ان نقيم الحواجز حينما بين
عصر وآخر وبين مصر وأخرى ، ومن شأن بعضها الآخر ان تخترع
تاريخا لا وجود له ، ومن شأن بعضها الثالث ان ترتب الوقائع على
نحو يخدم الايدولوجيا أو السياسة ، فتحذف وتضيف وتعديل ما شاءت
لها الايدولوجيا والسياسة •

والضحية الأولى فى ذلك كله هى مصر ذاتها ، عقلا ووجدانا ،
أرضا وانسانا •• ذلك ان تمزق الذاكرة هو فى خاتمة المطاف تمزق
الوطن الواحد والشعب الواحد ، انها على هذا النحو تضرب فى
جذور الوحدة الوطنية ، لا بين أقباط ومسلمين فحسب ، بل بين
مختلف الخيوط التى يتكون منها نسيج هذا الشعب فالذاكرة الوطنية
أداة التوحيد الأولى ، وفقدانها - لا قدر الله - يهدد الوطن فى
الصميم •

وليسست السموم البيضاء الا هروبا فرديا من الذاكرة الشخصية
أما السموم السوداء التى ينتهى مدمنها الى العنف والازهاق ،
فانها تشيع مناخا يحرض على الهروب الجماعى من ذاكرة
الوطن •

فاذا ما اتجهنا الى السنة النبوية المطهرة ، وجدنا كثيرا من الأحاديث النبوية ، قد فصلت ما جاء مجملا في القرآن الكريم بشأن فضيلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبينت أن المسئولية مشتركة بين أفراد الأمة كل في حدود طاقته وقدرته وولايته ، بالنسبة لجلب الخير لها ، ودفع الشر عنها . ومن الأحاديث التي تدل على ذلك دلالة واضحة ، ما أخرجه الامام البخاري في صحيحه ، عن النعمان بن بشير ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - انه قال : « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا - أى : اقتصروا - على سفينة ، فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها اذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ، ولم نؤذ من فوقنا ، فان تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا ، وان أخذوا على أيديهم - أى : منعوه من الخرق - نجوا ونجا جميعا » .

وإذا كانت المداومة على أداء فضيلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، من كل فرد في الأمة على حسب قدرته وولايته ، تؤدي الى الخير والرفق ونشر الفضائل ، فان تركها وإهمالها مع القدرة عليها ، يؤدي الى الشقاء والتعاسة وشيوع الرذائل .

ويكفي ان القرآن الكريم قد بين لنا ان من أسباب الملعنة التي حلت ببعض الأمم ، تركهم لهذه الفضيلة ، واستمع الى قوله - تعالى : « لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه - أى : كانوا لا ينهون بعضهم بعضا عن ارتكاب المنكرات والفواحش - لبئس ما كانوا يفعلون » (سورة المائدة : الآيتان ٧٨ ، ٧٩) .

ويكفي ان الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد بين لنا ان من الأسباب التي تؤدي الى نزول العذاب ، الى علم اجابة الدعاء ،

أهبال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فقد روى الإمام الترمذى فى سننه ، عن حذيفة بن اليمان - رضى الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « والذى نفسى بيده لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليوشكن الله ان يبعث عليكم عقابا منه ، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم » .

وقد يسأل سائل فيقول : كيف نجتمع بين هذه النصوص التى تحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبين قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أمنوا أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اعتديتم ، الى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم تعملون » (سورة المائدة : الآية ١٠٥) .

والجواب عن ذلك : انه لا تعارض بين هذه النصوص وبين هذه الآية ، لأن هذه الآية الكريمة مسوقة لتسليية المؤمنين ، ولادخال الطمأنينة على قلوبهم ، اذا لم يجلبوا اذا صاغية لدعوتهم .. فكانها تقول لهم : يا من أمنتكم بالله حق الايمان ، انكم اذا قمتم بما يجب عليكم ، لا يضركم تقصير غيركم ، ولا شك ان مما يجب عليهم القيام به : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، اذ لا يكون المرء مهتديا الى الحق مع تركه لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وانما يكون مهتديا متى أصبح نفسه ودعا غيره الى ذلك .

ويبدو ان هذه الآية قد فهمها بعض الناس فهما غير سليم ، حتى نرى الصدر الأول من الاسلام . فقد جاء فى سنن داود والترمذى عن قيس بن أبى حازم قال : خطبنا أبو بكر الصديق رضى الله عنه فقال : أيها الناس ، انكم تقرأون هذه الآية وتتأولونها على غير تأويلها ، واننى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه ، أوشك ان يعمهم الله بعذاب من عنده » .

ولقد حكى لنا القرآن الكريم ، ما يدل على ان الناس بالنسبة لوقفتهم من غشيان المنكرات ، ينقسمون الى ثلاثة أقسام : قسم يرتكب المنكر بدون تحرج أو تردد • وقسم لا يرتكب المنكر ولكنه يستنكح أمام مرتكبيه • وقسم يتنزه عن ارتكاب المنكرات وينهى غيره عن ذلك •

وهذه الأقسام الثلاثة نراها فى قصة حكاها القرآن فى قوله تعالى : « واسألهم عن القرية التى كانت حاضرة البحر اذ يعدون فى السبت ، اذ تاتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعا ويوم لا يستون لآياتهم ، كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون • واذا قالت أمة منهم ، لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم عذابا شديدا ، قالوا معذرة الى ربكم ولعلمهم يتقون • فلما نسوا ما ذكروا به أنجينا الذين يهون عن سوء ، واخذنا الذين ظلموا يعذاب يئس بما كانوا يفسقون » (سورة الأعراف : الآيات ١٦٣ - ١٦٥) •

وملخص هذه القصة ان قوما من بنى اسرائيل كانوا يسكنون بقرية « ايلياء » على ساحل البحر ، وهؤلاء القوم أخذ الله عليهم عهدا بان يتفرغوا لعبادته فى يوم السبت ، وحرم عليهم الاصطياد فيه دون سائر الايام ، واختبارا منه سبحانه لايمانهم ارسل لهم الحيتان فى يوم السبت دون غيره • • وهنا سال لعاب اطماعهم ففكروا فى حيلة لاصطاد هذه الحيتان فى يوم السبت ، فبحفوا أحواضا تنساب اليها المياه ومعها الأسماك ، ثم تترك محبوسة فى الأحواض يوم السبت ، ثم يصطادونها بعد ذلك • •

ولقد تصحهم الناصحون بان عملهم هذا هو احتيال قبيح على محارم الله • ولكنهم صمموا آذانهم عن النصح ، فقال الساكنون عن المنكر للناصحين : « لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم عذابا شديدا » فأجاب الناصحون الإلهرون بالمعروف الناهون عن المنكر الساكنين عن ذلك بقولهم : « معذرة الى ربكم ولعلمهم يتقون » أى

قالوا لهم - ننصحهم لنؤدي ما أمرنا الله به ، ولعلهم بسبب هذه النصيحة يتقون .

فماذا كانت النتيجة ؟ كانت النتيجة ان نجا الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ، وان هلك الظالمون المعتدون . أما الذين لم يرتكبوا المنكر ولكنهم سكتوا عن تركيبة وآثروا السلامة ، فقد أحبل القرآن مصيرهم ، وفوض أمرهم الى الله تعالى .

(أ) والذين يتصدون للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، يجب أن تتوافر فيهم صفات معينة ، من أهمها : العمل بما يقولون ، فقد ذم الله - تعالى - قوما يقولون ما لا يفعلون فقال : « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا - أي بغضا وخسرا - عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون » (الصف : ٢ - ٣) وقال في الآية أخرى : « اتأمرون الناس بالبر - أي : بالخير والفضائل - وتنبسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون » (البقرة : الآية ٤٤) .

(ب) الانخلاص في النصيح ، والموضوعية في العرض ، بمعنى أن يقصد المرء بقوله وعمله وجه الله ، وخدمة دينه ، وخدمة الأمة جمعاء لا خدمة فرد أو هيئة أو حزب ، وأن يكون عادلا في عرضه للقضايا التي يتحدث عنها ، فلا يحابي ولا يتحامل تبعا لهواه ومنفعته الشخصية . . .

(ج) العلم بصحة ما يأمر به أو ينهى عنه ، فكم من أناس لجهلهم ، أو لسوء نيتهم أو لحباقتهم ، يتحدثون عن الأمور القابلة للاجتهاد على أنها فرائض ، ويتحدثون عن الفرائض على أنها سنن ، ويحدثون الحديث عن المصالح العامة للأمة ويخوضون فيما ليس لهم به علم ، ويحسبون ذلك هينا ، وهو عند الله عظيم ، لأن خوضهم فيما لا علم لهم بحكمه الشرعي يؤدي الى فتنة وفساد كبير .

(د) الرفق واللين ، فان الرفق خير كله ، وما كان في شيء الا اذانه ، وما فقد من شيء الا شانه ومن أعطى الرفق أعطى خيرا كثيرا ، والكلمة الطيبة الرقيقة تنفع مع الصديق لأنها تزيد من صداقتهم وتنفع مع الأعداء لأنها تخفف من حدة عداوتهم ...

ولقد أمر الله - تعالى - موسى وهارون - عليهما السلام - أن يترفقا مع فرعون الذي قال لقومه « ما علمت لكم من إله غيري » ، فأوصاهما - سبحانه - بقوله : « اذهبا إلى فرعون انه طغى » فقولا له قولنا لعلنا نتذكر أو يخشى » (سورة طه : الآيتان ٤٣ ، ٤٤) .

ورسم - سبحانه - للدعاة - في شخص نبيهم - صلى الله عليه وسلم - أحكم الطرق في الدعوة إلى الحق فقال : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هي أحسن ، ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين » (سورة النحل : الآية ١٢٥) .

والخلاصة أن الأصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، يكون بالرفق واللين ، والحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بالتى هي أحسن ...

فاذا لم ينفع كل ذلك مع الطفاة والبفاة والسفهاء فلا بأس من استعمال الشدة في القول ، مع التزام الحق والعدل ، وحسبنا أن القرآن الكريم قد قال في شأن السادرين في ضلالهم المصرين على كفرهم وفسوقهم : « ولقد ذرأنا - أى : خلقنا وأوجدنا - لجهنم كثيرا من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ، ولهم أعين لا يبصرون بها ، ولهم أذان لا يسمعون بها ، أولئك كالأنعام بل هم أضل ، أولئك هم الغافلون » (سورة الاعراف : الآية ١٧٩) والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له درجات ، حددها النبي - صلى الله عليه وسلم - تحديدا دقيقا تحكيما في حديثه الصحيح ، الذى أخرجه الامام مسلم

بسببه عن ابن سعيده الخدرى رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : من زانى منكم منكرا فليغيره بيده . فان لم يستطع فبلساته . فان لم يستطع فبقلبه . وذلك اضعف الايهان .

فانت ترى فى هذا الحديث الذى يعد من جوامع كلام النبى - صلى الله عليه وسلم - تحديدا واضحا لمراحل تغيير المنكر ، متى رآه أو علمه المكلف القادر على تغييره .

وأولى هذه المراحل : التغيير باليد . بمعنى ازالة المنكر بالقوة ، أو بما يشبه ذلك من الوسائل المشروعة وتغيير المنكر باليد ، واجب على أولى الأمر بصفة خاصة ، وواجب على الأفراد كل فى حدود ولايته بصفة عامة .

ونقصد بأولى الأمر : الحكام أو من ينوبون عنهم فى رعاية مصالح الأمة وحماية أمنها وأدائها ، وكل ما يوصل الى استقرارها ورفقيها .

فمثلا ، من الواجب على الحكام ، التصدى بالقوة لكل الذين يعملون على اشاعة الجرائم والذنابل والفتن فى الأمة ، وتقديمهم الى الهيئات القضائية ، وتنفيذ العقوبات التى تصدرها هذه الهيئات بشأنهم . وعلى الأفراد ان يساعدوهم فى ذلك ، عن طريق عدم التبستر على المجرمين ، وعدم كتمان الشهادة الحق ، وعدم الاتيان بالة قول أو فعل يفضى الى ما فيه ضرر بالفرد أو الجماعة .

ونحن نرى فى تاريخ الأمة الاسلامية ، ان نظام « الحسبة » - بكسر الحاء - كان متوافرا فيها . والحسبة - كما جاء فى المعجم الوسيط : ح ١ ، ص ١٧١ - : منصبه كان يتولاه رئيس يشرف على الشئون العامة من مراقبة الأسعار ، وحماية الآداب . والمحتسب : من كان يتولى هذا المنصب من جهة الدولة .

وكان من حق من يتولى هذه الوظيفة ، أن يتدخل لحماية الناس من الظلم والغش والتطغيف في المكيال والميزان ، ١٠٠ وغير ذلك من المنكرات والرذائل ، كما كان من حقه - أيضا - احالة كل متلبس بجريمة ما ، الى القاضى للفصل فى شأنه .

وفى عصرنا هذا نرى ما يشبه نظام الحسبة قائما ، ففى مصر - مثلا - أجهزة متعددة لوزارة الداخلية ، منها ما يتعلق بحماية أمن الناس وأموالهم وأرواحهم ، ومنها ما يتعلق بحماية الآداب العامة ، ومنها ما يتعلق بمكافحة المخدرات والمسكرات . ومنها ما يتعلق بصيانة الأموال العامة من الاعتداء عليها عن طريق التهريب الضريبى وغيره ، الى غير ذلك من الأجهزة المتعددة والمتنوعة ، والتى وظيفتها الأساسية ، غرس روح الأمان والاطمئنان فى المجتمع ، والقبض على المنحرفين والجرمين والمفسدين ، واحالتهم الى الهيئات القضائية ، للفصل فى شأنهم ، وانزال العقوبة العادلة بهم . ١٠٠

أما تغيير المنكر باليد بالنسبة للأفراد ، فأمر مقرر لكل فرد فى حدود ولايته وسلطته . فالآباء والأمهات من الواجب عليهم أن يهتمون بتربية أبنائهم ، وأن يعملوا على تنشئتهم تنشئة صالحة ، وأن يؤدبوه إذا ما انحرفوا عن الطريق القويم .

وفى الحديث الشريف : « علموا أولادكم الصلاة وهم فى سن السابعة ، وأضربوهم على تركها وهم فى سن العاشرة ، وفرقوا بينهم فى المضاجع والأزواج من الواجب أن يعاشروا زوجاتهم بالمعروف ، وأن يعاملوهن معاملة تقوم على المودة والرحمة ، وأن يؤدبوهن إذا ما ارتكبن ما يوجب ذلك قال تعالى : « الرجال قوامون على النساء - أى يقومون على شئون النساء بالرعاية والتأديب - بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ، فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ، واللاتى يخافون نशورهن - أى عصيانهن وخروجهن عما تقتضيه الحياة الزوجية من آداب -

فمعتزلون، وأخجلون، وفي المضاجع ، واضربون، فإن اطمعكم فلا تبغوا
عليهن سبيلا ، ان الله كان عليا كبيرا » (سورة النساء : الآية ٣٤) .

ومن الواضح وضوح الشمس ان الخطاب هنا للأزواج ، فهم
الذين يعطون زوجاتهم بالقول الطيب ، وهم الذين يقومون بالهجر
في أماكن النوم وهم الذين يضربون زوجاتهم ضربا غير مبرح عند
النشوز وارتكاب المعاصي ..

وهكذا نجد أن شريعة الاسلام قد حددت تحديدا دقيقا من
يملك تغيير المنكر باليد ، فقررت أن ذلك موكول إلى الحكام أو من
ينوب عنهم ، أو إلى الأفراد في حدود ولاية كل فرد وسلمته
ومسئوليته .

ولا يصح شرعا أن يخرج تغيير المنكر باليد عن هذا التحديد ،
لأنه لو خرج عن هذا التحديد فأباح كل فرد لنفسه ما ليس من حقه ،
لعمت الفوضى ، وانتشر الفساد والاضطراب ، ولتستقر كثير من الناس
باسم تغيير المنكر فاعتدوا على غيرهم ، ولما كان هناك مقتضى
للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية مع أن ذلك من مستلزمات
صيانة مصالح الأمة ، وحماية أمنها ، ولما وجدنا الرسول صلى الله
عليه وسلم — يحدد تلك الدرجات الثلاث في تغيير المنكر ، مع أنه
— صلى الله عليه وسلم — قد حدد ذلك تحديدا دقيقا ولم يكتف
بتغيير المنكر باليد . فضلا عن كل ذلك فإننا لم نسمع ولم نقرأ ،
لا في العهد النبوي ، ولا في عهود الصحابة . ولا في العهود التي
تلت ذلك ، ان هناك جماعة نصبت نفسها بدون إذن من ولي الأمر في
الأمة ، لكي تغير المنكر باليد على حسب هواها وتنفذ العقوبات التي
اتواها ، وإنما تغيير المنكر باليد يكون من حق الحكام ، ومن حق كل
فرد في حدود ولايته ومسئوليته وسلطته أما التغيير بالنسب للمنكر
وهو الدرجة الثانية ، فمن وظيفة العلماء الذين يعرفون ما هو حلال
وما هو حرام ، وما هو منكر وما هو غير منكر ، وما هو فرض وما هو

وما هو سنة ٠٠٠ ومن وظيفة كل فرد - أيضا - ولكن في حدود علمه وفقهه تيفنه بأن هذا الأمر خير وهذا الأمر شر ٠٠٠

ويدخل - أيضا - تحت تغيير المنكر باللسان ، ما تنشره الصحف ووسائل الاعلام من مقالات في هذا الشأن ، وما يقوم به خطباء الجمعة في خطبهم ، وما تلوات ومحاضرات تعمل على نشر الوعي الديني السليم ، وبيان ما هو حلال وما هو حرام .

فإذا ما عجز الفرد العادى عن تغيير المنكر باليد أو باللسان ، لجأ الى الدرجة الثالثة ، وهى تغييره بالقلب ، بمعنى كراهته لهذا المنكر ، ومقاطعته لارتكبه ، وتهوينه من شأنه ، وعدم مجالسته أو مخالطته أو التعامل معه .

وقد أمرنا القرآن الكريم فى آيات متعددة بمقاطعة المصيرين على ظلمهم وغشيانهم للرذائل والمنكرات ، ومن ذلك قوله تعالى : « ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار ، وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون » (سورة هود : الآية ١١٣) .

وقوله سبحانه - : « وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره وأما ينسينك الشيطان فلا تَقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين » (سورة الانعام : الآية ٦٨) .

ولاشك ان مقاطعة العقلاء للمصيرين على ارتكاب المنكر ، لها اعظم الأثر فى ازالة هذا المنكر والقضاء عليه وإذا أخذ المسلمون بهذه الأحكام السديدة ، وفهموها فهما سليما ، وطبقوها تطبيقا صحيحا : عاشوا آمنين مطمئنين ، وفتح الله عليهم بركات من السماء والأرض .

الفهرس

	من يملك سلطة الفصل بين الصحيح والباطل ؟
٣	د حسين أحمد أمين
	انقاذ ما يمكن انقاذه
١١	د أحمد صبحى منصور
	نجوم الشباك فى صناعة التطرف
١٥	على سالم
	مواجهات الخروج على النص
٢٢	د غالى شكرى
	الارهاب ليس معارضة سياسية
٣٢	د غالى شكرى
	العنف مظهر ضعف ودليل عجز
٣٧	عبد الغفار عودة
	علاج مشكلات الشباب يقضى على التطرف
٣٩	المستشار زكى شنودة
	لم يعد الصمت جائزا
٤٣	د عبد المنعم المشاط
	الحوار هو الحل
٤٩	د عبد المعطى شعراوى
	التطرف ... وسبل مواجهته
٥٥	أحمد حمروش
	مع الدين الخالص
٦٠
١٠٩	

	الارهاب والتطرف ٠٠ وجوهر الحل الاسلامى
٦٤	د. محمد شوقى الفنجري
	نهارك أبيض
٧٢	على سـالم
	الاحياء الاسلامى المعاصر وضرورة المواجهة
٧٣	د. جمال الدين محمود
	لُجْنازة المليون ؟
٧٨	عبد الستار الطويل
	انفجارات الريف ومسئولية الحكومة
٨٥	د. عبد العظيم أنيس
	لغة التطرف والارهاب
٩٠	د. حسن وجيه
	الهروب من الذاكرة
٩٩

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٣/٤٢٤٧

ISBN — 977 — 01 — 3352 — 3

المواجهة

بلغت مؤامرات التطرف والارهاب فى مصر معدلات غير مسبوقة خلال السنة الأخيرة . ولم تعد هذه الظاهرة مجرد تهديد للدولة والنظام الحاكم ، بل أصبحت تهدد المجتمع المصرى كله ، سواء فى بنيته الداخلية أو فى اقتصاده أو أمنه الاجتماعى والسياسى ومكتسباته الثقافية والفكرية ، وكذلك انجازاته الاقتصادية والمادية . ولا تقل الحرب التى يشنها المتطرفون والارهابيون ضراوة عن أى حرب خاضتها مصر مع اعدائها الخارجيين فى هذا القرن . بل ربما كانت هذه الحرب أشد ضراوة ، لأن أحد أطرافها هم أبناء لنا ، أعمامهم التطرف : فاختاروا العنف سبيلا لقرض إرادتهم وزعزعة استقرار الوطن : واستهدف عنفهم أبناء لنا فى أجهزة الأمن ، أو أخوة لنا من المدنيين المسلمين العزل ، مسلمين وأقباطا .

إن ما تمر به مصر الآن هو مأساة إنسانية وثقافية وحضارية ، وكارثة إقتصادية وسياسية ولذلك أصبح من الضرورى أن ينتفض المثقفون المصريون ، ومؤسسات مجتمعهم المدنى ، للوقوف فى وجه التطرف والاحتارتهما واحتوائهما ، تمهيدا لاقتلاعهما تماما .

من أجل هذا تصدر الهيئة المصرية العامة للكتاب بيت المدى المصريين هذه السلسلة للوقوف امام هذه الظاهرة بالفكر المستنير والحق الشريفة .

25
15
3

0522449

